



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org



التجارة الخارجية للغذاء السوري...

[12]

الافتتاحية

من يعطل الحل السياسي وكيف؟

جرت العادة أن تتكشف محاولات التخريب والتصعيد مع كل خطوة يجري إنجازها باتجاه الحل السياسي؛ وهو أمر مفهوم ومتوقع دائماً، تمارسه تلك القوى التي لا مصلحة لها في الحل، ومن كل الجهات.

الجديد هذه الأيام، هو تراكم مسألتين في وقت واحد، الأولى: هي أن مستوى التخريب «المطلوب» هو مستوى غير مسبوق في الارتفاع والضراوة. لأن «المنطق» يقول: إن ضراوة التخريب يجب أن تتناسب مع ارتفاع أهمية الخطوة الجديدة على طريق الحل السياسي، فكيف بمستوى تلك الضراوة والبلاد تقترب من خطوة، ليست جديدة فحسب، بل وحاسمة باتجاه التنفيذ الكامل للقرار 2254؟ المسألة الثانية: هي أن قدرة المخربين على التخريب، ورغم أنها لا تزال موجودة، إلا أنها باتت أضعف بكثير مما سبق.

هذا التناقض، أي الحاجة إلى درجات أعلى من التخريب، مع انخفاض القدرة على ذلك، بات يدفع اليوم باتجاه انفضاح مظهر للتقسيم المقصود أو غير المقصود بين المتشددين من الطرفين السوريين، بل وبالتقاطع مع رغبات وممارسات الأعداء التاريخيين للشعب السوري.

على رأس قائمة الأفعال التي تسعى باتجاه التصعيد والتوتر، تأتي أفعال توأم قوى الفساد الكبير الداخلي بالتكافل والتضامن مع العقوبات الغربية، والأمريكية خاصة، أفعال وممارسات تفترس السوريين في أساسيات حياتهم ولقمة عيشهم، من الخبز إلى الكهرباء إلى المواد التموينية الأساسية، وإلى المحروقات وغيرها، وعبر طرق «ذكية» متعددة، الأمر الذي يضع الأغلبية الساحقة من السوريين في وضع غليان شديد يصعب التنبؤ بعواقبه.

كذلك الأمر مع الدفع الأمريكي المستمر لتعويض النصرة وتأجيل قدرها المحتوم في سوتشي. آخر تفاصيل تلك المحاولات البائسة، هي الالتقاء على كوروناء سواء باتجاه فتح «معبر تجاري» تحكمه النصرة، أو باتجاه شرعة «حكومة النصرة كجهة مدنية لا بديل عن التعاون معها» للتصدي للفيروس. في الشمال الشرقي أيضاً، يدفع الأمريكيون، وفي إطار التصدي المزعوم لكورونا، إلى سياسة «التباعد الوطني» بين الشمال الشرقي وبقية البلاد، بدلاً من التباعد الاجتماعي الذي لم يجر تطبيقه في الولايات المتحدة نفسها!

في الجنوب أيضاً، نشطت في الفترة الماضية عصابات الخطف على أمل الإيقاع بين أهل البلد الواحد، وذلك بالتوازي مع عمليات تحريض شديدة الوقاحة والوضوح، قادمة من جهة الكيان الصهيوني.

هذه الممارسات كلها، ورغم ما تخلفه من نتائج مأساوية على عموم السوريين، المنهكين والمتعبين أصلاً، إلا أنها تعكس من جهة أخرى، اقتراب نهاية درب الآلام الطويل الذي خاضه الشعب السوري.

هذه الممارسات أيضاً، وإذ تفضح الاصطفاف الحقيقي للمتشددين من كل الأطراف، جنباً إلى جنب مع أعداء سورية والشعب السوري، فإنها تفتح باباً واسعاً لاصطفاف الوطنيين الحقيقيين، ومن كل الأطراف أيضاً. بل وأكثر من ذلك، تعيد الاعتبار إلى أساسيات بناء الهوية الوطنية السورية، وعلى رأسها جلاء المستعمر الفرنسي عام 46 بضلالات السوريين على امتداد الوطن، وبحكمة وإيثار وصلابة الثوار الأوائل، وبمساعدة ميزان القوى الدولي المتشكل خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها.

مهمة استكمال بناء الهوية الوطنية بأبعادها المختلفة، السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية والديمقراطية... هي مهمة الحاضر، والتي سيشكل التنفيذ الكامل للقرار 2254 مدخل الوطنيين باتجاهها.

شؤون اقتصادية



العقوبات و«السلبطة»...
مثال من القمح

13

شؤون محلية



رغيف الخبز واستمرار
المعاناة من تردي مواصفته

11

ملف «سورية 2020»



سورية بين الوطنية
الشعبوية والعدمية الوطنية

06

شؤون عمالية



مكافحة الفقر
أولى دستورياً

02

مكافحة الفقر أولى دستورياً



منذ فترة والحكومة تحاول تمرير رفع الدعم عن الخبز بشكل سلس لتجنب ردة فعل الرأي العام عبر التّعمد بسوء تصنيعه وتقنين توزيعه عبر البطاقة الذكية وبمعدل ربططة واحدة لكل عائلة، ثم التراجع ورفع سقف إلى أربع ربططات يومياً، ثم الإعلان عن إنهاء التعاقد مع شركة تكامل لأسباب غير معروفة، وكان الهدف هو تحميلها - أمام الرأي العام - وزر القرارات الحكومية الأخيرة، وخاصة فيما يتعلق بموضوع مادة الخبز والقرارات المترددة التي تصدر كل يوم تقريباً.

■ ادبي خالد

ومع الارتفاع الجنوني للأسعار لجميع أنواع السلع خلال الفترة الماضية والذي ما زال مستمراً، ومع الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة لمكافحة انتشار الكورونا، وتوقف أعمال الكثير من العمال، وخاصة المياومين والموسمين الذين يكسبون لقمتهم يوماً بيوم، نتيجة تلك الإجراءات وتأخر التحركات الحكومية في صرف المعونة التي أعلن عنها عبر وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وفشل الوزارة في الوصول إلى العمال. كل ما سبق يتنافى مع القوانين والدستور السوري الذي نص على حماية قوة العمل ورعاية الدولة لكل مواطن وأسرته في حالات الطوارئ والمرض والعجز واليتم والشيوخوخة، وهذا الوضع جعل العمال أمام خيار الجوع أو انتظار التصديق عليهم من قبل أهالي الخير.

سياسات الحكومة والدستور

تستمر الإجراءات الحكومية في مخالفة الدستور وإصدار قرارات اقتصادية تخالف مضمونه نصاً وروحاً، فرفع الدعم عن مادة الخبز يعني ما يعنيه أن كل أسرة ستدفع ما

يقارب 45 ألف ليرة سورية ثمن خبز فقط، أي ما يقارب الحد الأدنى من الأجور مع العلم أن الدستور السوري نص في المادة الأربعين منه على أن لكل عامل أجراً عادلاً حسب نوعية العمل ومردوده على أن لا يقل عن الحد الأدنى للأجور الذي يضمن متطلبات الحياة المعيشية وتغيرها، كما وتكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعمال، واليوم ومع مرور عشر سنوات على قانون العمل رقم 17 لعام 2010 لم تعقد اللجنة الوطنية للأجور أية اجتماعات لها بالرغم من أن الحد الأدنى للأجور لم يعد يكفي لتأمين الخبز أبسط مادة لدى الشعب السوري، وتكاد تكون الوجبة الأساسية للكثيرين.

فيروس الفقر انتشر

تتعامل الحكومة مع العمال في أزمة تفشي وباء الكورونا والإجراءات الاحترازية يُعبر بشكل واضح عن سياسة الحكومة التي لا تغير اهتماماً لشؤون الطبقة العاملة وأحوالها، وأنها ما زالت مستمرة في إجراءاتها الاقتصادية من رفع الدعم والهجوم على حقوق العمال، وتفتقد الحكومة للشرعية القانونية والدستورية في سياساتها ولا أحد يستطيع تأييد

قراراتها، لأنها باتت تهدد بالإفكار جميع فئات المجتمع. والشئ الوحيد الذي يدفع الحكومة لتحسب حساب أي قرار تتخذه هو اتباع العمال للأساليب الديمقراطية والدستورية في التعبير عن الأهم، ولا سيما الإضراب سلاح الطبقة الوحيد، والعمال ليسوا بعيدين عن تبني هذا الخيار، فسياسات الحكومة ستدفع الطبقة العاملة لتبني هذا السلاح، فذلك أفضل لها من أن تموت جوعاً. وإذا كانت الدولة تخشى من تفشي فيروس كورونا واتخذت التدابير الوقائية والاحترازية لتفادي انتشاره حسبما أعلنت، إلا أنها فشلت في مكافحة فيروس الفقر باعتبارها أحد مصنعيه الأساسيين بسياساتها وإجراءاتها التي تفاقم الأوضاع أكثر فأكثر، وبالمقابل هي لم تتخذ أية إجراءات لمكافحته ولم تقم بأية تدابير احترازية لتفادي انتشاره بل على العكس من ذلك تماماً فهي بسياساتها أوصلت الطبقة العاملة ليس للفقر وإنما للجوع، وإذا انتشر الجوع واستفحل فلن تستطيع الحكومة وقف أثاره، ولن تنجح في إعادة المارد إلى فانوسه التي أغمضت أعينها عنه طوال هذه السنوات.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



بين حانا ومانا ضاعت.....

أخيراً، تصاعد الدخان الأبيض من أروقة الحكومة إيداناً ببدء العمل من أجل دفع المساعدات للعمال المتعطلين عن العمل بسبب الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة لمواجهة وباء الكورونا، والإعلان جاء من وزارة العمل عبر مؤتمر صحفي، وعبر إعلان تطبيق للعمال من أجل تعبئة البيانات الخاصة بهم، حيث بلغ عدد العمال المعطلين عن أوضاعهم عبر التطبيق 160 ألف طالب للمساعدة حسب المؤتمر الصحفي، وهذا رقم متواضع جداً بالنسبة للعمال المتعطلين على مستوى البلاد التي تغص بالعمال المعطلين عن العمل قبل الإجراءات الحكومية، وتضاعف بعد الإجراءات، وبالتالي لن تصيبهم المساعدات المطلوب تقديمها لهم بسبب تعطلهم وهم كثر، والإجراءات التي أعلنت عنها الحكومة هي إجراءات غير كافية وبطيئة، حيث تتسارع بسرعة البرق الأسعار نحو الأعلى، وحاجة العمال من أجل معيشتهم ومعيشة عائلاتهم لا تتحمل انتظار الإجراءات الحكومية البطيئة بطء الصحافة، في الوقت الذي كان من المفترض أن تكون الحكومة والنقابات لديها صناديق اجتماعية يكون بحسبانها احتمالات الكوارث والأزمات التي قد يتعرض لها الفقراء والعمال، لمجابهة تلك الكوارث التي لا قدرة للفقراء على مواجهتها بمفردهم باعتبار أوضاعهم المادية أصلاً لا تسمح لمثل تلك الحالات المفاجئة، وهي من اختصاص الحكومة وأجهزتها المختلفة، ولكن هذا لم يحصل منذ تفجر الأزمة الوطنية وحتى أزمة كورونا التي فاقمت الوضع المعيشي أكثر فأكثر.

السؤال الذي يطرح على افتراض وصلت المساعدة للعمال حتى وإن كانت متأخرة: ما هو المبلغ المقرر دفعه؟ وهل هو لمرة واحدة أم هناك دفعات أخرى سيجري دفعها طالما هناك تعطل عن العمل؟

المعلومات المتداولة على وسائل التواصل الاجتماعي تقول عن المبلغ المقرر دفعه 50 ألف ليرة سورية لكل متعطّل عن العمل، ولا نعتقد أن هذا المبلغ إن كان صحيحاً كما يجري تداوله سيكون كافياً إن لم يترافق بمساعدات عينية غذائية ومواد تنظيف وخلافه من الحاجات الضرورية، أي: لا بد أن تكون هناك سلة متكاملة إلى المساعدات تعين العمال المتعطلين إلى حين يأتيهم الفرج، ويصبح بإمكانهم الاعتماد على عرقهم في جني رزقهم حتى وإن كان متواضعاً.



لم تتخذ أية إجراءات لمكافحته ولم تقم بأية تدابير احترازية لتفادي انتشاره بل هي بسياساتها أوصلت الطبقة العاملة ليس للفقر وإنما للجوع

الطبقة العاملة في ذكرى الجلاء



يُعتبر الجلاء من أهم القضايا التاريخية الوطنية التي تم إنجازها منذ معركة ميسلون، وانطلاق الثورة السورية الكبرى، حيث تم تحقيق الجلاء عام 1946.

■ نبيل عكام

وسطوة الاستغلال الرأسمالي والحكومات البرجوازية التي نصبها الاحتلال الفرنسي وما كانت تمارسه من قمع وسجون واعتقالات، حيث خاضت الحركة النقابية والطبقة العاملة أصعب المعارك الوطنية والطبقية مع القوى الصاعدة الوطنية والتقدمية المناهضة للاستعمار، حيث أصبحت الحركة النقابية فصيلاً هاماً من فصائل حركة التحرر الوطني في مواجهة المستعمرين الفرنسيين المحتلين، هذا وقد عملت الطبقة العاملة السورية في ظروف صعبة دون حماية في ظل قانون الحرف العثماني.

200 مؤسسة جديدة في الثلاثينات

أما الوعي الطبقي للعمال فقد بدأ يتشكل مع بدايات دخول الصناعات الحديثة إلى البلاد وظهور علاقات الإنتاج الرأسمالية، ففي أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات من القرن الماضي ظهرت ما يقارب 200 مؤسسة صناعية جديدة منها البيرة والإسمنت والسجائر، إضافة إلى توسيع ما ينفذ عن النسيج والتقطير والصابون والمطاحن. حيث اكتشف العمال وعبر التجربة أن الرأسمالية هي العدو الأول لمصالح الطبقة العاملة وحقوقها، وبالتالي لابد من النضال ضد كل من يمثل الرأسماليين واكتشفوا أن الاستغلال ليس له وطن أو دين، وظهرت عدة أشكال للتجمعات العمالية كنواة نقابية، قبل تشكيل نقابات عمالية تضم العمال فقط، ولم يكن لها غطاء قانوني.

محاولات التحديد

إن التاريخ الذي صنعه العمال السوريون بعزيمتهم وبارادتهم النضالية العالية التي لم يحزنها إخفاق هنا أو كدبة هناك، أو محاولات عدة قوى السيطرة على النقابات من قوى السلطة الرسمية التي حظرت عليها الاشتراك بالمظاهرات أو الاجتماعات، وقوى البرجوازية الوطنية ممثلة بأصحاب العمل،

لم تكن الحركة العمالية في سورية بعيدة عن مجرى الحركة الوطنية في البلاد، فقد كانت الحركة العمالية جزءاً مهماً من الحركة الوطنية المناهضة للاستعمار الفرنسي القابع على صدور الشعب، حيث استطاعت في ثلاثينات القرن الماضي تأسيس تنظيمها النقابي بعد العديد من الاعتصامات والإضرابات والاحتجاجات المختلفة من أجل حقوقها المعيشية وأجورها، وكذلك حقوقها التشريعية في قانون عمل يضمن حقوقها كافة، من حيث تحديد ساعات العمل وإجازة مدفوعة الأجر وتأمين المعالجة الطبية للعمال، وتعويض مجز عند نهاية الخدمة ومنع التسريح التعسفي وكذلك حقها في تأسيس تنظيمها النقابي، ومنذ نشوء الحركة النقابية حققت العديد من المكاسب في ظل الصراع ضد الاستعمار الفرنسي والصراع من أجل تحسين مستوى معيشة الطبقة العاملة، عبر النضال من أجل زيادة الأجور ومن أجل ثماني ساعات عمل وغيرها من الحقوق التي حققتها، وبذلك اكتسبت الحركة النقابية وزناً حقيقياً في هذا الصراع ضد الاستعمار الفرنسي وفي الصراع من أجل تحسين مستوى معيشة الطبقة العاملة وكافة الكادحين.

حركة نقابية وطنية

ما كانت الحركة النقابية ستحقق هذه المكاسب التي حققتها لو كانت تقبل الإملاءات من خارجها سواء من أرباب العمل أو الأجهزة الحكومية التي فرضها الاستعمار الفرنسي على رقاب العباد، أو غير قادرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون السيادية للحركة النقابية، وخاصة فيما يتعلق بحياتها الداخلية، وحقوق ومصالح من تمثلهم من العمال وكافة الكادحين الفقراء.

اكتسبت الطبقة العاملة والحركة النقابية أهم تجاربها على الرغم من مرارة الفقر وصعوبته

السوري هو إنهاء هذه الأزمة الوطنية والحفاظ على وحدة البلاد، ودفع البلاد باتجاه نظام يحقق أعمق مستوى من العدالة الاجتماعية مع أعلى معدل نمو، وهذا يحتاج إلى إرادة وفعل للحركة النقابية والطبقة العاملة السورية، ودور تتوفر فيه الشروط الضرورية لتستعيد الحركة النقابية ألقها ودورها الذي لعبته تاريخياً، والذي يمكن أن تلعبه في هذه الظروف المعقدة والمركبة، حيث الصراع على أشده من أجل مستقبل سورية، لكي تكون دولة ديمقراطية مقاومة للمشاريع الإمبريالية وحلفائها في الداخل، من فساد ولصوص نهبوا خيرات شعبنا، وعاثوا في الأرض فساداً. إن الاحتفال الحقيقي بالجلاء اليوم، وفي خضم الأزمة التي تهدد كل الإرث الوطني، يكون برسم مرحلة الجلاء الجديدة الذي يعد التغيير الوطني الجذري الشامل والعميق بوصلتها، والذي يتجسد في ظروف سورية اليوم بانطلاق التسوية السياسية، على أساس القرار 2254 الدولي.

ورغم المغريات التي قُدمت للحركة النقابية والحركة العمالية والتهديد والوعيد الذي جرى من أجل تحييد الطبقة العاملة والحركة النقابية حتى لا يكون لها دور فاعل في تقرير مصير البلاد، هذا الدور المتجذر في وجدانها، كانت الغاية منه أن تبقى الطبقة العاملة والحركة النقابية على الحياد واستخدامها عند الضرورة التي تقتضيها مصالح من يريد ذلك، وليس ما تقتضيه مصالحها الوطنية والطبقية. ومن خلال السياسات الاقتصادية الليبرالية عبر السنوات الفائتة تعرضت مصالح هذه الطبقة للكثير من السطو والتهميش أنهكت حياة العمال والشعب السوري واقتصاده الوطني، وأنتجت الكثير من الأمراض والأزمات يصعب التخلص منها بسهولة، تحمل في طياتها خطر تهديد البلاد بوجودها.

استحقاق إنهاء الأزمة

إن استحقاق اليوم يشبه إلى حد بعيد استحقاق الجلاء ولكن بمستوى أعلى، فالاستحقاق أمام الحركة النقابية والشعب

الطبقة العاملة



إضراب عمال شركة إنشاعات في تركيا

أعلنت مجموعة من العمال الأتراك في شركة إنشاعات عن دخولهم في إضراب مفتوح عن العمل احتجاجاً على عدم اتخاذ الحكومة الإجراءات الوقائية الكافية لحمايتهم من وباء فيروس كورونا المستجد، حسبما أفاد موقع «أحوال» التركي. حيث أن العمال والموظفين بشركة Insaat Cengiz وهي إحدى شركات مواد البناء، أعلنوا إضرابهم عن العمل احتجاجاً على ظروف العمل الصعبة التي تجعلهم عرضة للإصابة بالفيروس. إدارة الشركة طلبت من العمال زيادة عدد ساعات العمل الخاصة بهم رغم عدم توفيرها الإجراءات الكافية لحمايتهم وسط تزايد خطر الإصابة بالوباء، ومن الجدير بالذكر أن إجراءات التباعد الاجتماعي لم تنفذ بعد في العديد من مواقع العمل في تركيا.



تضاعف معدل البطالة في أستراليا إلى 10%

يُتوقع أن يتضاعف معدل البطالة في أستراليا إلى 10% في نهاية شهر حزيران بسبب جائحة فيروس كورونا، حسب مصادر عن وزير المالية الأسترالي، وقال الوزير: إنه بدون حزمة الدعم الحكومي لدعم أجور العمال وسط الجائحة، لبلغ مستوى البطالة 15%. وهذه هي المرة الأولى التي يمكن أن يصل فيها معدل البطالة في أستراليا إلى نسبة من رقمين منذ نيسان 1994 هذا وتشير هذه الأرقام على أنه من المحتمل أن تدخل أستراليا في ركود مع تعاملها مع تفشي الفيروس.



احتجاج عمال الغزل في مصر

نفذ عمال مصنع الغزل والنسيج بكفر الدوار في محافظة البحيرة المصرية، وقفة احتجاجية في ساحة المصنع بسبب تأخير رواتبهم لمدة شهرين على التوالي، وعدم قيام الشركة باتخاذ الإجراءات الضرورية لمكافحة العدوى والحماية من فيروس كورونا، هذا ويعاني أكثر من 500 عامل في مصنع الغزل والنسيج بكفر الدوار من ظلم شديد، نتيجة إهمال الشركة في الأزمة التي تمر بها البلاد، وعدم توفير طرق الحماية للعمال أثناء العمل وصرف الأجور في مواعيدها، إضافة لعدم وجود تأمينات العمال، وسبق وتوفي عامل بسبب عدم توفير العلاج المطلوب في الصيدلية المخصصة لصرف العلاج للعاملين في شركة الغزل والنسيج بكفر الدوار، وطالب المحتجون بحل مشاكل العمال للحفاظ على مصير 500 أسرة من الضياع.



تظاهرة في العراق

قام عدد من الموظفين أمام وزارة المالية في العاصمة العراقية في بغداد، الثلاثاء 14 من الشهر الجاري، بالمطالبة بصرف رواتبهم المتأخرة، هذا وكان عدد من الموظفين الذين تم نقلهم من المعهد السياحي إلى وزارة التربية قد تظاهروا في هذا اليوم أمام مبنى وزارة المالية في بغداد، مطالبين بصرف رواتبهم المتأخرة منذ ستة أشهر وقال المتظاهرون: إنهم مستمرين بالتظاهر حتى تتم الاستجابة لمطالبهم.

الحركة العمالية والجلاء العظيم



في السابع عشر من نيسان 1946، احتفلت سورية من أقصاها إلى أقصاها بجلاء آخر جندي أجنبي عن أرضها، وتحقق الجلاء نتيجة ثلاثة عوامل:

■ محرر الشؤون العمالية

- حركة شعبية واسعة في سورية كلها بمشاركة فئات مختلفة من الشعب.
 - الاتحاد في جبهة وطنية للنضال ضد الاستعمار والإمبريالية.
 - تأييد الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية والشعوب العربية لنضال الشعبين السوري واللبناني في سبيل الجلاء.
- وفي تلك اللحظة بالذات، منذ انتفاضة الجلاء في أيار 1945، وتحقيق الجلاء في نيسان 1946، بلغت الحركة العمالية درجة كبيرة من النشاط، وشارك العمال السوريون في معارك انتفاضة الجلاء في جميع المحافظات وسقط العديد منهم شهداء في دمشق وحلب واللاذقية وحماة.

مؤتمر العمال السوريين

ومنذ نهاية عام 1944 كانت الحكومة تشدد الرقابة على الاتحاد العام لنقابات سورية، فشكّل الحزب الشيوعي مع قوى تقدمية أخرى اتحاداً نقابياً جديداً «مؤتمر العمال السوريين» الذي يضم في صفوفه 17 ألف عامل برئاسة النقابي الشيوعي إبراهيم بكري. أصدر مؤتمر العمال السوريين نشرة «نقابات العمال». وفي الأول من أيلول 1945 قرر المؤتمر إرسال وفد لحضور مؤتمر النقابات العالمي، ولكن الحكومة منعت الوفد من السفر، فاضطر الوفد السوري للسفر ضمن وفد لبناني، وانتخب العمال السوريون نقابيين شيوعيين لتمثيلهم لأنهم لا يرتشون ولا يتآمرون على العمال ولديهم مبادئ، وهكذا انتخب العمال الوفد السوري المكون من

إبراهيم بكري أمين سر نقابة عمال النسيج في دمشق «بالإجماع» وسعيد السواس رئيس نقابة عمال الميكانيك في حلب «بالإجماع» وجميل عثمان عضو الهيئة الإدارية لنقابة مستخدمي الفنادق في حمص «30 صوت من أصل 40»، وأيد الوفد السوري اللبناني اقتراحاً حول تكوين اتحاد نقابات عالمي وانتسب إليه.

تصاعدت الإضرابات العمالية في سورية لحظة تحقيق الجلاء، وما أن تحقق الجلاء حتى بدأ العمال يقودون الإضرابات في وجه الشركات الأجنبية، ففي دمشق وحدها أضرب عمال الكهرباء وعمال الترامواي يوم 17 نيسان 1946 من أجل تحقيق مطالبهم وأيدت الأحياء الدمشقية وبقية النقابات إضرابهم خلال عشرات البرقيات التي أرسلت إلى الحكومة، كما شارك العمال في المظاهرات الشعبية في شوارع دمشق احتفالاً بتحقيق الجلاء العظيم.

شارك العمال

السوريون في

معارك انتفاضة

الجلاء في جميع

المحافظات وسقط

العديد منهم

شهداء في دمشق،

وحلب واللاذقية

وحماة

وفي حزيران 1946، نكلت الحكومة بعمال شركة التبغ الفرنسية «الريجي» المضربين الذين طالبوا بزيادة الأجور، وحاولت الحكومة كسر إضراب عمال السكك الحديدية الذين أضربوا ضد المالكين الأجانب وتقدموا بمطالبهم. وتحت ضغط الحركة الإضرابية للعمال، اضطرت الحكومة إلى إصدار أول قانون للعمل بتاريخ 11 حزيران 1946.

إصدار قانون العمل

لعب الحزب الشيوعي دوراً كبيراً في إصدار قانون العمل، إذ أقام العلاقات مع النواب الديمقراطيون لتسريع تصديقه، وشكل لجنة لدراسة مشروع القانون قدمت العديد من الملاحظات، ونظم الحزب مظاهرة من أجل تطبيق قانون العمل. وحدد القانون يوم العمل من 8 ساعات وسمح للعمال بحق الإضراب وتكوين النقابات وحدد الحد الأدنى للأجور والعطلة الأسبوعية المدفوعة الأجر

والعطلة السنوية والمعونات. استمرت الإضرابات في جميع أنحاء البلاد، وتكونت النقابات في جميع المحافظات، ففي تموز 1946 شمل إضراب عمال السكك الحديدية جميع المناطق الشمالية وخاصة عمال حلب، وأضرب عمال شركة كهرباء حمص - حماة، فهبت الحكومة لمساعدة الشركات الأجنبية واعتقلت 700 عامل.

عمال النسيج

وكان إضراب عمال النسيج أقوى الإضرابات التي شهدتها البلاد، وقف الشيوعيون على رأس الإضراب، وطالبوا بتطبيق قانون العمل، فردت الحكومة بزج قادة اتحاد نقابات عمال النسيج في السجون وعلى رأسهم الشيوعيان حسين عاقو وإبراهيم بكري، كما أغلقت السلطات جريدة «صوت الشعب» لأنها دافعت عن حقوق عمال شركة التبغ الفرنسية المضربين، وجرى ضغط على الحزب الشيوعي ومنع نشاطه واعتقل أعضاؤه.

عاملات النظافة في جامعة الفرات

رغم الظروف الاقتصادية المعيشية التي تسوء يوماً على العاملين والفقراء جاءت الإجراءات الحكومية غير المدروسة، وإجراءات القطاع الخاص لتزيد من القهر والاستغلال.

فوق الحمل.. علاوة!

وردت لقاسيون شكاوى من بعض العاملات في نظافة جامعة الفرات في دير الزور العاملات وعددهن 15 عاملة يتجاوزن في العمر 40 عاماً، وهن يعملن تحت إشراف المدعو «س، ح» للنظافة من الساعة السابعة صباحاً وحتى الساعة الثالثة بعد الظهر، وبأجر منخفض جداً هو 18 ألف ليرة، وهو أدنى من الحد الأدنى للأجور المقر وفق قوانين العمل السورية، كما أنهن يعملن دون عقود رسمية، وحكماً بالتالي دون التشميل بالتأمينات الاجتماعية أو النقابات وغيرها، والأنكى من ذلك أنه جرى تخفيض عدد العاملات إلى 6 فقط وأوقفن الباقيات عن العمل حتى إشعار آخر، بسبب إجراءات تخفيض العمل، نتيجة



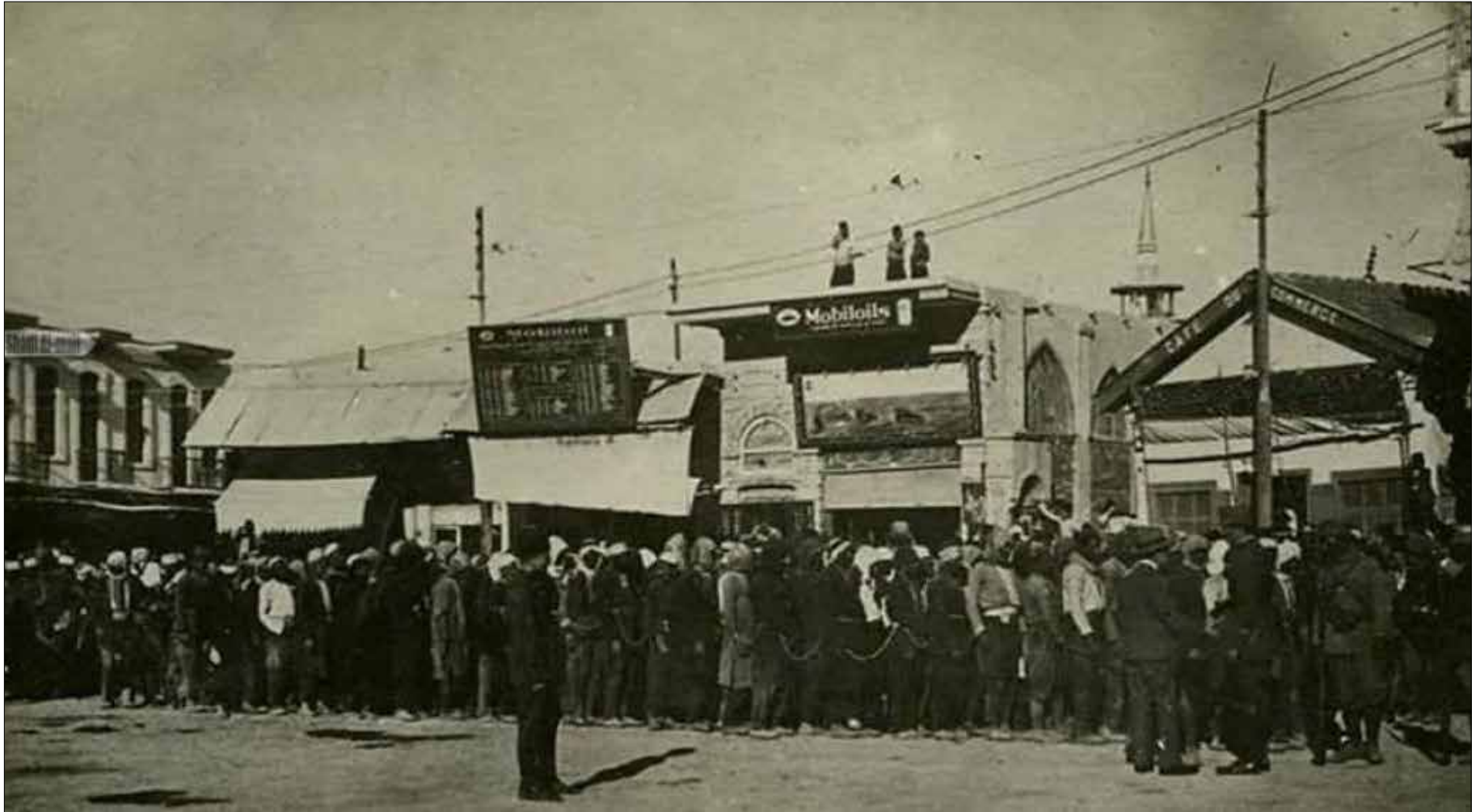
التدابير الصحية من جراء فيروس كورونا، وجرى تخفيض أجورهن إلى 9 آلاف ليرة، ويحاسبن يوماً بيوم، ومن تحت مصيرها الطرد.

المؤسف، أن يتم ذلك في هذه الظروف والتي تعتبر النظافة ليست ضرورية فقط... بل ملزمة للوقاية من انتشار فيروس كورونا، ناهيك عن الظروف الاقتصادية المعيشية وضرورة تقديرها، وكما يقول المثل الشعبي الفراتي «فوق الحمل علاوة» وهذا يعتبر جريمة ليس بحقهن وخاصةً أنهن معرضات للإصابة بالفيروس، وإنما بحق أهالي دير الزور ككل، والأكثر أسفاً، أن يتم ذلك في موقع تعليمي عال، وتحت سمع وبصر رئاسة الجامعة المتعاقدة مع المتعهد دون اهتمام بتفاصيل العقد من حيث العمالة والعقود والخضوع للتأمينات، ودون إشراف اتحاد عمال دير الزور، فإذا العاملات خائفات من الاحتجاج علناً خوفاً من الطرد وتحت ضغط الحاجة، فهل رئاسة الجامعة واتحاد عمال دير الزور ومديرية التأمينات الاجتماعية في دير الزور يخافون أم غير مهتمين؟ أو لا يعلمون. وكما

يقول المثل: إن كنت تدري فتلك مصيبة، وإن كنت لا تدري فالمصيبة أعظم! وضع عاملات النظافة برسم رئاسة جامعة الفرات واتحاد عمال دير الزور ومديرية

التأمينات الاجتماعية، وأي تعرض لهن بالطرد وعدم إعطائهن حقوقهن بالأجر والتأمين الصحي والاجتماعي هم سيكونون المسؤولين عنه.

عن أية «منجزات» استعمارية تحدثون؟!



على الرموز الوطنية وعلى دورها وأهميتها عبر تاريخ سورية كله، لما كان من السهولة تمرير وقبول مثل هذه الأقاويل، فهذا السلوك يعكس في العمق حجم الجروح الكبيرة النازفة في الهوية الوطنية، ويضع مسؤولية كبيرة على عاتق من سيعيدون بناء سورية حجراً وبشراً في المرحلة المقبلة؛ مرحلة التغيير والتحرير، تلك المرحلة التي ينبغي أن تكون فيها السلطة للشعب ومن الشعب ولأجل الشعب، الأمر الذي يتيح إعادة بناء الهوية الوطنية بالشكل الذي يليق بتضحيات الشعب السوري..

إهانة الشعب السوري مرفوضة..

أصحاب هذه الطروحات هم قلة قليلة جداً من السوريين، وعلى قلتهم نردّ عليهم، لأن السيادة الوطنية والهوية الوطنية وكفاح أبناء سورية من الأبناء والأجداد ضد المستعمرين والأعداء، والدماء التي نزلتها أجسادهم، ثمينة جداً بالنسبة للشعب السوري؛ تلك النضالات ليست مصدر فخر فقط، بل لا تزال تنبض القلوب بها حتى اللحظة، وتلك الدماء هي ذاتها التي تجري في شرايين وقلوب القوى الوطنية الحية حتى اليوم، ومنها تستمدّ هذه القوى حرارة النضال الضرورية لاستكمال المهام الوطنية التي بدأ بها الأوائل؛ تلك النضالات الطويلة والمريرة، هي الماضي والحاضر والمستقبل بالنسبة للشعب، ولا نقبل قطعاً بأية إهانة توجه لهذا الإرث الوطني بأي شكل من الأشكال..

دوماً وأبداً: لا للمستعمر...

في النهاية، المستعمر هو المستعمر، والموقف منه واحد مهما كان دينه ودينه، وأياً كانت أدواته الاستعمارية، وكيفما كانت أشكال سيطرته وطريقة حكمه؛ موقف الشعب السوري منه ثابت لا يتغير وقد صاغه منذ زمن بعيد: لا مكان للمستعمر على تراب هذه الأرض!

على وعي وتفكير هذا الشعب، وبالتالي الوصول إلى روضه الكليّ أمام إرادة المستعمر..

سؤال مشروع حول الهوية؟!

بناءً عما سبق كله؛ فإن تلك العقلية والطريقة في تحديد الموقف من المستعمر؛ عقلية مشوبة بأدران المستعمر ذاته، ولها خلفيتها التي هي في أغلب الأمر مصالح مستمرة مع المستعمر الفرنسي منذ أيام الاحتلال. فمن المعروف بأنه هناك من ما زالوا يتمتعون حتى اليوم بامتيازات على أرض المستعمر في أمور عدة كالحصول على الجنسية أو التعليم المجاني على سبيل المثال: عوضاً عن كونهم وأبنائهم هم من يتصنّرون قائمة رجالات الأعمال في المشاريع الاقتصادية بين البلدين. وهؤلاء بالتحديد؛ من المشروع للشعب السوري اليوم أن يسألهم عن هويتهم الوطنية من جديد؟ لأن من يسعى لتلميع وتحسين صورة مستعمر لا يختلف كثيراً عنه في فقه السيادة الوطنية، وهو بالعمق امتداد له.. ومن المفيد جداً التذكير بأن هناك عدداً من التجار قاموا بفلّك البغال عن عربة «غورو» عند دخوله دمشق، وربطوا أنفسهم مكانها، ولهؤلاء ذاتهم أرسل «غورو» في صباح اليوم الثاني من تلك الحادثة هدية تاريخية ثمينة تليق بهم: أكياس من التبن!

جروح نازفة..

نودّ الإشارة هنا إلى أنه هناك الكثير من الوطنيين الشرفاء الذين يردّدون هذا الكلام بشكل ببغائي، وعن طيب نية وسوء تقدير لمدى خطورته، ولهؤلاء نقول: إن كلامنا هذا هو بمثابة دعوة لهم لإعادة النظر بمثل هذه الأقاويل والانتباه لمدى خطورتها على كامل الإرث السوري الوطني، والهوية الوطنية. وفي هذا السياق، ينبغي التأكيد بأنه لولا دور قوى الظلام والفساد الكبير في سورية وإصرارهم طوال عقود في التعتيم

في هذه اللحظات التي تُعيد فيها القوى الوطنية التركيز وتوجيه الأضواء على تفاصيل مهمة من التاريخ الوطني لتبقى هذا التراث والتاريخ حياً وخالداً في الذاكرة الوطنية، تُعاد الكرّة مرة أخرى من تلك الجهات أو الأفراد لطرح أفكار إشكالية لا تخدم في نهاية المطاف مصلحة الشعب والوطن..

■ احمد علي

ورغبته، هي بالفعل كذلك لأنها أفعال لأغراض استثمارية، بمعنى آخر؛ هي أفعال لها أهداف ومن ورائها غايات.

حول الأهداف والغايات ؟

الأمر مرتبط إلى حد بعيد بأحلام المستعمر نفسه؛ فالمستعمر- أي مستعمر- حين يستعمر بلداً ما، لا يفكر بالخروج منه، بل يفكر- على الأقل في البداية- بالموث إلى الأبد، وبالتالي يسعى بشكل محموم لثبوت أقدامه عبر مشاريع ما صغيرة هنا وهناك، بحيث تعطيه هذه المشاريع الشرعية الدائمة في إدارتها، وبالتالي الشرعية في البقاء على الأرض، ما يعني بأن تلك المشاريع إن حصلت فهي حصلت لأغراض سياسية؛ لتخديم أحلام الخلود الاستعمارية، وهذا من ناحية أولى.. من ناحية أخرى؛ يكمن وراء تلك المشاريع أغراض اقتصادية، تخفي ارتهاناً مطلوباً من البلد المستعمر؛ ارتهاًن لمتطلبات سوق البلد المستعمر، لمتطلبات نموه وربحه، ارتهاًن لوصفاته الاقتصادية، لرؤوس أمواله، لشركائه، والقائمة تطول...

وبالترباط مع الأغراض الاقتصادية؛ هناك أغراض اجتماعية لا يمكن أن نغفل عنها؛ فالتأثير على الوعي الشعبي العام أحد أهم آليات عمل العدو؛ وهذه الآلية بالتحديد كانت تبدأ عملها في أغلب الأحيان قبل أن تطأ قدم جندي واحد البلاد المستهدفة، من خلال بعثات ترسلها الدول الاستعمارية، تحت يافطات وشعارات معينة لها طابع اجتماعي غالباً، للتعرف من خلالها على ثقافة الشعب المستهدف، وعاداته وتقاليده بكل تفاصيلها الدقيقة التي لا تخطر على بال أحد، وكلّ هذا كان يحصل بهدف التمهيد للسيطرة المطلقة

في هذا الإطار؛ يطرح البعض أحاديث مفادها: أن الاستعمار الفرنسي لسورية ترك وراءه «منجزات حضارية تُرفع لها القبة»! وقد تسمع على لسانهم: بأن فرنسا قامت بإعمار البناء الفلاني مثلاً، أو قامت برصف ذلك الطريق في مثال آخر، وأحياناً يأخذ الطرح شكلاً مغايراً بحيث يجري الحديث بأنه كان هناك جنرالاً فرنسياً في المنطقة الفلانية، وكان ودوداً وله سمعة طيبة!

مواقف غير وطنية..

في الحقيقة، أغلبية تلك الطروحات تنطلق من قاعدة إشكالية جداً في صياغة الموقف من المستعمر؛ وهي المقارنة بين المستعمرين الذي قاموا باستعمار المنطقة عبر التاريخ، وفي الحالة هذه فإن المقارنة تجري بين أيام الحكم العثماني وأيام الحكم الفرنسي في سورية... وفق هذه القاعدة؛ يصل هؤلاء لنتائج ليست إشكالية فقط، بل كارثية ومشبّهة بالمعنى الوطني أيضاً؛ يصلون إلى حدّ تبرير الكثير من تصرفات العدو واعتبارها استثناءً عن القاعدة خاصتهم؛ والتي تقول بأفضلية مستعمر على آخر، والممك في ختام التبرير: «لو استمر هذا المستعمر الفلاني لما كنا هنا وكان وضعنا أفضل بكثير»!

لو فرضنا جدلاً بأن هناك بعض الأحجار التي رصفتها أيدي المستعمر على هذه الأرض، دعونا نتساءل سويةً: هل حقاً يمكن تسمية بضعة الأحجار هذه بالـ «المنجزات»؟! لا، هذه استثمارات وليست منجزات، وهذه التسمية ليست تعبيراً عن مزاج الكاتب

كان البعثات
التبشيرية بهدف
التمهيد للسيطرة
المطلقة على
وعى وتفكير
الشعب وبالتالي
الوصول إلى روضه
الكليّ أمام إرادة
المستعمر

في ذكرى الجلاء...

سورية بين الوطنية الشعبوية والعدمية الوطنية



يُعتبر مفهوم الوطنية كغيره من المفاهيم، مفهوماً متغير الدلالات، والأبعاد والشروط تبعاً لمعطيات الواقع الموضوعي، وحسب المهام الواجب التصدي لها من الشعب عموماً، والنخب السياسية بشكل خاص، في هذا البلد أو ذلك من بلدان العالم.

■ رمزي السالم

ونحن في رحاب ذكرى الجلاء، فإن قراءة جديدة لمفهوم الوطنية سورياً، بما يفتح الباب أمام استكمال الطريق الذي فتحه يوسف العظمة بشكل خاص، ورواد الوطنية السورية عموماً، هو الشكل الأنسب للاحتفاء بهذا المنجز التاريخي للشعب السوري، لا سيما وأن فكرة الوطنية تعرضت خلال العقود الماضية كغيرها من المفاهيم إلى الكثير من التشويه، والتبعية والتشويش. يظهر على السطح في الظرف السوري الراهن نموذجان من الخطاب، فيما يتعلق بمفهوم الوطنية وممارستها في الواقع الموضوعي، يبدوان على تناقض من حيث الشكل، ولكنهما على درجة عالية من التوافق من حيث المحتوى والمضمون، والتطابق من حيث النتائج.

النموذج الأول: الوطنية الشعبوية

هو ذاك النموذج من الخطاب الوطني الذي يُقرّم الوطن إلى مجرد حدود وخرائط مرسومة على الورق، يجري الحديث عنه عبر نشرات الأخبار والخطابات والقصائد والأغاني، مع تجاهل تام للمادة الحية من الوطن، أي المواطن وكرامته وحريته وعموم حقوقه.

لا يبخل علينا أصحاب هذا الخطاب الوطني بالحديث عن السيادة الوطنية، وأهمية الحفاظ على الاستقلال الوطني، والتغني بالنضال الوطني التاريخي ورموزه، ولا يخلو هذا الخطاب من الوعد الوطني، وخصوصاً الحديث عن أهمية الوحدة الوطنية، في وطن فقراؤه مدعوون دائماً إلى التضحية والاستشهاد، ولكن ثروته وقراره مرهونان بيد من في السلطة أو في السوق أو على أطرافها!

حسب هذا النموذج، الوطن هو النظام،

والنظام هو الوطن، فلكي تكون وطنياً يجب أن ترضى بالنظام كما هو. ليس ذلك فحسب، لا بل إن النظام هو الدولة أيضاً، وأن تسعى لتغيير النظام فأنت ضد الدولة، وعليه، ولكي تثبت وطنيتك، يجب أن تؤجل جميع حقوقك، لأن «الوطن في خطر»؟ جاء ظهور الجماعات الإرهابية في سنوات الأزمة، فرصة ذهبية لخطاب أصحاب هذه النموذج، فإما أن تكون مع الدولة، أو مع الإرهاب، وسيتم تصنيفك مع التكفير والتطرف حتى لو كنت من أتباع بوذا، طالما أنك لا تقر بطريقة «الدولة=النظام» في إدارة الأزمة. وفي الوقت الذي كان فيه سلوك النظام من الأسباب الأساسية لهذا المستوى من تدهور الأزمة السورية، فإن كل من يشارك في اللقاءات الدولية لحل الأزمة وإعادة القرار إلى السوريين، هو خارج عن «الصف الوطني» ويستوجب التشنيع بحقه، وإقامة الحد عليه.

ويتعالى الحديث عن السيادة الوطنية، لنجد أن المقصود هو احتكار القرار الوطني، لأن السيادة الوطنية تعني فقط سيادة النظام، أما ما جرى سابقاً من فتح المجال للملك والاستثمار لـ «الإخوة الأعداء» من تركيا وقطر والسعودية وغيرها عبر السياسات النيوليبرالية، واستجداء الشراكة مع الغرب، بعد 2005 فكان أمراً مشروعاً!

النموذج الثاني: العدمية الوطنية

حسب خطاب هذا النموذج، فإن كل حديث يتعلق بالدفاع عن الوطن، يعني حكماً الدفاع عن النظام. فلكي تثبت أنك لست مع النظام، يجب ألا تتحدث عن القضية الوطنية، فهذه القضية يجب أن تبقى مؤجلة، وما عدا ذلك فأنت من جماعة النظام، أما إذا أعلنت موقفاً واضحاً وصريحاً ضد التدخل الخارجي العسكري والسياسي والدبلوماسي في شؤون بلادك، فأنت عميل النظام دون

شك...! وإذا كانت بعض النخب السياسية التي تكاثرت على مزبلة الأزمة، وجهاً سافراً للعدمية الوطنية، فإن خطاب متصوفي التكية الليبرالية عموماً يصب في هذا الاتجاه، فالوطنية باتت مدعاة للسخرية، والرموز الوطنية التاريخية محل تهكم، وهم في أفضل الأحوال كانوا سدجاً وبسطاء، ويصل الأمر عند جوقه التفاهة هذه، إلى التّحسر وندب الحظ لأن «فرنسا» خرجت من بلادنا، قبل أن نتعلم منها المدنية والحداثة، ولا تقصّر هذه الجماعة أيضاً في الحديث عن السيادة الوطنية، لتجد بأنها تعني حصراً الدور الروسي في الأزمة السورية، أما الوجود الأمريكي، والتركي و... فهو مبرر ومشروع!

الشعبوية والعدمية يكملان بعضهما البعض، طريقان أدبيا إلى الكارثة ذاتها، فساهم الطرفان كل من موقعه - وبغض النظر عن نوايا البعض هنا أو هناك - في إنهك عناصر البنية الوطنية السورية كلها، وخصوصاً الحامل المادي لها، أي فقراء سورية، نهياً، وإفقاراً، واعتقلاً، وقتلاً، وخطفاً، وتهجيراً، وبيعاً للأوهام، والدفع بهم من مازق إلى مازق، فكلهما أوقفاً قطار التاريخ، وقطار الوطنية في المحطة التي يريد الأول: يتمترس في خندق الوطنية لتأييد سلطته، والثاني: مستعد أن يتحالف مع إبليس، ويفعل أي شيء كان، ولو كان إسقاط الدولة بما تعنيه من بشر وثروة وجغرافيا وتاريخ وثقافة، ومستقبل، للوصول إلى السلطة.

الوطنية الواقعية سورياً

ما لا شك فيه، أن الموقف من حماية الاستقلال السياسي كان وما زال يشكل الأساس المادي لأي موقف وطني، ولكنه في ظروف العالم المعاصر يعتبر شرطاً ضرورياً لكنه غير كاف، حيث يكتسب مفهوم الوطنية اليوم معنىً جديداً، يتجاوز مسألة حماية الاستقلال الوطني، إلى فهم يرتقي إلى مستوى المهام التي يفرضها الواقع الموضوعي أمام السوريين، خصوصاً بعد تفجر الأزمة منذ 2011.

الحل السياسي - الجلاء الثاني

«الاحتفاء بالجلاء في جحيم الأزمة التي باتت تهدد كل الإرث الوطني المادي، يكون بمعرفة الضرورة التاريخية الوطنية التي تفرضها اللحظة الراهنة، والعمل من أجلها، كما فعل الوطنيون السوريون عبر التاريخ، من يوسف العظمة إلى سلطان الأطرش، وفارس الخوري، إلى ابراهيم هنانو، إلى صالح العلي، وسعيد آغا الدقوري، تلك الضرورة التي تتجسد في ظروف اليوم حصراً بانطلاق قطار الحل السياسي على أساس قرار مجلس الأمن 2254، نحو حلّ الكارثة الإنسانية، ومواجهة الإرهاب، والتغيير الجذري الشامل والعميق»، والنظر إلى مكونات الحلّ على أساس أنها مهام متكاملة، لا يمكن إنجاز واحدة منها، إلا بالتوازي مع المهام الأخرى.

إن حلاً سياسياً ضمن هذه الرؤية يرتقي في أهميته التاريخية إلى مستوى الجلاء. إن الانطلاق من وحدة المهام الوطنية والاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية، يشكل حجر الأساس لبناء سورية الجديدة. فلا حرية لوطن، دون أن يكون مواطنوه أحراراً، ولا يمكن لمواطن أن يكون حراً دون وطن حر، وحرية المواطن ضمن هذه الرؤية تعني حقّه في توزيع عادل للثروة، وحقّه في إبداء رأيه، وممارسة الرقابة على جهاز الدولة، وإمكانية محاسبة هذا الجهاز، وإيجاد الأسس الحقوقية الدستورية الضامنة لذلك. أما حرية الوطن فتعني استعادة السيادة المنتهكة طويلاً وعرضاً، وإنهاء كلّ أشكال الوجود الأجنبي في سورية، بما فيها الخروج من منظومة التبعية للمركز الرأسمالي، والتحرر من نير «الاستعمار الدولار»، بما يقتضي تصفية أدواته المحلية من قوى الكومبرادور، والسير مع القوى الدولية الصاعدة باتجاه عالم تسوده النّدية والقانون الدولي. إن كل ذلك يشكل نقطة الاستناد في بناء سورية الجديدة، سورية بلا نهب وفساد واستبداد، وبلا تمييز بين مواطنيها على أساس القومية أو الدين.

تحول إحداثيات الصراع الفكري وحرب المواقع



الصراع الفكري هو انعكاس للصراع المادي السياسي ويُعبّر عن الخصوصية التاريخية لهذا الأخير. وهذه الخصوصية نابغة من دور الإيديولوجيا السائدة الهادفة للتعمية على الواقع وتشويه قواعده، وتشويه عملية التغيير بالضرورة. واليوم هناك خصوصية وتميز للأزمة الرأسمالية التي تُحدد شروط الصراع التاريخية، وأفاقه، وتحدد بالتالي خصائص عملية التعمية تلك.

■ محمد المعوش

سريعاً عن خصوصية الأزمة

خصوصية الأزمة أخذت كثيراً من النقاش والتعمق. أي كونها أزمة عميقة للرأسمالية، ليس كأزمة دورية فيها، بل كأزمة نهائية. أي أن إمكانية إعادة إنتاج الرأسمالية فقدت هوامشها «هوامش التوسع السابقة»، فهي قد استهلكتها كلها، على مستوى الطبيعة والإنسان. وإذا أخذنا هوامش توسعها على مستوى الإنسان للتدليل على انغلاق هوامش التوسع: كانت الانتقال من الاستغلال المادي المباشر، إلى مستوى معنوي أعمق يتشارك مع الاستغلال المادي، وتمثل في الليبرالية الفردية التي أطلقت حركة الذات، ولكن منعته من التحقق، تلك الانتقال استنفدت مستويات التوسع على صعيد الفرد، وهي لذلك اليوم صارت مهددة للبنية العقلية والجسدية للفرد. إذا نحن أمام أزمة موضوعية مادية في المجتمع، كنمط حياة شامل. ولهذا قلنا سابقاً ومنذ سنين أن حل هذه التناقضات العميقة يتطلب ليس فقط تحولات كمية في الرأسمالية، بل تحولات نوعياً في نمط العلاقات الاجتماعية التي هي تعبير عن نمط من علاقات الإنتاج، باتجاه الاشتراكية، بالمعنى الممارسي اليومي لحياة الناس على صعيد أنوارها وعلاقتها بالعالم، بنفسها

وبغيرها، أي ولادة معانٍ جديدة للحياة تحمي الإنسان أولاً من الدمار الوجودي، وتحرر طاقته الكامنة، أي قوة عمله التي شغلها العمل المأجور الرأسمالي، وحطمها في ذات الوقت «مثلاً، مراجعة مادة قاسيون: تدمير قوة العمل وحدود الرأسمالية». أي عدم كفاية إعادة توزيع نسبي للثروة كما حصل في الموجة الثورية الأولى خلال القرن الماضي، عدا بعض خصائص الحكم الشعبي في التجارب الاشتراكية، أي نموذج حياة يتحول عن اقتصاد السوق والاستهلاك والعمل المأجور والإنتاج البضاعي المغرّب، هذا النموذج الذي لم يكتمل تطوره. وها نحن اليوم أمام مفترق تاريخي بسبب هذه الأزمة بالذات، إما الفناء «وليس فقط الوحشية» أو الاشتراكية. الصراع قبل الكورونا بين التجريب والتجريد

لم يكن هذا التوصيف مقبولاً لدى أغلب قوى التغيير في العالم، قبل الإنهيار والتعطّل في نمط الحياة على الكرة الأرضية قبل الكورونا. أي أن هذا التوصيف للأزمة لم يكن واضحاً للعين التجريبية، وكان يحتاج إلى مستوى من التجريد لم يكن سهلاً على جميع من هم في موقع التغيير. وهذا سببه أن الفكر المحصور في «نخبة» لم يملك قدرة التملك النقدي لواقعه، فهو أيضاً خاضع لعملية التعمية الإيديولوجية في ظل الليبرالية. ولكن فجأة، وفي

لحظة صدمة تجريبية، انفجر الكامن في الأزمة للعين التبسيطية الميكانيكية، وصارت الاشتراكية ممكنة لا بل صارت الشعار الأساس، عجب!

إنجلز وعملية التسلّل بين المواقع
ما حصل يحمل جانبين، الأول: هو إثبات صوابية الرؤية التي كانت مغيبة طوال السنين الماضية لدى قوى التغيير «التي يتموه فيها الفكر الرأسمالي بلبوس «ثوري»» كما لدى قوى العدو الطبقي المباشر. والثاني: هو الجانب الخطير، وهو إخلاء للمواقع «بشكل واع أو غير مقصود»، من قبل الفكر غير الماركسي على كل تنوعاته. نشدد على هذا الفكر لأن الفكر الرأسمالي الصريح يواجه صعوبة في الدفاع عن مرافقاته حول صوابية الرأسمالية ونموذجها. فمواقع العدو الرأسمالي الفكرية سقطت تحت ضربات الأزمة الموضوعية وحضور تباشير عالم جديد يلوح في الأفق، ومؤثراته الدولية السياسية الفوقية واضحة، وتحديداً عبر روسيا والصين. لهذا هناك مواقع «عدوة» سقطت، وهناك مواقع، لفكر التغيير غير الماركسي، قد تم إخلؤها، أو بالأحرى تم تمويهها بياضلة الاشتراكية. فأنجلز اقترح، في مرحلة صعود الماركسية، أن الفكر غير الماركسي تبني الماركسية شكلاً، لكي يناقضها من داخلها، كونه لم يعد قادراً على مواجهتها الصريحة.

آية اشتراكية وآية ممارسة؟

إن الانتقال بين المواقع لهذا الفكر غير الماركسي لم يحصل معه انتقال منهجي، أي أنه حصل في ذات العدة الفكرية السابقة لهذا الفكر. وهذا يعني

أن الجوهر النظري للموقف الجديد لا زال مفقوداً. وبالتالي، فإن الممارسة الجديدة ستبقى محكومة بذات المسار السابق لهذا الخط غير الماركسي. فالتخلي عن الماركسية-اللينينية يكون واضحاً ليس فقط في الاستراتيجية، بل على المستوى التكتيكي أيضاً. هذا نراه في أداء غالب هذه القوى في تعاملها مع الحركة الشعبية، ومع الانتفاضات التي حصلت. فالسائد فيها كانت العفوية، أو الصيبانية والمراهقة، كتعبيرات عن «مرض اليسارية الطفولي» الذي أشار إليها لينين.

لينين وحرب المواقع

إن الصراع الإيديولوجي إذاً له خصوصية مميزة اليوم، فانغلاق الهامش التاريخي للرأسمالية مادياً يعني انغلاق هامش فكرها المعبر عنها. ولكن هذا لا يعني أن هوامش المناورة الأخرى التي يتحرك فيها الفكر غير الماركسي «الذي هو تعبير ومكون عن المجتمع الرأسمالي، وعلاقاته وقواه الطبقة من برجوازية صغيرة تحديداً» قد انتهت، ولكنها ضاقت وهي أقل مما كانت عليها في القرن الـ 19 والـ 20، بسبب عمق الأزمة الرأسمالية وخصوصيتها. هذا يعني أن اليقظة الثورية تتطلب ترسيماً جديداً لحدود الصراع الفكري-السياسي، يكشف تمويه إخلاء المواقع التي يقوم بها الفكر غير الماركسي. فهذا له أهمية حاسمة في تحقيق عملية التغيير وإنجاحها، حسب شروط الصراع في كل دولة، لا الشعارات. بنية الفكر الرأسمالي تنهار، ويمتد ضعفها لفرعها «الثوري». لذلك تلك المواقع.

**إن اليقظة
الثورية تتطلب
ترسيماً جديداً
لحدود الصراع
الفكري-
السياسي يكشف
تمويه وإخلاء
المواقع التي
يقوم بها الفكر
غير الماركسي**

هل تقوم السورية للتجارة بدور المنافس فعلاً؟



تُمارس السورية للتجارة مهامها المفترضة بتوفير تشكيلة واسعة من المواد والسلع، وخاصة الغذائية، من خلال صالاتها ومراكزها الكثيرة وواسعة الانتشار على مستوى المحافظات والمدن والبلدات والقرى كافة، مما فرض «نظرياً» أن تكون هذه المؤسسة تاجراً حكومياً كبيراً في السوق المحلية.

■ عادل إبراهيم

فهل تقوم هذه المؤسسة العملاقة بدورها على مستوى المنافسة في السوق من خلال بضائعها وسلعها، بما يحقق للمواطن السعر المناسب والمواصفة الجيدة كما هو مفترض منها؟

واقع الحال

من المعروف أن جزءاً هاماً من صالات المؤسسة المتمركزة في المواقع الحساسة من الأسواق الرئيسية في المدن، تم التخلي عنها لمصلحة بعض المحظيين من المستثمرين خلال السنين الماضية، لقاء عائد استثماري سنوي، ما زال مثار جدل حيال عدالته ومصلحة المؤسسة فيه!

على الطرف المقابل، إن غالبية المواد والسلع التي تتعامل بها المؤسسة تقوم بتأمينها عن طريق الشراء المباشر من التجار والمنتجين والمستوردين «عام وخاص»، مع نسبة مما يتم استيراده من المواد الأساسية من قبل المستوردين بحسب التعليمات بهذا الشأن، وبعضها الآخر يتم عرضه وبيعه في صالاتها من خلال أسلوب البيع بالأمانة لمصلحة التجار، وهذه وتلك من البضائع والسلع بالمحصلة يُضاف إليها هامش الربح الخاص بالمؤسسة، طبعاً بعد أن يكون التاجر قد ضمن ربحه منها.

الدور التنافسي غائب لمصلحة التجار

هذا الواقع يُشير إلى أن المستفيد من وجود المؤسسة ومن توسع انتشارها هم شريحة التجار المتعاملين معها باختلاف توصيفاتهم «موردون- مستثمرون...» فهؤلاء يحققون المزيد من الأرباح الصافية باعتبارهم مستفيدين من صالات المؤسسة دون تكبد الضرائب والرسوم ونفقات المياه والكهرباء، وغيرها من النفقات الثثيرة الأخرى، وبالتالي فإن الدور التنافسي في السوق غير متوفر في ظل هذا النمط من العمل.

فالسعر محدد سلفاً من قبل التاجر مع هوامش أرباحه، وهو لا شك لا يمكن أن يقوم بممارسة دور المنافس لنفسه في الأسواق على سلعه وبضائعه، فكيف الحال بعد إضافة هوامش الربح الخاصة بالمؤسسة، مهما تضاءلت هذه الهوامش؟! ناهيك عن أن بعض الموردين يقومون بتوريد بعض السلع والبضائع ذات الجودة والمواصفة المتدنية بالمقارنة مع ما هو متوفر في الأسواق من شبيهات لها بمواصفة وجودة أفضل.

ولعل ذلك من الأسباب الرئيسية لعزوف المواطنين عن اللجوء للمؤسسة، فالأسعار فيها غالباً هي أعلى من مثيلاتها في الأسواق، كما تتوفر في الأسواق مواد وسلع بمواصفة وجودة أفضل، ما يعني بالمحصلة أن دور المؤسسة على مستوى تأمين السلع بالسعر المناسب والمواصفة الجيدة، وبما يحقق

مصلحة المواطنين ويُلبي احتياجاتهم، غير موجود.

مهام محدودة ودور قاصر

اقتصرت مهام البعض في الصالات على توفير بعض المواد والسلع الاستهلاكية اليومية، وخاصة الخضار والفواكه واللحوم، وقد استقطبت هذه المهام بعض المستهلكين، وبحسب أماكن تواجدها، ومع ذلك لها مالها، وعليها ما عليها، بهذا الشأن. فبرغم أن السورية للتجارة تقوم عبر فروعها بإصدار نشرات أسعار يومية لهذه المواد، وهي قريبة من نشرات الأسعار التي تصدرها مديريات التموين في المحافظات، إلا أن الواقع يقول: إن بعض الصالات لا تلتزم بهذه النشرات، حيث تتباين الأسعار بين صالة وأخرى، كما تتباين المواصفة أيضاً.

فإذا كان الأمر على مستوى الخضار والفواكه قد يمر مرور الكرام على المواطن دون أن يتبين الغبن الذي أصابه باعتباره بسيط، لكن ذلك لا ينطبق على اللحوم وخاصة الحمراء «الغنم- العجل»، فالفارق سعري بين النشرة والواقع كبير في بعض الصالات، وهذا الأمر لا يخدم سمعة المؤسسة ودورها بالنتيجة، فمن استقطبتهم من المواطنين المستهلكين، ستفقدتهم تبعاً جراء هذا التباين السعري ذا الطبيعة الاستغلالية أيضاً.

وعلى اعتبار أنها مؤسسة حكومية يجري غض الطرف عنها من قبل عناصر الرقابة التموينية على ما يبدو، باستثناء اللوم بحال الشكوى المباشرة من قبل أحد المواطنين على رفع السعر وعدم التقيد بالنشرة!

رقم الأعمال المحقق ليس من المنافسة

تحقق المؤسسة رقم أعمال سنوي قد يغطي تكاليفها ونفقاتها، وربما مع تحقيق بعض الأرباح، وفقاً للخطط التي تعمل على إنجازها. لكن كيف ذلك وهي لا تمارس دور المنافس الحقيقي في الأسواق؟

جزء من موارد المؤسسة يتمثل بعائدات الاستثمار السنوي المضمون لبعض صالاتها

ومراكزها.

أما الموارد الفعلية التي تحقق بعض العائدات فتتمثل بالتالي:

بداية بدورها على مستوى تأمين بعض متطلبات جهات قطاع الدولة، حيث تلجأ هذه الجهات للتعامل مع المؤسسة باعتبارها قطاع دولة أيضاً، مع ما يعنيه ذلك من تسهيلات مقنونة.

جزء هام من الكساء العمالي للعاملين في الدولة، من خلال القسائم الموزعة على المستحقين ليقوموا باستلام مخصصاتهم من صالات المؤسسة.

تقسيم بعض السلع والمواد للعاملين في الدولة، لقاء هامش ربح مضاف طبعاً.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن ذلك كله يصب في مصلحة التجار باعتبار أن بضائعهم هي التي يتم بيعها بهذه الأشكال التسويقية أولاً وأخراً.

فرقم الأعمال، والأرباح المقترنة به، قبل أن يكونا في مصلحة المؤسسة ولحساباتها، فهما في مصلحة هؤلاء الموردين والتجار.

والنتيجة، أن المؤسسة ليست هي التاجر الكبير في السوق، بل هي ليست أكثر من وسيط لتسويق وتصريف سلع وبضائع التجار بما يحقق مصلحتهم فقط لا غير!

فرص لإعادة الاعتبار والثقة

التوجه الحكومي بتوزيع بعض المواد الغذائية المدعومة للمواطنين عبر السورية للتجارة، أعاد إبراز دور المؤسسة كذراع تدخل حكومي مجدداً، من خلال توزيعها لهذه المواد «رز- سكر- شاي- زيت» على المواطنين بموجب البطاقة الذكية، ومع ذلك فقد واجهت المؤسسة، وما زالت، الكثير من الصعوبات في تحقيق وإنجاز هذه المهمة كما هو مطلوب منها.

فالازدحام على صالاتها المخصصة لهذه الغاية شديد، والمواد «المدعومة» غير متوفرة دائماً وبشكل كامل فيها بما يؤمن سلاسة التوزيع للمستحقين، الأمر الذي لم يلق استحسان المواطنين، وما زال الموضوع قيد التجريب والاختبار الذي

يغلب عليه طابع الارتجال، طبعاً مع استمرار أشكال المحسوبية والوساطة، وبعض أوجه الاستغلال والفساد.

كما حظيت المؤسسة أيضاً بدور إضافي عبر بعض صالاتها من خلال توليها توزيع أسطوانات الغاز للمواطنين، ومؤخراً اعتماد بعض صالاتها لبيع الخبز التمويني أيضاً، مع تسخيرها لسياراتها من أجل هاتين المهمتين، لكن ذلك أيضاً كان له ما له وعليه ما عليه من ملاحظات.

علماً أن هذه المهام من المفترض أنها فرصة للمؤسسة، عسى أن تستعيد الثقة المهزوزة بها من قبل المواطنين، وتستعيد دورها بما يحقق مصلحتهم.

السياسات والإرادة الحكومية هي الحاسمة

يبقى أن نقول: إن هذه المؤسسة فعلاً عملاقة، لكن جرى وتجرى تقزيمها وتقزيم دورها كذراع تنافسي حكومي لمصلحة المواطنين، وذلك بسبب تغول التجار والاستثمار فيها، مع ما يتبع ذلك من بعض أوجه الفساد، وما يترتب على ذلك من تجبير لدورها بما يخدم استمرار مصالح هؤلاء، على حسابها وعلى حساب مصلحة المواطنين.

وربما ليس من الصعوبة استعادة دورها التنافسي الحقيقي، وتعزيز ثقة المواطنين بها، بحال تم إنهاء هذا التغول، عبر استعادتها لصالاتها المستثمرة، مع تكريس اعتمادها على توفير سلعها المحلية من قبل المنتجين مباشرة دون الحلقات الوسيطة، ومن خلال قيامها بالاستيراد باسمها للمواد غير المتوفرة محلياً، وخاصة الغذائية، وليس عبر الطرق الالتفافية تحت أية ذريعة، مع التأكيد على آليات الرقابة والمتابعة على حسن التنفيذ، منعاً للفساد والمحسوبية.

ولعلنا لا نبالغ بالقول: إن ذلك كله، وقبل أن يكون بيد إدارة هذه المؤسسة والقائمين عليها ورغبتهم، أو إرادة ورغبة التجار والمستفيدين، فهو بيد الإرادة الحكومية وتوجهاتها وسياساتها، وهي الحاسمة بذلك!

الاستغلال ورمضان يقلصان سلة الغذاء للغالبية الفقيرة



ضخمة من المواد الغذائية التي يوزعونها بشكل سلة غذائية مجانية، كمساعدات للأسر الفقيرة ومتوقفي الأعمال في هذه الفترة، وهؤلاء التجار ترفع لهم القبعة...».

لن نسأل العضو عن التجار الذين يطلب أن ترفع لهم القبعة، وعن الكميات الضخمة من المواد الغذائية، وعن السلة الغذائية التي يتحدث عنها، لكننا نتساءل مع غيرنا من المواطنين: أليس من الأجدي لو أن التجار يتخلون عن جزء من أرباحهم على المواد والسلع في الأسواق، بدلاً من عناء شراء هذه المواد بسعرها المرتفع وتوزيعها كمساعدات؟!.

تغيب غير مشروع

المتتبع لحركة السوق، والبضائع، والأسعار، والمواصفات، لا يرصد فقط الارتفاعات المتتالية على الأسعار فقط، بل كذلك الأمر يرصد الغياب شبه التام لأشكال وآليات الرقابة والمتابعة والضبط والمحاسبة، التي من المفترض أنها بعدة أجهزة الدولة «وزارة التموين- الرقابة التموينية- الرقابة الصحية- المحافظة- السياحة- الجمارك... وغيرها» بالإضافة لجمعيات حماية المستهلك. فبرغم كثرة تعداد هذه الأجهزة، والعاملين فيها، إلا أن أثرها ودورها شبه غائب عن الأسواق، وإن حضر فحضوره خجول، بل ويغلب على بعضه المحسوبية والفساد والوساطة، ولعل أعداد ما يتم تنظيمه من ضبوط يتم الإعلان عنها بين الحين والآخر من قبل مديريات التموين في المحافظات مثلاً تعتبر مؤشراً على هذا الغياب، فما يجري في الأسواق الكثيرة والكبيرة من مخالفات أكبر بكثير مما يتم ضبطه من هذه المخالفات، ولا مبرر أو مسوغ لذلك بحال من الأحوال، سوى أن المتحكيين بهذه الأسواق من كبار التجار والمستوردين وحيثان الفساد، من مصلحتهم استمرار حال الفلتان الجاري فيها، وطبعاً على حساب حاجات المواطنين الاستهلاكية، وخاصة الغذائية منها، التي تزداد في التقصص يوماً بعد آخر.

استهلاكهم مجدداً، وسيضطرون للاستمرار في عملية الاختصار هذه بالتوازي مع استمرار ارتفاعات الأسعار.

فبعد أن خرجت اللحوم الحمراء والفواكه والحلويات والمعلبات من هذه السلة بسبب تدهور الوضع المعيشي خلال الفترات السابقة، بدأت عمليات الاختصار والتقصيف تظال الرز والفروج والبيض، وحتى بعض الخضار أيضاً، بسبب استنزاف الإمكانات وصولاً لحدود الفقر المدقع عند الغالبية الساحقة والمسحوقة من المواطنين، الذين اقتصر غذاء بعضهم على الخبز وبعض الخضار ليس إلا!

تحكم واستغلال

المتغنون باليات العرض والطلب في السوق كذريعة، من كبار التجار والمسؤولين، ما زالوا يملأون الدنيا صخباً وضجيجاً عن ميزات هذه الآليات على أنها بوابة للتنافس على مستوى السعر والمواصفة والجودة، في الوقت الذي يزداد فيه التحكم بالأسواق والمفتتين بها ومن خلالها، استغلالاً وتحكماً وفساداً، وبحيث يبدو الحديث عن هذه الآليات ليس إلا تبريراً للاستغلال الجاري والمزيد منه، على حساب المزيد من إفقار واستنزاف المواطنين وجيوبهم، ليس على مستوى الأسعار فقط، بل وعلى مستوى المواصفة والجودة، التي تسجل المزيد من التدهور يوماً بعد آخر، ناهيك عن الغش الكبير في بعض السلع أيضاً، مع عدم تغيب ذرائع العقوبات والحصار المموجة على أنها سبب لارتفاع الأسعار كذلك الأمر، وأخيراً، ذريعة الكورونا التي يجري تحميلها الكثير من الموبقات السعريّة والتحكيمية.

ذريعة في غير مكانها

أما الذريعة الجديدة المساقة حول سبب ارتفاع الأسعار مؤخراً، فقد أتت على لسان أحد أعضاء غرفة تجارة دمشق، عبر إحدى وسائل الإعلام منذ عدة أيام، فقد قال أن السبب هو: «طلب بعض التجار كميات

بدأت موجة جديدة من ارتفاعات الأسعار، وخاصة على المواد الغذائية الأساسية، مع اقتراب شهر رمضان، فإذا كانت اللحوم الحمراء كانت قد خرجت من سلة المستهلك الغذائي للغالبية من المواطنين بشكل نهائي خلال الفترات الماضية، فإن المؤشرات تقول: إن هذه السلة ستشهد المزيد من التقليل على غذائيات إضافية.

نوار الحمشقي

فقد ارتفعت الأسعار خلال الفترة القريبة الماضية بشكل كبير، وما زالت تسجل المزيد من الارتفاعات، برغم انخفاض معدلات الاستهلاك لدى الغالبية من السوريين الذين يعانون الفقر والعوز، المتوج بوقف الأعمال بنتيجة الإجراءات الاحترازية من الكورونا، وبالتالي بفقدان هؤلاء لمصادر دخولهم، وبرغم كل الحديث الرسمي عن الضبط والرقابة والمتابعة للسلع والمواد في الأسواق، بأسعارها ومواصفاتها!.

رفع الأسعار مقابل تقلص الطلب

من المتوقع ألا يشهد موسم رمضان القادم فورة الزيادة على الطلب، وخاصة على المواد والسلع الغذائية، كما جرت عليه العادة، بسبب فقدان الغالبية من المواطنين لمصادر رزقهم ودخلهم بنتيجة إجراءات الحجر والحظر القائمة، فموضوع الاستهلاك بالنسبة للمفقيرين لم يعد مقترباً بتراجع القدرة الشرائية فقط، بل بانعدامها!.

وبالتالي، من المتوقع أن يتضاءل الطلب على الكثير من السلع والمواد، ويتراجع، بالتوازي مع تدهور الوضع المعيشي للغالبية، علماً أن المتحكمين بالعرض والطلب في الأسواق، من كبار التجار والموردين، استبقوا موسم رمضان وقاموا برفع أسعار المواد الاستهلاكية، وخاصة السلع الغذائية الرئيسية، في موجة رفع إضافية طالت هذه الأسعار قبل قدوم الشهر «الكريم».

وبناءً على توقع انخفاض الطلب، وبغاية حفاظ شريحة المستغلين على حصتهم من الأرباح دون نقصان، عزموا على أن يعوضوا تقلص الطلب على بعض السلع، من خلال زيادة أسعار بعضها الآخر التي لا يمكن

الاستغناء عنها. ولم لا؟ فهؤلاء الكبار هم المتحكمون أولاً وأخيراً في الأسواق، بل وبالمواطنين ومستويات معيشتهم أيضاً!؟.

أسواق دمشق

سجلت أسواق دمشق تفاوتاً نسبياً ومحدوداً في الأسعار فيما بينها، وخاصة بما يتعلق بأسعار الخضار والفواكه، ارتباطاً بالمواصفة والجودة والمكان، وتليها بذلك أسعار اللحوم «الحمراء والبيضاء»، والبيض كذلك، بمقابل توحيد سعري تقريباً لبقية السلع الغذائية «الحبوب- السمون- الزيوت- الرز- السكر- الطحين- الحلاوة- الطحينية...» بالإضافة للمشتقات الحيوانية «حليب- ألبان- أجبان...»، وكذلك هناك توحيد سعري تقريباً للمعلبات والحليب المجفف ولبواد التنظيف وغيرها، مع تسجيل ارتفاع يومي لأسعار الكثير من السلع، ودون سقف واضحة، بما في ذلك الكعك والحلويات بمختلف أنواعها. فيما يلي رصد لوسطي أسعار بعض السلع الغذائية في الأسواق مطلع الأسبوع: «الخيار 600- البندورة 800- الليمون 1800- البصل 350- البطاطا 550- الكوسا 350- الباذنجان 400- الفول 300- الفاصولياء 800- البازلاء 500- طبق البيض 2500- هبرة الغنم 12000- هبرة العجل 8000- دبوس الفروج 2500- سودة الدجاج 2500- الرز 900- السكر 550- البرغل 800- الطون 800- السردين 400...».

مزيد من التقشف

استناداً للأسعار أعلاه، بالتوازي مع محدودية وانخفاض الدخل لدى الغالبية الفقيرة، وانعدامه لدى شريحة واسعة من المتعطلين أيضاً، من الواضح أن هؤلاء الفقيرين اضطروا لضغط واختصار سلة

بغاية حفاظ
المستغلين على
حصتهم من الأرباح
دون نقصان عوضوا
تقلص الطلب على
بعض السلع من
خلال زيادة أسعار
بعضها الآخر

عشرات الهزات الأرضية خلال أقل من شهر..

هل الخشية مشروعة؟



شهدت سورية مؤخراً عدة هزات أرضية متفاوتة الشدة، كانت أقواها بتاريخ 4/15 بحسب المركز الوطني للزلازل: «بشدة قدرها 4,7 درجات على مقياس ريختر، وعمق 10 كم، تبعد مسافة 38 كم عن مدينة اللاذقية، وتم الشعور بها في معظم المدن السورية، إضافة إلى العديد من الهزات الارتدادية».

■ عاصي اسماعيل

الهزات الأرضية والبحرية بالعالم «1300» هزة، ما بين الثالثة والرابعة، والزلازل بلغت «60» زلزالاً، ما بين الخامسة والسادسة على مقياس ريختر.

الاماكن الأكثر خطراً

قال رئيس قسم الزلازل في المركز الوطني للزلازل، عبر الفضائية السورية بتاريخ 2020/4/16: «الاماكن الأكثر خطراً هي أماكن الصدوع والفوالق، وهي معروفة في منطقتنا: فالق البحر الميت- صدع سرغايا- صدع بسيمة- صدع مضايا- صدع الغاب- صدع شرق الأناضول شمال سورية- صدع اللاذقية كلس- صدع القوس القبرصي القريب من اللاذقية..»، مضيفاً أنه ضمن الإجراءات الاحتياطية: «يفضل الابتعاد عن هذه الأماكن، أو الحد الأدنى يكون لدينا شروط الأمان والسلامة في نظام الأبنية، وألا تكون عشوائية..».

تنبيه من مختص

بيّن الدكتور رياض قره فلاح، الأستاذ في جامعة تشرين، لجريدة الوطن بتاريخ 2020/4/17، بالنسبة لتأثير الزلازل في الأبنية في المناطق العشوائية، أن: «الأبنية الأكثر تعرضاً لأخطار الزلازل هي تلك التي تقوم على أعمدة ريفية، والتي لا تبدأ جدرانها من الأرض، وكلما زاد ارتفاع هذه الأبنية ازداد الخطر عليها من الزلازل».

السوريون، وبرغم بعض التهكم على الهزات الأرضية ككارتة جديدة قد تلحق بهم بالإضافة لما يعانونه من كوارث، لم يخفوا خشيتهم من حدوث مثل هذه الكارثة، وخاصة القاطنين في العشوائيات ومناطق المخالفات، أو الذين اضطرتهم ظروفهم للعودة إلى بيوتهم المتهدمة أو المدمرة جزئياً في المناطق والبلدات التي تعرضت للقصف والدمار خلال سني الحرب.

ظاهرة طبيعية ولكن!

من المعروف أن الزلازل تعتبر من أخطر الكوارث الطبيعية التي تترافق عادة بالدمار والخسائر بالأرواح والممتلكات، ولا شك أن الهزات الأرضية ظاهرة طبيعية مرتبطة بحركة الصفائح التكتونية، التي لا يمكن التنبؤ بوقت حدوثها بشكل دقيق. لكن، هل يعتبر إصدار بعض تعليمات السلامة بما يخص الهزات والزلازل، كافياً للتحل من المسؤوليات؟

توثيق 935 هزة خلال الربع الأول

كشف مدير المركز الوطني للزلازل في وزارة النفط عبر صحيفة تشرين بتاريخ 2020/4/17 أنه: «تم رصد 935 هزة خلال الربع الأول من العام الحالي، توزعت بشكل عام على الصفيحة العربية والمحيط بها». وبحسب المركز الوطني للزلازل: «بلغت عدد

وقال: «الدرجات التي يبدأ فيها الزلازل بالتأثير في المباني الضعيفة هي 5 درجات وما فوق، ولن يؤثر في المباني المتينة حتى يصل إلى 6 درجات». مضيفاً: «يمكن لنا أن نقدر حجم الكارثة التي من الممكن أن تصيبنا إذا ما تعرضنا لخطر زلزالي يفوق 5 درجات، علماً أن الزلازل التي أصابت الساحل السوري وصلت حتى 4,7 درجات، حيث سببت حركة في الأبنية من دون أن تؤذيها».

الخطر قائم ومحدد

ما ورد أعلاه، يوضح أن المناطق الخطرة في سورية واسعة جداً، وهي بغالبيتها مأهولة وذات كثافة سكانية مرتفعة أيضاً. أما الأخطر فهو عدم توفر شروط الأمان والسلامة في الأبنية القائمة بما يتوافق مع درء أخطار الزلازل، والأسوأ هو تزايد العشوائيات ومناطق المخالفات ذات الكثافة السكانية العالية، والتي لا تتوفر في أبنيتها أدنى شروط السلامة والأمان أصلاً. والأسوأ من هذا وذاك هي البيوت والمباني المتصدعة والتي تضررت بنيتها بشكل كبير خلال سني الحرب وبسببها، واضطر البعض للعودة والسكن فيها تحت ضغط الحاجة للهروب من التشرد والإجارات المرتفعة، وأعداد هؤلاء في تزايد مستمر يوماً بعد آخر.

الخشية مشروعة

واقع الحال يقول: إن مناطق الخطر المحددة أعلاه «الفوالق والصدوع» معروفة ومدروسة ومراقبة ومرصودة رسمياً منذ عقود، ومع ذلك كان وما زال هناك الكثير من اللامبالاة تجاه تزايد الكثافة السكانية فيها، مع غض الطرف عن المخالفات وانتشار العشوائيات،

مع كل المخاطر المترتبة على ذلك. مع الأخذ بعين الاعتبار أنه تم وضع واعتماد بعض الأسس والقواعد الهندسية والإنشائية بما يخص السلامة والأمان للحد من مخاطر الهزات والزلازل منذ عدة سنوات، وربما يضمن ذلك سلامة بعض المباني «النظامية» الحديثة التي تعتمد هذه القواعد، والتي قد تتوفر في الأبنية والمنشآت والمشاريع المخصصة للنخبة الثرية الحريصة على سلامتها وأمانها واستثماراتها فقط.

فماذا عن الأبنية والمنشآت القديمة والقاطنين فيها؟

وماذا عن البيوت المتهدمة التي يعود إليها المواطنون في المناطق المنكوبة التي كانت ساحات للمعارك خلال السنين الماضية؟ وهل خشية المواطنين على سلامتهم وأمنهم، بناء على كل ما سبق، مشروعة، أم هي نوع من المبالغة و«الوهم»؟..

لا براعة للسياسات والقائمين عليها

بعيداً عن موضوع الهزات الأرضية، ربما ليس جديداً القول: إن ذلك كله يعتبر جزءاً من إفرازات السياسات القاصرة والتمييزية بما يخص التنمية والتوزيع السكاني، وغياب خطط السكن والإسكان المزمّنة، بل وغياب المخططات التنظيمية، والتي توجت بالسياسات الليبرالية المتبعة التي ساهمت برفع أسعار العقارات والأراضي، وكرست المضاربة والسمسرة فيها بحثاً عن المزيد من الربح في جيوب البعض، بالإضافة لكل ما يمكن أن يساق عن الفساد والترهل واللامبالاة وضياح المسؤوليات، بحيث يبدو الحديث عن الشروط الهندسية والإنشائية الخاصة بالزلازل والسلامة والأمان نوعاً من

واقع الحال يقول
إن مناطق الخطر
معروفة ومرصودة
رسمياً منذ زمن
بعيد ومع ذلك
هناك الكثير من
اللامبالاة تجاه تزايد
الكثافة السكانية
فيها

تسلسل	التاريخ	الساعة	الشدة / درجة	المكان	العمق / كم	ملاحظات
1	4/3	21:26	2,5	48 كم عن مدينة اللاذقية	9	خفيفة
2		21:15	4,8	41 كم عن مدينة اللاذقية	20	شعر بها سكان اللاذقية وطرطوس وحماة وحمص وحلب
3		00:53	3,3	115 كم شمال غرب مدينة دمشق	11	خفيفة
4	4/14	20:43	2,6	48 كم شمال غرب مدينة اللاذقية	17	بحرية خفيفة
5		17:11	3,7	40 كم شمال مدينة اللاذقية	12	خفيفة
6		11:18	4,6	38 شمال غرب مدينة اللاذقية	-	ارتدادية
7	4/15	10:40	4,7	40 كم شمال مدينة اللاذقية	10	شعرت بها بعض المدن السورية وتركيا وقبرص
8		01:47	3,0	قباله الساحل السوري	20	ارتدادية
9		01:55	2,0	قباله الساحل السوري	7	ارتدادية
10	4/16	01:37	4,1	33 كم شمال غرب مدينة اللاذقية	2	شعرت بها بعض المدن السورية وتركيا وقبرص
11		-	3,4	200 كم عن مدينة الحسكة	13	خفيفة
12		20:39	2,7	الساحل السوري	49	بحرية خفيفة

واستباقاً عليها، ولا صكوك براءة تمنح بهذا المجال. واختصاراً يمكن القول بدون تهويل: إن الأخطار قائمة، ولا أمان ولا سلامة ولا عدالة ولا.. في ظل الاستمرار بالسياسات الليبرالية، الطبقيّة والمجحفة والتمييزية نفسها، التي لا تغير المواطن والوطن أي اهتمام، وعلى كافة المستويات.



رغيف الخبز واستمرار المعاناة من تردي مواصفته



ما زالت مشكلة تردي رغيف الخبز التمويني وسوء تصنيعه قائمة ومستمرة، وبالتالي معاناة المواطنين مع قوتهم اليومي مستمرة بهذا الصدد، والأكثر من ذلك هو وجود شواوب داخل هذا الرغيف في بعض الأحيان، كما رصد بعض المواطنين عدم تفيد بعض المخابز بشروط ومعايير النظافة، سواء داخلها أو بالنسبة للعاملين فيها.

سوسن عجيب

فما زالت شكاوى المواطنين مستمرة حول النقاط أعلاه، مع الأخذ بعين الاعتبار واقع التباين بين محافظة وأخرى بهذا الصدد، وبين مخبز وآخر، الأمر الذي يحفز الكثير من الأسئلة حيال الأسباب الكامنة خلف هذه التباينات بالمواصفة والجودة، التي يدفع ضربيتها المواطنون على حساب قوتهم اليومي.

مزيد من التردي في الرغيف

فُرضت على المواطن إيّات توزيع وبيع الخبز عبر البطاقة الذكية مؤخراً، وجرى الحديث عنها بما فيه الكفاية، سواء ضمن إطار التسويق والترويج لهذه الآلية، أو ضمن إطار الملاحظات والانتقادات عليها.

الغاية من اعتماد هذه الآلية الجديدة بحسب التصريحات الرسمية هي تخفيف الأعباء عن المواطنين من الأزدحام أمام المخابز والأفران، وخاصة في ظل واقع الحجر والحظر وإجراءات الوقاية، التي تفرض الحد من الأزدحام والاختلاط، مع وضع ضوابط رقابية جديدة على الدقيق التمويني، منعا للهر فيه، وللحد من تهريبه وبيعه عبر السوق السوداء.

فمع التأكيد على تسجيل ميزة بهذا الصدد تتمثل بتوسيع شبكة التوزيع وزيادة عدد نقاط البيع عبر المعتمدين، الأمر الذي من المفترض معه أن يخفف من الأزدحام على هذه النقاط، وبالتالي تخفيف الأعباء عن المواطنين بهذا الشأن، لكن ربما لا جديد إن قلنا: إن مشكلة الأزدحام لم تحل بشكل كامل عبر هذه الآلية، فقد انتقل الأزدحام من أمام المخابز إلى المعتمدين.

أما المشكلة الإضافية التي نشأت جراء هذه الآلية فهي: أن رغيف الخبز أصبح أكثر تردياً،

وهذه المرة ليس بسبب سوء التصنيع فقط، بل بسبب الفترة الزمنية التي يستغرقها هذا الرغيف للوصول للمستهلك، حيث يتعرض للتكدس لساعات داخل المخابز لحين وصول المعتمد لاستلامه، ثم لنقله إلى نقطة بيعه، ومن ثم للمستهلك أخيراً، وهذه الفترة الزمنية كافية كي تزيد من تردي الرغيف، هذا عدا عن ملاحظات المعتمدين الذين يستلمون الخبز من داخل الأفران بوجود أعداد كبيرة من الحشرات «الصراصير» بين ربطات الخبز المكسدة ليلاً، ومع استمرار مشكلة تردي المواصفة المقترنة بسوء التصنيع، يبدو الأمر أكثر سوءاً بالنسبة للمواطنين في النهاية، حيث يصل هذا الرغيف للمستهلك مفتتاً بالغالب، وبالتالي يذهب جزء منه هدرًا بالنتيجة لعدم التمكن من استهلاكه بهذه المواصفة.

اعتراف رسمي بسوء التصنيع والفساد

اعترف وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك خلال لقاء تلفزيوني عبر الفضائية السورية بتاريخ 2020/4/15 بوجود مشكلة سوء تصنيع رغيف الخبز، وبمشكلة وجود الهدر والفساد، مستشهداً بجولته في مدينة حمص، وواقع ما شاهده في المخبز الآلي هناك.

كما اعترف بمشكلة تكدس الخبز والفترة الزمنية التي تستغرقها ربطة الخبز لحين وصولها للمستهلك، والتي تؤدي لزيادة تردي مواصفة الرغيف، مع تأكيده بالمقابل على أن هذه الآلية الجديدة ستضبط الهدر وتمنع التلاعب بالدقيق التمويني وتحد من تهريبه وبيعه عبر السوق السوداء.

من يستحق الدعم؟ من النقاط الهامة التي تمت إثارتها خلال اللقاء تلك التي كانت تتعلق بالفئات المستحقة للدعم والفئات المستثناة منه.

الصلوات، خاصة في ظل الظروف الحالية المرتبطة بالوباء وقيود الحظر المفروضة، بالإضافة للهروب من ساعات الانتظار وهدر الكرامة، وبالتالي قد يكون هناك ظلم بحق هؤلاء بحال الاعتماد على هذه الآلية من تحديد الفئات وتبويبها ضمن إطار الحق بالدعم أو الاستثناء منه.

أما الخشية من مثل هذه الطروحات والدراسات أن تكون مدخلاً لتخفيض الدعم، ولرفعه بالنهاية، وهي خشية مشروعة كون مثل هذه التوجهات تتوافق مع السياسات الليبرالية المعتمدة.

الثقة والحقوق وحفظ الكرامات

كما جرى الحديث عن الثقة بين المواطن والوزارة، والحكومة بشكل عام، وهي لا شك من النقاط الهامة التي لا يكفي بمقابلها تقديم الاعتذارات وتكرارها، مع أهمية ذلك طبعاً، لكن ربما الأهم بهذا الصدد هو العمل الفعلي والجاد من أجل صيانة حقوق المواطنين، والحفاظ على كراماتهم، ولعل رغيف الخبز مثال عن كيفية التعامل الرسمي مع الحقوق والكرامات!.

فقد كشف الوزير عن «دراسة من أجل تحديد الفئات المستبعدة من الدعم»، منوهاً أنه «لا تتوفر داتا لإيصال الدعم لمستحقيه الآن»، وضرب نفسه مثلاً بأنه «لا يستحق الدعم لأنه لديه عمله الخاص»، مؤكداً: «العمل حالياً على داتا من أجل تحديد الفئات المستبعدة من الدعم»، وبالتالي فإن «الدعم الكبير الذي يتم توزيعه على ناس مستحقة وغير مستحقة، يتوجه للناس المستحقين»، مع تأكيده بالمقابل «لكننا غير جاهزين لتطبيقه». أما الملفت بالأمر بحسب الوزير فهو: استشهاده بأن هناك من لم يتم بتنظيم البطاقة الذكية الخاصة به، وهناك من لم يستلم مخصصاته من المواد المدعومة خلال الفترة السابقة.

والمشكلة بهذا الأمر، بحال اعتماده ضمن الداتا التي يتحدث عنها كقاعدة بيانات يتم الاعتماد عليها لتحديد الفئات المستحقة للدعم من عدمه، أن هناك من سيتم استبعاده من الدعم كونه لم يستلم المواد المدعومة خلال الشهور الماضية، ليس لعدم احتياجه لها، وليس كونه لا يحتاج للدعم، بل لأنه هرب من الوقوف على طوابير الأزدحام أمام

يصل الرغيف
للمستهلك مفتتاً
بالغالب وبالتالي
يذهب جزء منه
هدراً بالنتيجة
لعدم التمكن من
استهلاكه بهذه
المواصفة

تشير البيانات الأولية لمستوردات سورية في عام 2019 إلى تراجع كبير في الاستيراد بنسبة قد تقارب 37%، وذلك وفق بيانات ICT المركز الدولي للتجارة، فمن مستوى 6,7 مليار دولار في 2018 هبوطاً إلى 4,2 مليار دولار... ولكن مستوردات الغذاء بقيت ثابتة الحجم رغم التراجع الكبير في المكونات الأخرى.

التجارة الخارجية للغذاء السوري... لا تفسر أسعار الغذاء المرتفعة



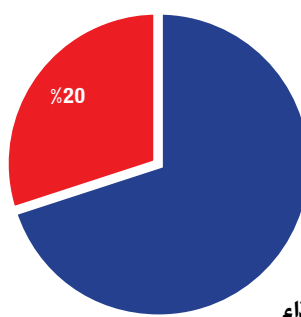
فما هي مستوردات الغذاء الأساسية، وما نسبتها من جملة المستوردات، وما حجم تجارة الغذاء الخارجية السورية من مجمل ناتج الغذاء...

المستوردات تتراجع ولكن الغذائية ثابتة

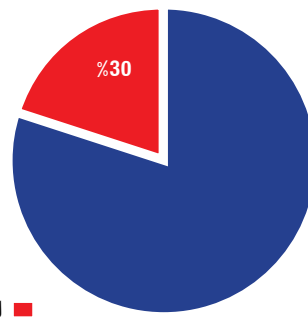
1,3 مليار دولار هو حجم مستوردات الغذاء السورية في عام 2019، وهي المصنفة ضمن 25 تصنيف تجاري دولي تتراوح بين مستوردات زراعية خام وصولاً لكافة مستلزمات الصناعات الغذائية، وبقي هذا الرقم ثابت تقريباً بين عامي 2018 - 2019، حيث لم تتأثر مستوردات الغذاء بجملة التراجع في المستوردات السورية في 2019 مع تشديد العقوبات وتراجع الدخل وتوسع الركود الاقتصادي. لأن سوق الغذاء المحلية هي السوق الوحيدة التي يضمن استمرارها، كما أن جملة

مواد استهلاك غذائي أساسي مصدرها استيرادي من الصعب أن تتراجع عن المستويات التي هي عليه اليوم. أكبر المكونات الغذائية المستوردة هي المتعلقة بالزيوت النباتية والتي تشكل ما يقارب 240 مليون دولار، بينما قاربت مستوردات الحبوب 125 مليون دولار في مستوى قريب من مستوردات المشروبات من شاي وقهوة ومئة التي قاربت 126 مليون دولار. بينما منتجات حيوانية وتحديد طيور الدواجن والحليب تأتي في المرتبة الرابعة بحوالي 106 مليون دولار.

مستوردات الغذاء من جملة المستوردات 2018



مستوردات الغذاء من جملة المستوردات 2019



إلى عدم دقة هذه النسبة بالدرجة الأولى نتيجة التهريب، وتحديد إخراج المنتجات الغذائية من البلاد بالطرق غير الشرعية والتي لا تدخل في البيانات الرسمية. ثالثاً وأخيراً: التجارة الخارجية للغذاء في سورية كما هي في الأرقام الرسمية لا تشكل ضغطاً على القطع الأجنبي، فالصادرات المعلنة تغطي نسبة 60% من الواردات المعلنة وتستطيع أن تسترد جزءاً هاماً من القطع الأجنبي المدفوع مقابل استيراد الغذاء. فتجارة الغذاء تساهم بنسبة 10% فقط من مجمل العجز التجاري... ولربما تكون واردات القطع الأجنبي من تهريب الغذاء للخارج أعلى من مستورداته، تحديداً مع تهريب منتجات مرتفعة الثمن نسبياً مثل: اللحوم، ومنتجات الحيوانات، وبعض أنواع الفواكه، مثل: الليمون والبرتقال.

إن المؤشرات السابقة تعطي الدلالات التالية: أولاً والأهم: أن الدخل الآتي من الزراعة ومن الصناعات الغذائية والزراعية السورية يشكل نسبة هامة من مجمل الدخل المتولد في سورية في ظروف الأزمة، بنسبة قاربت 40%... وهو يدل على أهميته وإمكاناته ودوره الاجتماعي في تأمين الدخل والأساسيات. ثانياً: قيمة البضائع الغذائية المستوردة والمصدرة تشكل نسبة 15% من مجمل قيمة الإنتاج الغذائي، وهي نسبة قليلة نسبياً، وتشير إلى أن 85% من قيم الإنتاج الغذائي تُستهلك داخل البلاد. وبناءً على هذه الأرقام يفترض أن يكون الغذاء السوري قليل الارتباط بالخارج وبأسعار الدولية، ولكن الأسعار المرتفعة للغذاء داخل البلاد وعدم القدرة على تحصيل الغذاء الضروري للأسر، يشير

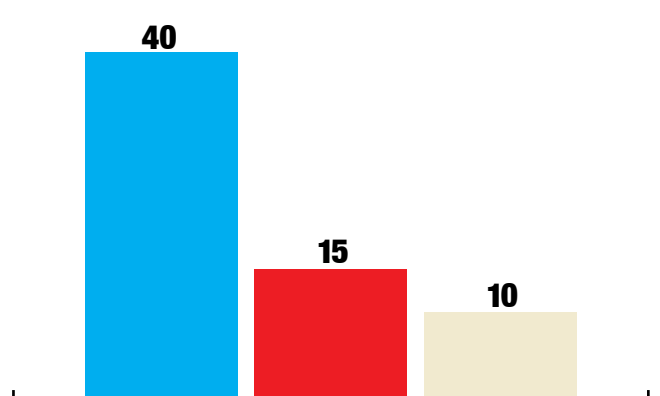
بقيت قيمة مستوردات الغذاء ثابتة بين عامي 2018-2019 عند مستوى 1,3 مليار دولار تقريباً رغم تراجع المستوردات بنسبة 37%.

البيانات الدولية تقول: إن فائض عرض الغذاء في سورية يزيد عن حاجة الفرد بنسبة 27%، حتى بعد تراجع إنتاج الغذاء... حيث كان الفائض قبل الأزمة يقارب 34%. وبيانات التجارة الخارجية للغذاء تقول: إن الغذاء السوري لا ينبغي أن يكون مدولر ومرتفع السعر كما هو اليوم، لأن الواقع يقول غير هذا... فعندما يكون ناتج الغذاء قياساً باستهلاكه المحلي. ولكن الواقع يقول غير هذا... فعندما يكون ناتج الغذاء يشكل 40% من مجمل الدخل المتشكل في سورية لا بد أن يكون موضع اهتمام قوى السوق والفساد والفوضى التي تبحث عن مواضع الدخل الكبير لتأخذ حصة منها. فالغذاء المستورد يتم احتكاره وتسعيه بأسعار استثنائية، والغذاء المنتج محلياً يصدر تهريباً بكميات كبيرة، والغذاء المتبقي للاستهلاك المحلي يتم التبرص بمفاصل تجارته الأساسية في أسواق الهال، وفي عمليات النقل للحصول على حصة هامة منه، والنتيجة تكاليف غذاء أساسية للأسرة تقارب خمسة أضعاف الحد الأدنى للأجور، وما يترتب على هذا المعدل الجائر 8 مليون من الجوع في سورية، و11 مليون دون حد الأمن الغذائي الضروري...

والمصدرة تقارب 880 مليار ليرة ونسبة 15% وهي نسبة قليلة نسبياً بالقياس إلى مساهمة الغذاء في الناتج. حيث الصادرات الغذائية السورية تغطي تكاليف الواردات من القطع الأجنبي بنسبة 60%، فقد صدرنا في 2018 ما قيمته 337 مليار ليرة، واستوردنا غذائيات بقيمة 544 مليار ليرة... ما يعني أن تجارة الغذاء لا تشكل ضغطاً عالياً بالطلب على الدولار والقطع الأجنبي، وهي تشكل عجزاً في الدولار قارب: 470 مليون دولار في 2018، مقابل عجز في مجمل التجارة الخارجية بلغ 6 مليار دولار في 2018، أي لا يشكل إلا نسبة 10% من خسارة القطع الأجنبي الناجم عن التجارة الخارجية السورية في 2018.

إنتاج الغذاء وتجارته الخارجية يشكل الدخل الآتي من المنتجات الزراعية السورية ومنتجات الصناعات الغذائية المعتمدة على هذا الإنتاج جزءاً هاماً من مجمل الناتج السوري، ففي عام 2018 مثلاً شكل الدخل الزراعي قرابة 3500 مليار ليرة، بينما دخل منتجات التصنيع الغذائي العام والخاص 259 مليار ليرة... أي إن مجمل ناتج الغذائية قارب 3760 مليار ليرة شكلت نسبة 40% من مجمل الناتج السوري، وهي مصدر أساس لزيادة دخل البلاد في ظرف الأزمة. مؤشر آخر هام حول واقع الإنتاج الغذائي يرتبط بتجارته الخارجية، فمقابل 5825 مليار ليرة قيمة مجمل بضائع الإنتاج الزراعي والصناعي، فإن البضائع الغذائية المستوردة

مؤشر من الناتج الغذائي السوري في 2018



نسبة التجارة الخارجية للغذاء إلى قيمة منتجاته % العجز التجاري للغذاء كنسبة من مجمل العجز التجاري % ناتج الغذاء من الناتج الإجمالي

إن مجمل ناتج الغذائية شكل نسبة 40% من مجمل الناتج السوري وهي مصدر أساس لزيادة دخل البلاد في ظرف الأزمة

العقوبات و«السلبطة»... مثال من القمح



لا يمكن فصل أثر العقوبات الدولية عن التدهور في كافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في سورية، فالحصار مساهم أساسي في تدهور مؤشرات الصحة، مثل: تقلص وسطي العمر، وارتفاع نسبة وفيات الأطفال، وتوسع نقص التغذية وغيرها... ومساهم أساسي في التدهور الاقتصادي بمؤشرات كافة.

■ عشتار محمود

ولكن الأهم، أنه لا يمكن أبداً فصل العقوبات عن تحسن مؤشرات أخرى: حجم النهب والفساد والاحتكار، وزيادة دور الوسطاء والأساليب الملتفة وغير الشرعية وما يرتبط بها من توسع نشاط السوق السوداء والفوضى.

الاستيراد لصالح الدولة و«ربح» العقوبات

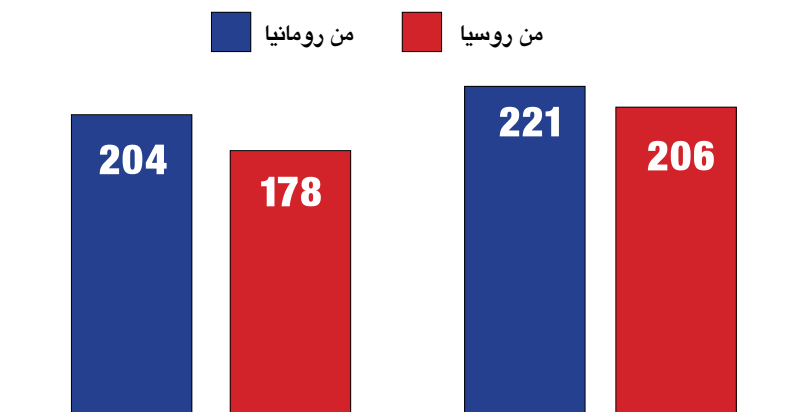
يتجلى تأثير العقوبات بشكل واضح في المستوردات، وتحديد المستوردات لصالح الدولة السورية وهي أكثر جوانب التجارة الخارجية تقييداً. إذ إن الجهات الخارجية المعاقبة تشدد المراقبة على عمليات الاستيراد لصالح الحكومة، رغم أن العقوبات تقول: إنها تستثني الغذاء ولكن يبدو أن الوسطاء لا يستثنونه!

تقدم بيانات مركز التجارة الدولي بعضاً من التفاصيل التي تتيح المقارنة الملموسة لكلف استيراد المواد إلى سورية، حيث إن بيانات الاستيراد المنشورة في المركز تتضمن كلف الشحن والنقل، وإذا ما أخذنا القمح مثلاً يتبين التالي... يبدو من البيانات الدولية أن العقوبات لا تؤثر على تسعير المادة من المصدر ولا تؤثر على كلف الشحن والنقل، وللتوضيح أكثر يمكن مقارنة مستوردات سورية ولبنان من وجهات واحدة، حيث تم اختيار روسيا ورومانيا باعتبارهما الوجهتان الأساسيتان لاستيراد الدولتين «حيث المسافة وكلف الشحن والنقل ذاتها تقريباً»... والشكل يبين التفاصيل التالية:

معطيات من استيراد القمح في 2019

● أسعار الاستيراد إلى سورية أقل من أسعار الاستيراد إلى لبنان، سواء من روسيا أو من

مستوردات القمح لسورية ولبنان من رومانيا وروسيا



كلفة استيراد طن القمح إلى سورية

كلفة استيراد طن القمح إلى لبنان - \$

العقوبات توزع ربحاً على منظومة المال الدولية وعلى قوى الفساد والاحتكار المحلية وتحديداً صاحبة النفوذ والميزات البيروقراطية

«تحريك القطع الأجنبي في الحسابات» إن صح القول، فالعقوبات عملياً تتعقب الحركة المصرفية ووجهة ووظيفة استخدام الأموال... وهذه التكاليف لا تتوضح لأنها تتم بالاتفاق بين الوسيط والمصارف وهي تكاليف غير محددة يمكن تحريكها بأية نسبة يتفق عليها الطرفان.

● تعقب الحركة المصرفية يتم عملياً عبر تعقب تحويلات القطع الأجنبي، وتحديد الدولار واليورو... وذلك عبر نظام سوفيت الذي يضم معظم المؤسسات المالية العالمية، وتشارك به معظم المصارف الدولية.

● العقوبات تشكل فرصة سانحة لرفع تكاليف استيراد الأساسيات بنسبة تصل إلى 53-74% كما في المثال الحالي... ولكن من يأخذ هذه الأرباح؟ لا بد أن المصارف الخارجي الذي يودع الوسيط السوري أمواله فيه يحصل على جزء أساسي من هذا الربح، كما تحصل المنظومة المصرفية الخاصة المحلية، وهي بمعظمها تابعة لبنوك خارجية إقليمية تابعة بدورها لبنوك دولية. كما أن الوسيط صاحب الميزة بالاستيراد وصاحب المال يحصل على جزء هام من هذه التكاليف الإضافية، ولمعرفة المنظومة الاقتصادية المحلية فإن القوى المتنفة التي تعطي الوسيط المعين ميزة الحصول على مناقصة استيراد قمح للبلاد... تحصل أيضاً على الحصة الأهم من هذا الربح. فالعقوبات توزع ربحاً على منظومة المال الدولية، وعلى قوى الفساد والاحتكار المحلية، وتحديداً صاحبة النفوذ والميزات البيروقراطية.

رومانيا، رغم أن مسافة الشحن هي ذاتها، ما يشير إلى شراء أنخاب أدنى من القمح بالمقارنة مع لبنان.

● استوردت سورية من رومانيا وبلغاريا نسبة 86% من قمحها في عام 2019، بينما استوردت من روسيا أقل من 15% رغم أن السعر من روسيا أقل بنسبة 13-10% وحوالي 26 دولار في الطن. بينما يستورد لبنان أكثر من نصف قمحه من روسيا وهي الوجهة الأرخص دولياً.

● استوردت سورية 232 ألف طن من القمح في 2019، وهي أقل من 10% من حاجات الاستهلاك، بينما كانت التصريحات الرسمية السورية قد أشارت إلى توقيع ثلاثة عقود للاستيراد كل منها بمقدار 200 ألف طن «لم يصل منها إلا الثلث تقريباً».

● أيضاً وفق التصريحات الرسمية الحكومية فإن العقود الموقعة لاستيراد القمح في 2019 تضمنت سعر 310 دولار للطن للدفعة الأولى من العقد، أي أعلى من السعر المستورد فعلياً بمقدار 110-132 دولار في الطن، ونسبة 53%-74% من سعر الاستيراد. أي زيادة بمقدار 56 مليون دولار من استيراد 232 ألف طن...

● إن كانت هذه التكلفة هي «تكاليف العقوبات»، فإنها عملياً تدفع من المال العام على وجهات أساسية، تحديداً كلف تأمين وتمويل في القطاع المالي سواء في مصارف الجهة الدولية التي تم الاستيراد منها، أو في المصارف المحلية، إضافة إلى حصة الوسيط.

● إن هذه التكاليف الإضافية هي تكاليف

مجدداً ينبغي أن نقول: إن تجاوز العقوبات ممكن، عبر الوصول إلى عقود استيراد مباشرة بين الحكومات بالأسعار الدولية، وبعملة أخرى غير الدولار... فمنظومة المال الدولية لن تستطيع أن تعاقب الحكومة الروسية مثلاً لأنها تورد القمح لسورية، بالوقت الذي تورد به السلاح والمساعدات وغيرها... ولن تستطيع معاقبة الحكومة الصينية لاتفاقها على عقد مع الحكومة السورية لتوريد الأساسيات... ولكن إجراء مثل هذا هو بمثابة «حصار شديد» على منظومة النهب والفساد المحلية التي لا تريد أن «تقطع رزقها» من النهب الذي تتيجه العقوبات، ولا تريد أن تقطع صلتها بمنظومة المال الغربية رغم كل ما حصل.

3,5 مليار دولار يومياً هو مقدار الخسارة اليومية لمنتجي النفط العالمي بعد انخفاض السعر بنسبة تفوق 60% بين شهر 2 وشهر 3 من العام الحالي، وهو ما يعني خسارة تقارب 1,3 تريليون دولار في السنة فقط من تغير السعر... خسارات تريليونية يتكبدها المنتجون عبر العالم، وتحديدًا في منطقة الخليج العربي، حيث النفط مربح وقليل التكلفة... ولكنه «العمود الأساس - والمهتز» لبنية اقتصادية واجتماعية وسياسية كاملة، الأمر الذي يجعل منطقتنا عرضة لتغيرات كبرى في ظل تراجع أسعار النفط.

دول الخليج النفطية... وضع مالي معقد أمام أزمة عاصفة



لا يبدو أن أحداً يعتقد أن اتفاق أوبك + قادر على التحكم بالتهور في سوق النفط العالمية، فالاتفاق الذي خفض الإنتاج بنسبة 10% تقريباً، لا يزال أمام تحدٍ لتراجع الطلب العالمي بمقدار يفوق الربع في الظروف الحالية... والكثيرون يدعون للتكيف مع أسعار نفط منخفضة لفترة أطول.

قاسيون

وقطاعاتها لتحصل على عوائد من القطاعات الأخرى، ولهذا أثر إيجابي في أزمات من نوع انخفاض سعر النفط العالمي...

ما سعر النفط المناسب لدول الخليج؟

تحتاج دول الخليج إلى أسعار نفط مرتفعة لتنتشل إنفاقها وتغطي العجز، وفي تقدير لصندوق النقد الدولي فإن السعر التعادلي للنفط في دول الخليج الذي يسمح بتغطية عجز الميزانية هو أضعاف السعر العالمي الحالي في كل الدول.

تحتاج السعودية إلى سعر لبرميل النفط يقارب \$87 للبرميل لتغطي عجز ميزانيتها، والسعر الحالي هو ثلث هذا السعر... أما الإمارات فتحتاج سعر \$70، بينما قطر والكويت تستطيعان التكيف مع أسعار أقل ويمكن تغطية إنفاقهما عند سعر \$49 للأولى، و\$54 للثانية فاحتياطات الدولتين أكبر من إنفاقهما مع عدد سكان أقل من السعودية والإمارات.

بالمقابل فإن إيران تحتاج إلى سعر لبرميل النفط يعادل \$156 ليستطيع نفطها أن يغطي عجز ميزانيتها، ولكن إيران لم تعد تعتمد على النفط بشكل أساسي لتغطية إنفاقها. وسنضيف بعض التفاصيل بما يتعلق بالدول الأساسية في المنطقة...

السعودية والإمارات

السعودية، هي ثاني أكبر منتج نفط عالمي وأكبر مصدر، كما أنها صاحبة أكبر فوائض نفطية مالية عبر العالم، ولكن السعودية منذ عام 2014 بدأت تتحول إلى مصدر لتدفق الأموال إليها عوضاً عن تصديرها للفوائض المالية. والأموال التي تتدفق إلى السعودية هي من سوق السندات ومساهمات الدين العالمية، حيث ارتفع الدين العام السعودي ليصل إلى نسبة 20% من الناتج بين 2014-2019. وتقلص صافي الوضع المالي بنسبة تقارب 60% من الناتج، وهو الذي يعبر عن «مجموع الدين الداخلي والخارجي بالمقارنة مع الودائع الحكومية». السعودية كانت قادرة خلال الفترة الماضية على اجتذاب الدين العالمي إليها، ولكنها تحولت من دولة فائض إلى دولة عجز، مع التنويه إلى أن صناديقها السيادية تمتلك استثمارات وشراكات واسعة عبر العالم.

السعودية قادرة على الحصول على مزايا وتمويل من السوق المالية العالمية، ولكنها تربط نفسها أيضاً وبعمق باضطرابات هذه السوق وبتجاهات مستتريها.

الإمارات في وضع أفضل نسبياً من السعودية، بعجز أقل وتنوع أعلى في الاقتصاد، ولكن الإمارات وتحديدًا دبي تعاني من تحديات أخرى... فهي لم تتعاف تماماً من آثار أزمة عام 2008 حتى الآن، واشتد الوضع سوءاً في العامين الماضيين فمحاولة تنويع الاقتصاد عبر الشركات الحكومية ارتبطت بديون عالية وصلت إلى ما يقارب نصف ناتج إمارة دبي، كما أن مؤشر سوق التداول في دبي فقد 61% من قيمته منذ عام 2014، وتراجعت أسعار العقارات نتيجة التخوف من

قبل أن تنخفض أسعار النفط بهذا المستوى، وفي شهر 9-2019 أرسل صندوق النقد الدولي رسالة تحذيرية لدول الخليج بأن احتياطاتها المالية التي يقدرها الصندوق بـ 2 تريليون دولار ستندفد خلال 15 سنة... والأسعار الحالية ستقلص هذه المدة بسرعة قياسية، والاحتياطات المالية للخليج قد لا تستمر لعقد قادم. إن دول الخليج تحتاج إلى أسعار نفط مرتفعة حتى تستطيع أن تغطي إنفاقها دون استئانة.

العجوزات المالية في الخليج

تعتبر دول منطقة الخليج الأقدر على الحصول على ربح وفوائض من القطاع النفطي، فعدا عن الإنتاج الكبير وتحديدًا في السعودية فإن التكلفة الوسطية للاستخراج منخفضة وتسمح بربحية عالية حتى لو انخفض السعر إلى ما دون 15 دولار للبرميل. ولكن انهيار الأسعار يعني تراجع كتلة فوائض النفط لهذه الدول، وهذا له تأثير كبير على البنية المالية للخليج ودوله التي تعتمد على النفط كأساس في استثمارية إنفاقها واستئانة الجوانب المتعددة لمستوى ونمط معيشة سكانها، بل أكثر من ذلك لدورها الوظيفي في المنطقة وعبر العالم.

منذ عام 2014 بدأت معظم دول الخليج تسجل عجزاً مالياً في ميزانياتها، أي أنها تعتمد على الاستئانة لتغطية إنفاقها العام، حيث انتقلت السعودية على سبيل المثال من تسجيل فوائض تقارب 11% من ناتجها في عام 2012 إلى تسجيل عجز يقارب 2,3% في عام 2014، بعد أن انخفض سعر برميل النفط من 100 إلى 50 دولار للبرميل.

وفي عام 2019 سجلت مجمل دول الخليج عجوزات مالية، باستثناء قطر والكويت، التي لا يزال لديها فائض يعادل نسبة 7% من ناتجها، بينما العجز في السعودية 6% من الناتج، وفي الإمارات 2%، وفي إيران 5%...

دول النفط... العجوزات أعلى بكثير

المشكلة الأساسية في دول الخليج هي درجة الاعتماد على النفط لاستمرار البنية... فعلى الرغم من محاولات وشعارات التنويع الاقتصادي، إلا أن معظم هذه الدول لا تستطيع أن تحصل على إيرادات مالية من القطاعات الأخرى لتغطي نفقاتها.

إذا ما تم استئانة إيرادات القطاع النفطي فإن العجز المالي في هذه الدول تصل إلى نسب كبرى، أعلاها في الكويت التي تعتبر الأقل تنوعاً ويصل عجزها دون النفط إلى نسبة 65% من الناتج. والوضع في السعودية أيضاً سيئ، فالسعودية دون إيرادات النفط تواجه عجزاً يقارب 40% من ناتجها، بينما الوضع في الإمارات أفضل نسبياً ولكن مع ذلك فإن العجز دون إيرادات النفط يشكل نسبة 26%. والملفت في هذا السياق هو الوضع الإيراني، فإيران دون النفط تعاني من عجز مالي لا يتعدى 7% من الناتج، فالدولة المحرومة من الاستفادة من ثروتها النفطية كيف إنتاجها

الوضع في إيران هو نقشي وباء كورونا في البلاد الذي دفع إيران للمرة الأولى منذ عام 1962 لطلب تمويل من صندوق النقد الدولي بما يقارب 5 مليار دولار، إن لباء الصندوق فإنه سيضع شروطاً قاسية لتخفيض الإنفاق الاجتماعي والدعم بمستويات عالية.

أخيراً العراق، قد يكون العراق هو النقطة الأضعف وسيكون وضع الحكومة العراقية سيئاً للغاية مع تراجع أسعار النفط إلى هذه المستويات، فالميزانية العراقية تعتمد على النفط بنسبة 95% ومع التراجع ستقل قدرتها على دفع الرواتب والأجور والإمداد بالخدمات من طاقة ومياه وكهرباء، وهي التي كان وضعها متردياً قبل هذا الانخفاض. الأسوأ أن الاحتياطات العراقية الحكومية المودعة في البنك المركزي العراقي، توضع عملياً في الولايات المتحدة الأمريكية ما يعقد الوضع السياسي العراقي ويفتح كل الاحتمالات، فالولايات المتحدة أجلت تحويلات شهرية عدة مرات لأسباب سياسية...

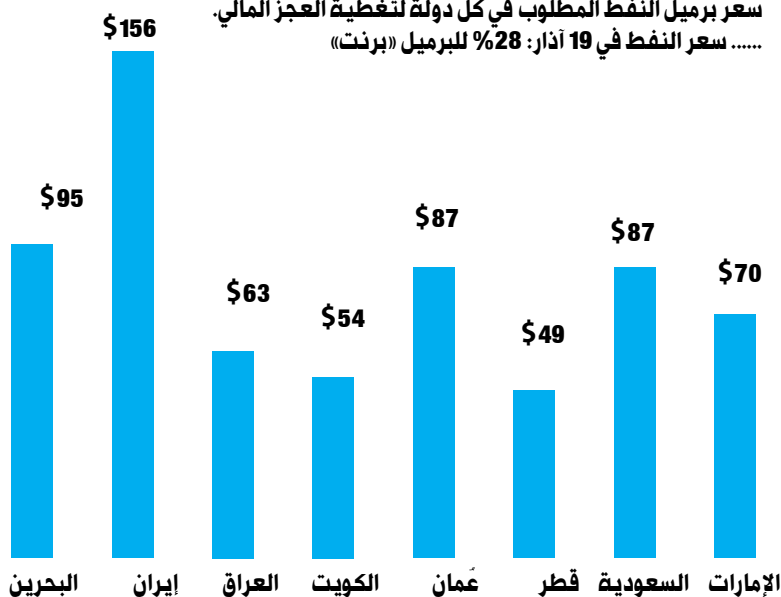
أزمة مالية جديدة في الإمارة.

إيران والعراق

في إيران الوضع معقد، فرغم أن إيران تعاني من عجز أقل من دول الخليج الأخرى، ولديها تنوع أعلى... إلا أن العقوبات المفروضة على إيران أدت إلى انكماش لعامين متتاليين ليترجع الناتج الإيراني في 2018 بنسبة 4,8%، ثم بنسبة 9,5% في 2019، مع ارتفاع مستوى التضخم بنسبة 35% وتراجعت القدرة الشرائية للإيرانيين. فإيران اضطرت إلى تقليص صادراتها النفطية اليومية إلى أقل من خمس مستواها في عام 2017، من حوالي 2,5 ملون برميل يومياً إلى أقل من 0,5 مليون برميل. ولكن بالمقابل فإن إيران لن تتأثر كثيراً بالانخفاض الحالي في الأسعار العالمية للنفط لأنها لم تعد قادرة على الاعتماد على النفط لدعم ميزانيتها، وهي لا تعتمد عليه إلا بنسبة 30%، وهي نسبة منخفضة قياساً بالدول الأخرى. ولكن التحدي الذي يصعد

تحتاج دول الخليج إلى أسعار نفط مرتفعة لتنتشل إنفاقها وتغطي العجز والسعر التعادلي للنفط الذي يسمح بتغطية عجز الميزانية هو أضعاف السعر العالمي الحالي

سعر برميل النفط المطلوب في كل دولة لتغطية العجز المالي..... سعر النفط في 19 آذار: 28% للبرميل «برنت»



استغلال المشافي «السياحية» للكورونا



أصبح اللجوء للمشافي الخاصة من المصائب في المرحلة الحالية، ليس بسبب أسعارها المرتفعة بحسب ما هو معروف، أو بسبب الخشية من وباء الكورونا، بل باعتبار أن هذا الوباء أصبح ذريعة عند بعض هذه المشافي للتغطية على المزيد من الاستغلال بدايةً، ولتبرير سوء التعامل مع المرضى وذويهم ثانياً، علماً أنها تمص دماء هؤلاء عبر ما تنقاضه من أموال.

■ سمير علي

الكورونا ذريعة

بذريعة «الكورونا» أصبحت بعض المشافي الخاصة تضع المزيد من الصعوبات أمام من يلجأ إليها من المرضى من أجل استقبالهم وقبولهم، والبداية عبر فرض إجراء المزيد من التحاليل والفحوصات بذريعة الكورونا، وربما في ذلك احتياطات محمودة، بحال كانت متوفرة لدى هذه المشافي إمكانات هذه التحاليل فعلاً، وهو أمر غير متاح لديها كما هو معروف، وبالتالي، فإن هذه الذريعة ما هي إلا فرصة للتكسب والاستغلال.

في المقابل، إن هذه التحاليل المضاعفة والإجراءات المرافقة لها تكلفتها مرتفعة على هؤلاء المرضى وذويهم، طبعاً مع اختلاف هذه التكلفة بين مشفى وآخر بحسب درجاتها ونجومها السياحية مع الأسف، لكن ليس بالإمكان أفضل مما كان بالنسبة للمرضى وذويهم، فهؤلاء مضطرون لتكبد هذه التكاليف الإضافية أولاً؛ من أجل الاطمئنان على سلامة المريض. وثانياً؛ من أجل اتخاذ الاحتياطات المطلوبة منهم في حال الشك بالإصابة.

سمعة المشفى لا تعني عن الاستغلال

اضطر ذوا أحد المرضى للذهاب إلى إحدى المشافي الخاصة في دمشق بحالة إسعافية لمریضهم ليلاً، وبعيداً عن التفاصيل بما يتعلق ببعض المشاكل في القبول على الرغم من كونها حالة إسعافية، فقد تم إجراء بعض التحاليل، التي قيل لهم أنها «إجبارية» من أجل الكورونا، بالإضافة لبعض التحاليل والصور الأخرى، وقد كانت التكاليف الإجمالية بحدود 100 ألف ليرة، طبعاً هذه التكاليف لم يدخل فيها حجز غرفة وإقامة، حيث لم يسمح

فإذا كانت المشافي الحكومية، وبعض المشافي الخاصة، قد وضعت بحال الجاهزية والاستنفار للتصدي للوباء الجديد، لأن المسؤوليات والواجبات الإنسانية تقتضي ذلك أولاً، وبناء على التعليمات الصادرة بهذا الشأن ثانياً، فإن بعض المشافي الخاصة الأخرى كان الوباء بالنسبة إليها فرصة مؤاتية لفرض المزيد من الاستغلال على من يلجؤون إليها، ضاربة عرض الحائط بالمسؤوليات والإنسانية!

فرصة سانحة

من المعروف أن حجم الضغط على المشافي الحكومية كبير سلفاً، وقد تزايد هذا الضغط مع ظهور الوباء الجديد، وما تبعه من إجراءات واحتياطات فرضت على هذه المشافي أن تخصص أحد أقسامها لاستقبال حالات الاشتباه بالمرض، مع تخصيص حيز خاص بالعزل والحجر لمن تثبت إصابته، وهذه الإجراءات من الناحية العملية تعني مزيداً من الضغط على الأقسام المعتادة في هذه المشافي، وهذا الأمر أصبح معروفاً من قبل المواطنين، لذلك فإن اللجوء للمشافي الحكومية من قبل بعضهم أصبح فعلاً للحالات الطارئة، ومن المفقرين بشكل خاص، حيث استعاض البعض ممن لديه بعض الإمكانيات عن المشافي الحكومية بالمشافي الخاصة بهذه الفترة اضطراراً.

في المقابل، فقد كان حال الضغط على المشافي العامة بهذه المرحلة فرصة أمام بعض المشافي الخاصة لزيادة استغلالها وتحكمها لمن يلجأ إليها.

المرضى وذويهم بالنتيجة. لكن الجديد في الأمر هو هذه الحال من الوقاحة واللامبالاة بالمرضى وحقوقهم، خاصة أنهم يتكبدون التكاليف الباهظة لقاء الخدمات التي من الواجب توفرها في هذه المشافي الخاصة، والتي تزايدت على ما يبدو بهذه المرحلة، في ظل حال الخشية من الوباء وبذريته، استغلالاً. ولعل الحديث عن فرض المزيد من القيود على المشافي الخاصة، مع تعزيز دور الرقابة عليها، والمحاسبة لها بحال المخالفات، أمر مفروغ منه، لكن يبقى الأمر بعهدة المسؤولين عن ذلك، وخاصة وزارة الصحة.

أهمية المشافي الحكومية بتزايد

ما ذكر أعلاه، وبرغم كل الملاحظات على المشافي الحكومية، ربما تكون فرصة للتأكيد على أهميتها، وضرورة الحفاظ على دورها ومهامها، وربما المطلوب بهذا الصدد تقديم المزيد من الدعم لها، بالكادر والتجهيزات، مع ضرورة توسيع الموجود منها، وإحداث المزيد منها، فهذه المشافي كانت وما زالت الملاذ للغالبية من المواطنين وخاصة للمفقرين.

للمريض بالبقاء في المشفى، فخلال ساعة ظُلبت منه المغادرة، وطلب من ذويه إعادته للمنزل فمرضه «خطير» وهو بحال النزاع، علماً أن بعض نتائج التحاليل لم تصدر بعد، بل إن أحدها موعده في اليوم التالي! وبحسب ذويه، فقد قيل لهم من قبل بعض العاملين في المشفى: إنهم لا يستطيعون إبقاء المريض فيها، فهم «لا يريدون مرضى بأمراض خطيرة، ولا أن يكونوا بحال النزاع»، وذلك حرصاً على سمعة المشفى! وأيضاً بعيداً عن المزيد من التفاصيل، تمّ استلام نتيجة التحليل عن المرض «الخطير» في اليوم التالي، وكانت النتيجة خطأ في التشخيص، فلا مرض خطير ولا من يحزنون!

والسؤال الذي يفرض نفسه: أين الإنسانية، وأين الحفاظ على السمعة في ظل هذا النمط من الابتزاز وسوء التشخيص، بالإضافة لسوء التعامل؟

بعهدة وزارة الصحة

المثال أعلاه ليس حالة استثنائية، فقد جرى توثيق الكثير من حالات سوء التشخيص في بعض المشافي الخاصة، التي دفع ضريبتها

المادة	السعر قبل الكورونا	السعر بعد الكورونا
لحم بقري	10800	12400
البصل	600	1100
البطاطا	400	700
البيض	1600	2200
البندورة	350	600
الليمون	700	1000
الثوم	2500	3000
السكر	550	700



في حلب.. تجار الأزمة أخطر من الوباء

■ مراسل فاسيون

يشكل تجار الأزمة في حلب، وما زالوا، خطراً على المواطنين، ليس أقل من خطر الوباء المستجد، طالما أن استغلالهم يؤذي صحة المواطن، وتفكيره المشغول دائماً بالبقاء على قيد الحياة له ولعائلته حتى نهاية الحجر الصحي أقلها، وزوال الوباء، «الكورونا».

الحجر الصحي الذي ألزم به، ليبقي على قيد الحياة، ما دام هذا القفص خالياً من مقومات الحياة أصلاً، وما دامت الأسواق تعجّ بتجار الأزمات التي تدفع به إلى التهلكة، برفعها المستمر والمتزايد للأسعار؟

أسعار منفصلة

جرى تغيير كبير على أسعار السلع، الغذائية بشكل خاص، خلال الفترة القريبة الماضية، ما قبل الكورونا وما بعدها، والجدول التالي يوضح بعض الفروقات على أسعار بعض السلع في الأسواق الحلبية كمثال:

وقد بدأت هذه الأسعار بالارتفاع مجدداً بشكل يومي وكبير مع اقتراب شهر رمضان.

تغيب متعمد ومباركة للاستغلال

أثبتت الحكومة عبر أجهزتها المعنية أنها هشة وضعيفة، بل ربما مغيبة قصداً وعمداً، ليس من

ففاارق الأسعار الذي شهده السوق الحلبى، في غضون أسبوع واحد بعد بدء إجراءات الحجر الصحي والحظر، أشار مخاوف عديدة في نفس المواطن، أبرزها: رهبة تمديد هذه الإجراءات بحال لم تتمكن الصحة السورية من حجر الوباء وتقييده بدلاً من المواطنين!.

أسئلة حيائية مؤرقة

هموم المعيشة والبقاء على قيد الحياة، بظل الخبط والتعطّل ووقف الأعمال، مع استمرار الجشع والاستغلال ورفع الأسعار، تشكل هاجساً يومياً مؤرقاً للمواطن الحلبى. والسؤال على اللسان يقول: كيف سيتمكن من ملاحقة لقمة عيشه بعد نفاذ ما يمتلك، وهو الذي لم يكن بحسبان ما آلت إليه حال البلاد في ظل الوباء والجشع؟ من أين سيتمكن من العيش في قفص

رقاص الساعة الكوني وأزمة «الانفجار العظيم»

اليوم ومع عودة صعود قوى التقدم وتراجع أعدائها، يبشّر المستقبل بصعود جديد للعلوم المختلفة ونظريات جديدة. وكتعريف ببعضها المعاكس للتيار السائد المدعوم من سلطات الفضاء السياسي والعلمي العالمي القديم، تقدّم هذه المادة ترجمة لمقاطع مختارة من كتاب إيريك ليرنر «الانفجار العظيم لم يحدث أبداً» - 1991

■ إيريك ليرنر

تصريب وإعداد: د. اسامة دليقان

بعد الميلاد»، وإلى تصارع هذين الاتجاهين، اللذين كان كل منهما يسود لفترة ما «ص» (55).

قانون النّوأس الكوني

أطلق هانس ألفين على تناوب هذين الاتجاهين العريضين اسم «النّوأس الكوني» cosmological pendulum، أي الاهتزاز التاريخي المتناوب بين الاتجاه الميثولوجي «الأسطوري» والاتجاه العلمي. بالنسبة لآلآين، تستند الكونيّات اليوم على الآراء الأسطورية نفسها للفلكيين في القرون الوسطى، وليس على التقاليد العلمية لكيبيلر وغاليليو. لكنّ هذا النّوأس لا يتأرجح فقط في المطالعات الأثيرية للأفكار المحضة. فلطالما كانت الكيفية التي ينظر بها الناس إلى الكون، ومنذ غابر الأزمان، متلازمة مع الكيفية التي ينظرون بها إلى المجتمع وحاجاته. ولطالما كان الناس يسقطون أفكارهم الاجتماعية على الكون، ويستخدمون كونيّاتهم، أفكارهم عن السماء، لتبرير ممارساتهم على الأرض. ولطالما ارتبطت المعارك بين هاتين الرّؤيتين للكون بأكثر المسائل الحاسمة في المجتمع والتاريخ: هل التّقدّم، والتحسين المستمرّ لحياة البشر، ممكن؟ هل يجب أن يكون هناك حكام ومحكومون، أم، بدلاً من ذلك، ينبغي على العمال أن يقرّروا ما الذي ينبغي فعله؟ في العصور الوسطى، مثلاً، استُخدمت التراتبية الهرمية للكرات السماوية لنموذج بطليموس، لتبرير التراتبية الهرمية للملك، والنبلاء، والكهنة، والعامّة. وفي القرن السابع عشر استخدم المناضلون من أجل الديمقراطية منظومة كوبرنيكوس كنموذج لمثل المساواة التي نادوا بها تحت القانون الكوني «ص» 56.

إنّ أسطورة كونية كهذه تنشأ في فترات من الأزمة الاجتماعية أو التراجع الاجتماعي، وتعرّز الفصل بين الفكر والفعل، بين الحاكم والمحكوم. إنّها تولّد التّشاؤم الجبري الذي يشلّ المجتمع [الجبريّة fatalism]: اتجاه فلسفي يعتبر الطبيعة والمجتمع مسيرين بشكل مطلق بلا إمكانيات أو خيارات - «المعرب».

بالمقابل، تعتمد كونيّات البلازما على التجربة، وهي نتاج المنهج العلمي لغاليليو وكيبيلر. وأنصارها يتصورون كوناً لا نهائياً يتطوّر عبر زمان لا نهائي. ويمكن دراسته فقط بواسطة الملاحظة التجريبية. هذه الرّؤية التي تربط الفكر والفعل معاً، النظرية والملاحظة التجريبية معاً، قد أثبتت عبر العصور أنّها سلاح للتغيير الاجتماعي. ففكرة التّقدّم في الكون لطالما ارتبطت دائماً بفكرة التّقدم الاجتماعي على الأرض.

إنّ هذا التاريخ إذن، يشمل أكثر من تاريخ علم الكونيّات، أو حتى العلم نفسه. إحدى القيمات الأساسية التي نطرحها هنا «والتي ليست جديدة أصلاً» هي أنّ العلم مرتبط بشكل وثيق بالمجتمع. هذا التفاعل المتبادل لا

منذ أواخر القرن العشرين قال علماء كستيفن هوكينغ Stephen Hawking بأنّ «نظرية كل شيء» صارت بمتناولهم؛ مجموعة بعينها من المعادلات تقسّر كل ظواهر الطبيعة.

لكن نظرية ثورية جديدة نشأت بلا ضجيج، قد تطيح بالعديد من الأفكار السائدة اليوم، وتدمج الصالح في القديم ضمن تركيب جديد. إنّها «علم كونيّات البلازما» Plasma Cosmology التي تستند على دراسة «البلازما» كالغازات الناقلة كهربائياً. تطورت على أيدي قلة من علماء الفيزياء والفلكيين، وأبرزهم السويدي هانس آلآين Hannes Alfvén [1908 - 1995] الذي بدأ كمهندس كهرباء ونال جائزة نوبل للفيزياء 1970 لعمله على الهيدروديناميك المغناطيسي - «المعرب».

ملخص «الانفجار العظيم»

تقول فرضية «الانفجار العظيم» The Big Bang إنّ الكون نشأ من انفجار هائل منذ 10 أو 20 مليار مليار سنة. وتنطلق من مقدّمتين: 1- كان الكون أصغر من رأس الدبوس. 2- وكانت هناك بداية للزمان. وراجت منذ الخمسينيات والستينيات... ومع ذلك، في السنوات الماضية، كانت ملاحظة تجريبية تلو الأخرى تناقض توقعات هذه الفرضية، بل وكانت أكثر اتساقاً وانسجاماً مع النظريات الجديدة. فبدل كون منته في الزمن، وبتناهت من بداية ملتهبة إلى نهاية غبارية عاتمة، فإنّ الكون موجود منذ الأزل وإلى الأبد بلا بداية ولا نهاية، ويتطوّر باستمرار «ص» (63 - 65).

بعض علماء الكونيّات، مثل: ستيفن هوكينغ، قدّموا إجابات تأملية غريبة مفادها: ربما كانت بعض النبضات الصغيرة جداً في المكان من حولنا، وحتى داخلنا، تقوم بكل لحظة بتوليد أكوام تحت مجهرية، ففاعات دقيقة من الزمان [الزمان-المكان] تنمخص منفلة من كوننا لتشكل كوناً آخر، ومن كلّ نقطة، وحتى من أرنبة أنف شخص ما، فإنّ ترليونات الترليونات من الأكوام تتشكل كل ثانية. ويبدو غريباً تجاهل أنصارها للملاحظات التجريبية التي تنسف أساس هذا البرج من الأوهام النظرية.

بالمقابل، تتطوّر كونيّات البلازما من أنّنا نتعلّم عن الكون بالملاحظة التجريبية للعمليات الفاعلة بالطبيعة اليوم. ومن الأنماط التي نميزها نستطيع استنتاج تعميمات تسمح لنا بتخمين كيف أدّت هذه العمليات نفسها إلى التكوّنات الكونية الحالية. لا شيء يأتي من العدم، هذا المبدأ صحيح دوماً.

هذان الاتجاهان في معرفة الكون ليسا جديدين. فالأفكار الكامنة تحت كلّ من «الانفجار العظيم» وكونيّات البلازما، لا تعود جذورها إلى القرن العشرين، ولا حتى إلى الألفية الثانية، بل إلى عصر الإغريق (في القرون 4 - 6 قبل الميلاد) وروما (القرن 4



كان من شأنها أن تخدم كتبرير فلسفي وديني لمجتمع متخشب ومُسْتَعْبَد.

في النّوبة النّوسانية الطويلة التالية من تاريخ الكونيّات - أي تلك القرون من الصراع الذي قاد إلى الثورة العلمية، صعد منهج تجريبي جديد وأكثر عمقاً، سائراً يداً بيد مع صعود رؤية جديد للكون «كون غير منته في المكان والزمان، بلا بداية ولا نهاية» مع صعود مجتمع جديد قائم على العمل الحر. بحلول منتصف القرن التاسع عشر، كانت النظرة العلمية ترى الكون كعملية تطوّر لا تنتهي، مثلما كان الثوريون في القرنين 18 و19 يشهدون عملية لا تنتهي من التطوّر والتّقدّم الاجتماعي.

يشكل «الانفجار العظيم» وكونيّات القرن العشرين رجعة مُفْزَعَة لمفاهيم القرون الوسطى. فالأزمة الاجتماعية العميقة للقرن العشرين أعادت الإيمان بالنظرة الفلسفية عن كون يتداعى ويتقوّض من أصوله «الكاملة» التي نشأ منها. من هذه المقدمات الفلسفية، وليس من الملاحظة التجريبية، تطوّرت الكونيّات السائدة حالياً.

أمّا علم كونيّات البلازما، فقد نما من الدراسة المخبرية للغازات الناقلة، وتعود جذوره إلى التكنولوجيات المتقدّمة في الكهرومغناطيسية... الكون، كآية منظومة معقّدة، يتقدّم فقط عبر سلسلة من الأزمات نتائجها ليست مقرّرة سلفاً، وقد تؤدي على أمدية قصيرة إما إلى خطوات جديدة للأمام أو إلى نكوص للوراء. أمّا التّقدّم، وتسارع التطوّر الارتقائي، فهو نزوع طويل الأمد يتّسم به الكون، ولكنّه بعيد عن أن يكون عملية انسيابية وميكانيكية.

يقتصر على عالم الأفكار. إنّ البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لها تأثير كبير على كيف يفكر الناس.

موجز لتاريخ الكونيّات

نشأت المفاهيم الأساسية لكل من المنهجين التجريبي والاستنتاجي في العلم عند قدامى الإغريق، وارتبطا بالصراع بين العمل الحر والعمل العبودي. المنهج الاستنتاجي البحث الذي لم يَفْهم اعتباراً للملاحظة التجريبية والتطبيق العملي للعلم، نشأ مع الاحتقار الذي كان يكتّه أسياد العبيد للعمل اليدوي، في حين استند النظام القائم على المنهج التجريبي على الحرفيين الأحرار والتجار، بالجمع بين النظرية والملاحظة التجريبية.

وشبه هانس الفن تاريخ تطوّر الكونيّات بحركة رقص الساعة. ففي النّوبة الأولى من تأرجحه النّوساني، سيطر المنهج الاستنتاجي، مؤدياً لنموذج الكون السكوني «الستاتيكي» والمنتهي الذي قدّمه بطليموس. فالفكرة المركزية لعلم الكونيّات الحديث، أي نشوء الكون من العدم، جاءت إذاً، ليس من سفر التكوين، بل من المعارك الأيديولوجية إبّان القرنين الثالث والرابع بعد الميلاد، أي مع تفكك المجتمع الروماني والتمهيد لتأسيس الإقطاعية. لقد قام الأب تيرتوليان والقديس أوغسطين بإدخال عقيدة الخلق من العدم كأساس لنظرة عن العالم تتميز بدرجة عميقة من التّشاؤمية والتسلّطية، وعلى كونيّات شوّهت كلّ توق أرضي، وشجبت الوجود المادي بوصفه «خلق من لا شيء» ويؤول إلى لا شيء». ويتقوّض حتمياً من بداية كاملة إلى نهاية مُشِينَة. إنّ كونيّات كهذه

الرؤية التي تربط الفكر والفعل معا
النظرية والملاحظة
التجريبية معاً
أثبتت عبر العصور
أنها سلاح للتغيير الاجتماعي

«قطاع الصحة» بين معسكرين... كيف تدار الأزمة؟



عادت المقارنة بين النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي إلى الواجهة بقوة، ذلك لأن «أزمة الصحة» التي يشهدها العالم اليوم وضعت النموذجين في اختبار حقيقي وسيكون لنتائج بلا شك أثر كبير في سير الأحداث في المستقبل القريب.

■ جنه امين

نشرت الجريدة الماركسية الهندية «ديموقراطية الشعوب»، مقالاً بعنوان «الرأسمالية والاشتراكية وجائحة كورونا»، تحاول الجريدة الأسبوعية من خلاله تقديم مقارنة أولية بين تعامل الحكومات الرأسمالية مع الجائحة من جهة، في مقابل الحكومات التي لم تسلم قطاعها الصحي للشركات الخاصة التي تبحث عن الربح من جهة أخرى، وتحديداً في كوبا والصين، ويشير المقال إلى تجربة مقاطعة كيرلا في الهند التي يحكمها الحزب الشيوعي الهندي، وتقدم المقاطعة حسب المقال نموذجاً أفضل بمراحل من بقية أنحاء الهند. ويصل تعداد سكان المقاطعة الهندية إلى أكثر من 34 مليون، وسجلت 400 إصابة مؤكدة بفيروس كورونا ما يشكل 2% من إجمالي الإصابات في البلاد. فيما يلي نص المقال كما جاء في الجريدة الهندية:

استجابة الرأسمالية للجائحة

لقد ساعد هذا الفيروس الصغير القاتل على إظهار الاختلافات من جديد بين كل من الرأسمالية والاشتراكية، ولكن هذه المرة من بوابة التعامل مع هذا الوباء. فمن جهة، نجد داخل رأس الهرم الإمبريالي العالمي المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية المؤسسات والشركات الخاصة تسيطر على القطاع الصحي لتحوّله إلى قطاع ربحي، وجاءت الأحداث الحالية لتظهر مدى رداءته في التعامل مع هذا الوباء المستجد، تجلّى ذلك في نقص عدد الأسرة في المستشفيات ووحدات العناية المركزة بالإضافة إلى نقص أجهزة التنفس الاصطناعي،

وقلة معدات الوقاية الطبية. حتى في الأحوال الطبيعية، فإن الرعاية الصحية هناك باهظة الثمن ولا يمكن للملايين تحمل نفقاتها، ما يعكس بوضوح التفاوت الطبقي الشاسع في المجتمع الأمريكي، الذي يحظى أغنياءه بأفضل الخدمات الطبية والدوائية.

على عكس الولايات المتحدة الأمريكية كان للبلدان الرأسمالية المتقدمة الأخرى قطاع عام صحي أفضل وأكثر كفاءة نسبياً، إلا أن السياسات الليبرالية الجديدة مع سنوات من التقشف في الإنفاق على هذا القطاع أدت إلى إضعافه وتآكل بنيته. لقد عانت هيئة الخدمات الصحية الوطنية «NHS» في المملكة المتحدة من نقص التمويل والخصخصة، وكذا هو الحال لدى القطاع العام الصحي في إيطاليا. ولهذا يشهد مواطنو هذه البلدان في الأزمة الحالية مدى حمق تلك الإجراءات التي أدت إلى تقويض النظام العام الصحي بشكل صارخ.

كوبا والصين في المقدمة

على النقيض تماماً، نجد أن الجزيرة الكوبية، وعلى الرغم من العقوبات الأمريكية والحصار الإقتصادي، اعتمدت على جهودها ومواردها الخاصة في بناء نظام صحي نموذجي يحتذى به، هدفه خدمة الناس بشكل مجاني أو مع رسوم رمزية. كما طورت كوبا من صناعاتها الدوائية معتمدة على التكنولوجيا الحيوية، هذا فضلاً عن البعثات الطبية الكوبية المسخرة لخدمة الشرائح الأكثر فقراً من شعوب بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية وإفريقيا. وكما شهدنا مؤخراً إرسال الكوادر الطبية والعاملين في القطاع الصحي الكوبي إلى كل من إيطاليا وفنزويلا وأربع دول كاريبية أخرى للمساعدة في أزمة فايروس

أظهر الوباء الحالي بشكل لا لبس فيه مدى الآثار السلبية للنظام الرأسمالي على صحة الشعوب وبالمقابل يثبت النهج الاشتراكي جدارته في مواجهة الأزمات

كوفيد-19. إن هذه المؤشرات في القطاع الصحي الكوبي ما كانت لتتحقق لولا وجود نظام اشتراكي وفر مجاني التعليم، وحافظ على استقرار الأمن الغذائي والسكني، ناهيك عن التغيرات الكبيرة والمهمة في قضايا المرأة. في الصين أيضاً اتخذت جهود جبارة ووضعت الموارد والإمكانات الطبية على أهبة الإستعداد لاحتواء الفيروس في مدينة ووهان ومقاطعة هوبي والحد من انتشاره، حيث وصف التقرير المشترك لمنظمة الصحة العالمية والصين هذه الإجراءات بأنها «الأكثر جرأة وفردة في احتواء الأمراض عبر التاريخ». تمكنت الصين من هذا الإنجاز بسبب نظامها الصحي العام والقوي. في عام 2009 نشرت الحكومة الصينية وثيقة رسمية حملت عنوان «أراء بشأن تعميق تحديث النظام الصحي» الذي شمل التزاماً سياسياً حمل على عاتقه إنشاء نظام صحي قوي وفعال، وبمتناول الجميع بأسعار معقولة قادر على تغطية حاجات جميع المواطنين بحلول عام 2020. إن التقدم الذي جرى تحقيقه في هذا الإطار هو أمر جلي وواضح. في عام 2017 حقق إجمالي الإنفاق في القطاع الصحي نمواً من 5% إلى 6,4% من الناتج المحلي الإجمالي. كما وشهد العام ذاته على انخفاض معدل الإنفاق الشخصي من إجمالي الإنفاق الصحي إلى 29%، بالإضافة إلى أن نسبة 82% من إجمالي المرضى استفادوا من خدمات القطاع العام الصحي. تمتلك الصين صناعة دوائية عملاقة تزود شركات الأدوية حول العالم بالمواد والكواشف الكيميائية اللازمة في الصناعات الدوائية. كل هذه الإنجازات آنفة الذكر تم تحقيقها من خلال اتباع نمط التخطيط الممنهج مع تنمية القطاع العام البعيد كل البعد عن الربح.

الهند والقطاع الصحي

بالمقارنة، فإن لدى الهند نظاماً صحياً هو الأسوأ والأكثر خصخصة في العالم، حيث يبلغ الإنفاق العام على القطاع الصحي 1% من الناتج المحلي الإجمالي. ويشكل الإنفاق الشخصي على القطاع الصحي ما يقارب الـ 70% من الإنفاق الإجمالي، وتتم رعاية 44% فقط من المرضى في مستشفيات القطاع العام. وباستثناء مراكز الطوارئ الطبية الحكومية، فإن القطاع الصحي ليس قادراً على تلبية حاجة الشعب الهندي. الحالة الاستثنائية في اللوحة السابقة هي مقاطعة كيرالا التي نالت التقدير الكبير للإجراءات السريعة والناجعة التي اتبعتها في محاربة وباء كورونا، يرجع هذا إلى القطاع العام الصحي الذي جرى تطويره وتحديثه وإعادة هيكلة عبر عقود في ظل حكومة جبهة اليسار الديموقراطي «LDF» حيث جرى تحويل المستشفيات إلى عيادات، وتم تجهيز الأسرة بشكل جيد بالمعدات والطواقم الطبية. كما جرى تحديث المستشفيات وتدريب العاملين فيها على أحسن وجه. إن المؤشرات الصحية المبهرة في مقاطعة كيرالا هي نتاج النهج الاشتراكي الذي اتبعته حكومة جبهة اليسار الديموقراطي، والتي تتجلى ثمارها أيضاً في قطاعات الأمن الغذائي والتعليم والسكن والصرف الصحي. لقد أظهر الوباء الحالي بشكل لا لبس فيه مدى الآثار السلبية للنظام الرأسمالي على صحة الشعوب، وبالمقابل يثبت النهج الاشتراكي جدارته في مواجهة الأزمات. وعينا في المستقبل الاستفادة من تجربة المواجهة مع وباء كورونا في النضال من أجل تحقيق تغييرات جذرية اقتصادية اجتماعية في بنية مجتمعاتنا.



المؤشرات الإيجابية في القطاع الصحي الكوبي ما كانت لتتحقق لولا وجود نظام اشتراكي وفر مجاني التعليم وحافظ على استقرار الأمن الغذائي والسكني

الإنفلونزا الإسبانية - كورونا المستجد - وأمريكا



إنفلونزا 1918 التي قتلت 50 مليوناً نشأت في الصين»، يسعى الكاتب بكل جهده إلى محاولة إصاق الفيروس القديم بالصين، وذلك رغم كل الأدلة التي تشير بغير هذا الأمر، مستنداً إلى «قصة» تاريخية لا تمت إلى البحث العلمي بصلة، بل وأكثر من ذلك، حينما اضطر إلى التطرق للجانب العلمي في مقاله - للسخرية - لم يتمكن إلا من الإشارة بأن الدليل الوحيد المسجل للوباء إلى الآن يشير بأن انطلاقتها كانت من الولايات المتحدة الأمريكية. الحقيقة أن الغرب لا يسعى للبحث العلمي عن مصدر الفيروس ومن الملام في انتشاره على مستوى العالم، بل يحاول استثمار الكارثة لأغراض سياسية، فالولايات المتحدة التي تتهم روسيا والصين باستثمار المساعدات الإنسانية الضرورية لأغراض سياسية، تستثمر هي الأخرى الحدث لأغراضها السياسية، ولكن ليس عبر مد يد العون وتقديم المساعدات والخبرات الطبية، بل عبر نشر الأكاذيب واستثمار أرواح الأبرياء وتعريض الملايين للخطر بسبب إجراءاتها المتخلفة، فتقيم تعامل دول العالم مع هذا الوباء أمر ضروري على ألا ينحصر في التجربة الصينية، بل يجب تقييم الجميع وذلك لمصلحة الجميع.

فمقال السيد فيرجانو المنشور قبل ظهور فيروس كورونا بعدة سنوات كان يستهدف الصين وهو جزء من حملة كبرى تدار من الولايات المتحدة، وكغيرها من حملات التضليل فهي تحتاج لآلية قضية مهما كانت صغيرة ليجري تضخمها واستثمارها، ولوضع المزيد من العقبات أمام الصين وغيرها من القوى الصاعدة، المشكلة اليوم أن الأرض تهتز تحت الجميع والهجوم الذي يجري ضد الصين لن يكون كافياً لرأب الصدوع في الغرب.

وصولاً إلى مطالبة الروح العامة بأن يستمر العرض، ليصطف عشرات الآلاف في فيلادلفيا بالشوارع للتعبير عن فرحتهم بالموكب، مما وفر للمرض فرصة مأساوية للانتشار... فبعد عشرة أيام فقط، توفي أكثر من 1000 شخص من سكان فيلادلفيا، وأصيب 200 ألف آخرين بالمرض. ويذكر الكاتب أحداث أخرى شبيهة جرت في بيتسبرغ ونيويورك. يذكرنا هذا الأمر بسلوك الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه وباء فيروس كورونا المستجد مؤخراً قبيل وفي بداية انتشاره داخل البلاد، ورغم المدة الزمنية التي كانت أكثر من كافية للتحضير والتجهيز لمواجهة الوباء، قامت الإدارة الأمريكية بالاستخفاف به والتغاضي عنه، وكما جرى منذ مئة عام في العرض الجماهيري في فيلادلفيا، عمدت الإدارة الأمريكية هذه المرة إلى استمرار الحملات الانتخابية والتصويت، لتصب الولايات المتحدة المركز الأول للوباء على مستوى العالم بتعداد مصابين نحو 750 ألفاً، والوفيات التي تقارب 40 ألفاً. ورغم تجربة الولايات المتحدة السابقة، إلا أنها لا تزال تعمل بنفس العقلية، عبر وضع المصالح السياسية والاقتصادية لفئة ضيقة فوق مصلحة شعبها وصحته.

استهداف الصين ثابت أيضاً
الواقع الصحي المتردي في الولايات المتحدة ليس الثابت الوحيد، بل استهداف الصين بات أيضاً بدأ ثابتاً في سياسة الولايات المتحدة التي توجه سياسة الغرب عموماً، فالتحريض الواضح للرأي العام ضد الصين ليس جديداً، ففي مقال لـ دان فيرجانو نُشر بمجلة «ناشيونال جيوغرافيك» عام 2014 بعنوان «يقول مؤرخون بأن

في الحقيقة تسمية «الإنفلونزا الإسبانية» بهذا الاسم لم تكن أبداً إشارة إلى مصدره، بل بسبب تقشي الفيروس بشكل كبير في إسبانيا، وهذا يختلف كلياً عن ما يجري اليوم، ففي حالة «الإنفلونزا الإسبانية» كان يعتبر نوعاً من التعاطف مع الظروف القاسية التي شهدتها إسبانيا بسبب الفيروس، بينما تجري اليوم محاولة إصاق اسم الصين بكوفيد-19 في محاولة لتحميلها مسؤولية لا انتشاره فحسب بل ظهوره أيضاً.

ثم ينطلق الكاتب إلى ذكر عدد من الأحداث والمقاربات، سنذكر واحدة منها لتوضيح وجهة نظره: جرت الكثير من الأخطاء في 1918، بدءاً - على سبيل المثال - من فيلادلفيا، حيث أن الحكومة المحلية فشلت تماماً في الاستجابة لمتطلبات الأزمة الصحية العامة، فمدير الصحة العامة والجمعيات الخيرية، الدكتور ويلمر كروسن، كان مخلصاً للإدارة السياسية في المدينة، فممن البداية قام بالاستخفاف بخطورة الوباء، مطمئناً الناس بأن مكتبه «قام بحصر المرض في حدوده، وبهذا نحن متأكدون من نجاحنا. لم يتم تسجيل أية حالة وفاة، لذا ومهما كان شعوركم، لا تقلقوا». وحينما بدأت الوفيات بالتصاعد، أصّر كروسن على أنه لا داع للقلق، فهو ليس «الإنفلونزا الإسبانية» بل «بضعة حالات من الإنفلونزا التقليدية المعروفة أو الكريب... بدءاً من الآن سيبدأ المرض بالانحسار».

بعد ذلك، في 18 أيلول، نظمت المدينة عرضاً كبيراً لدعم «حملة قرض الحرية الرابع». كانت هذه الأيام تشهد ارتفاعاً كبيراً بتورط أمريكا في الحرب العالمية الأولى. فتجبر الحكومة الفيدرالية المواطنين وتخجلهم على الامتثال: من قانون الفتنة الذي منع التدخل في شؤون بيع سندات الحرب،

يبدو الواقع الصحي في الولايات المتحدة الأمريكية مشابهاً لما كان عليه الحال من 100 عام، فيجري حديث في الصحافة اليوم للتذكير كيف كافحت الولايات المتحدة وباء الإنفلونزا الإسبانية، وتظهر هذه المقاربة تشابهاً كبيراً بين الحدين وعلى الرغم من المدة الطويلة التي تفصل بينهما.

■ يزن بوظو

100 عام لم تغيّر الكثير

كتب جوشوا زابنتز مقالاً في مجلة السياسي «Politico» بعنوان: «أكاذيب كثيرة، وعلاجات مزيفة، وأسرة غير كافية: ماذا بإمكان كارثة الإنفلونزا الإسبانية أن تعلمنا عن فيروس كورونا». ويجري خلالها ذكر أحداث تطور الوباء الفيروسي منذ نشأته إلى ذروته، بالتوازي مع التجارب الحكومي الأمريكي له، منتقلاً بعد ذلك إلى مقاربة تلك الأحداث مع مجريات اليوم وكيفية تعامل الإدارة الأمريكية مع «كوفيد-19». من الملفات بالأمير، أن الكاتب بدأ بالإشارة إلى أن الانطلاقة الأولى لفيروس الإنفلونزا الإسبانية قد بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية أثناء تعبئتها للحرب العالمية الأولى، وتحديداً في أحد معسكرات مقاطعة كانساس، حيث بدأت تظهر على الجنود أعراض المرض من سعال وحمى وقشعريرة وغيره. ويشير إلى أن «الإنفلونزا الإسبانية -سيئة السمعة- هي تسمية خاطئة للبلاء، الذي بدأ على الأرجح في الولايات المتحدة، ولكن ومع انتشار القوات عبر أوروبا، حصد الفيروس حياة 21 مليون شخص على مستوى العالم، بما في ذلك أكثر من 600 ألف أمريكي».

كما جرى منذ مئة عام في العرض الجماهيري في فيلادلفيا عمدت الإدارة الأمريكية هذه المرة إلى استمرار حملات الانتخابات لتصبح الولايات المتحدة المركز الأول للوباء على مستوى العالم

الولايات المتحدة التي تتهم روسيا والصين باستثمار المساعدات الإنسانية لأغراض سياسية تستثمر هي الأخرى الحدث لكن ليس عبر مد يد العون وتقديم المساعدات بل عبر نشر الأكاذيب واستثمار أرواح الأبرياء.

الصورة عالمياً



• استغرق الاقتصاد الأمريكي أربعة أسابيع فقط للقضاء على جميع المكاسب الوظيفية تقريباً التي حققها في آخر 11 عاماً، وذلك بضغط من الوضع الاقتصادي المتنازم أساساً وعجزه وباء فيروس كورونا المستجد.



• قال الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب: إنه بالرغم من سياسة العقوبات التي انتهجتها إدارته ضد روسيا، إلا أنه تمكن من المحافظة على علاقات جيدة مع موسكو.



• أعلن الرئيس الروسي عن إلغاء العرض العسكري يوم 9 أيار في موسكو بمناسبة حلول الذكرى 75 للنصر على ألمانيا النازية في الحرب الوطنية العظمى وتأجيله إلى موعد آخر بسبب تفشي وباء فيروس كورونا المستجد.



• قال مدير صندوق إنقاذ منطقة اليورو، كلاوس ريجلينج: إن أوروبا ستحتاج إلى 500 مليار يورو أخرى من مؤسسات الاتحاد الأوروبي، لتمويل تعافي اقتصادها من تداعيات فيروس كورونا.



• كشفت تقارير إعلامية أمريكية أن الدين العام الأمريكي سيبليغ مستويات قياسية خلال السنة الجارية لم يعرفها منذ عام 1945 وذلك من جراء الأزمة الناتجة عن تفشي فيروس كورونا «كوفيد-19».



• تمت اليوم الأحد إزاحة الستار عن منظومتي الرادار الاستراتيجيتين «خليج فارس» و «مراقب»، بحضور القائد العام للجيش الإيراني للدفاع الجوي عبدالرحيم موسوي.

عندما يعرج جمل الغرب من شفتيه



يقول المثل الصيني: لا يمكن إيقاظ شخص يتظاهر بالنوم، والغرب الذي يتظاهر بعدم دقة تقييمه للأزمة الصحية يشن حملة كان بداها منذ زمن ضد الصين، عسى يستطيع إقناع المجتمعات الغربية بعدم مسؤوليته عن آثار الجائحة الذي وصفها البنك الدولي بأنها لن تؤثر في العمليات التجارية والتوظيف وحسب، لكنها ستؤدي إلى تغيرات اجتماعية وسياسية عميقة.

■ عماد بيضون

الغرب لا يستطيع قيادة الأزمة لكنه يستسهل الهجوم على الصين، في الوقت الذي يتشاجر مندوبو الحكومات الغربية في شنغهاي على التوريدات الصحية الصينية، وتعمل الحكومات الغربية ضمن حملة منسقة لتشوية الدور الصيني في قيادة الأزمة الصحية والاقتصادية العالمية، فشن الرئيس الأمريكي ورئيس الوزراء البريطاني والرئيس الفرنسي هجوماً حاداً ضد الصين واتهموها بأنها أخفت معلومات وتستر على بداية انتشار الوباء، بل تصل الاتهامات لاتهام الصين بإنتاج الفيروس مخبرياً، ووصلت الاتهامات إلى منظمة الصحة العالمية - والتي لا يخفى على أحد بأنها كمثيلها من أغلب المنظمات الدولية تعمل تحت القيادة الغربية - بأنها مرهونة لإرادة الصين.

قال المتحدث باسم رئيس الوزراء البريطاني: إن العلاقات مع الصين لن تعود لسابق عهدها، وقبل التوقف عند هذا التصريح يجب التذكير بأنه وعلى الرغم من الهجوم عليها، تستمر الصين حتى اللحظة بتوفير الإمدادات الطبية الطارئة لأكثر من 140 دولة ومنظمة دولية، وصدرت

التمويل الهائل، كل هذه التفاصيل، يضاف إليها تحسن وتوطد العلاقات الصينية الروسية، دفعت الدول الغربية لبدء حملة تشوية كبرى ضد الصين، بدأت قبل الجائحة لترتدي ثوباً جديداً في كل مرة، ولتكون قضية الإيغور حياً والتببت حيناً آخر، مروراً بتايوان وهونغ كونغ وحقوق الإنسان... لن تنتهي هذه الحملة بسهولة. فالإعلام الغربي يردد اليوم بأن الغرب هو من صنع الصين وهو قادر على تدميرها، وما تفعله وسائل الإعلام هذه ما هو إلا تضخيم صرخات مكبوتة لقادة العالم الغربي، وبغض النظر ما هي الأوراق التي يمسك بها الغرب اليوم، ومدى تأثير هذه الأوراق على التطور الصيني، إلا أن هذا البلد الآسيوي «اقترب ذنباً» بلا شك. أن تقبل دول العالم رضوخها للغرب هو «أخلاقٌ حميدة» لكن أن «تتطاول» المستعمرات السابقة لا لأن تنافس وحسب، بل وتبتكر وتسبق «قادة العالم» فهو ما يرى الغرب أنه فعل يستحق العقاب، ويثبت بهذا النوع من الممارسات أن مساندته للتطور البشري والتقني مشروطة بأن تكون تحت سيطرته المباشرة ولا تهدد أرباحه الكبرى.

الدول في قعر المنحنى على القيم الأقل، وعلى هذا الأساس تم توزيع الصناعات حول العالم، اعتقدت الشركات الغربية حينها أنها تستطيع التحكم بعوائد القيمة المضافة حتى لو انتقلت الصناعات الكبرى إلى الصين، لكن التمني شيء والواقع شيء آخر. فاستطاعت الصين كسر «منحنى الابتسامة»، جرت في السنوات العشر الأخيرة تحولات كبرى، أساسها سعي الصين لزيادة حصتها من سلاسل القيمة العالمية، والخروج من إطار كونها مركزاً للإنتاج منخفض التكلفة بأجور منخفضة. وقد تم هذا بالدرجة الأولى عبر السبق التكنولوجي الصيني الذي يزد من حصة الصين في القيمة المضافة المنتجة عالمياً... وما وصول الصين إلى المركز الأول عالمياً في عدد براءات الاختراع إلا أحد دلائل انتقال الصين وتموضعها في موضع أعلى في سلاسل القيمة العالمية، حتى أصبحت شركات التكنولوجيا الغربية مرتبطة بالإنتاج والتكنولوجيا الصينية، وليس مشغلاً لها... كما توضح تقنية الجيل الخامس، هذا عدا عن توسع دور الصين التجاري والتمويلي الذي يظهر في مشروع الطريق والحزام، وفي صدارة البنوك الصينية ودورها

المصانع الصينية بين 10 آذار وحتى نيسان الجاري، أكثر من 7 مليارات كامنة، وحوالي 56 مليون لباس واقٍ و20 ألف جهاز تنفس صناعي، وساهمت هذه التوريدات بإنقاذ حياة الملايين حول العالم. وللمفارقة يبدو أن الهجوم على الصين يتناسب طردياً مع الشحنات القادمة منها. بالعودة إلى تصريح المتحدث باسم بوريس جونسون، الذي لم ينخفض هجوم بلاده على الصين حتى خلال فترة وجوده في العناية المركزة، يحق لنا أن نسأل: ما هي هذه العلاقات الطيبة التي لن تعود؟ متى كانت علاقات أوروبا جيدة مع الصين؟ وكأننا لا نتذكر أن أوروبا كانت أكبر عقبة حاولت الولايات المتحدة وضعها أمام الصين. ولكن ما هو السبب العميق لهذا الهجوم الشرس ضد الصين؟

■ كسر سلاسل القيمة المضافة

منذ مطلع القرن الماضي تحول الإنتاج العالمي لصيغية جديدة تُسمى سلاسل القيمة المضافة العالمية، ورسم للسلاسل منحنى يُسمى «منحنى الابتسامة»، حيث تحصل الدول التي تكون على زاوية الابتسامة على أكبر نسبة من القيمة المضافة في الإنتاج، بينما تحصل

سلاسل التوريد الرأسمالية:



عبر التاريخ، انتشرت معظم الأوبئة جغرافياً من خلال نمطي حركة شائعين لتحرك الإنسان لمسافات طويلة: الحرب والتجارة. لكن وقت انتشار هذه الأوبئة قد تغير بشكل كبير مع صعود الرأسمالية التي سرعت بشكل مطرد انتشار الأوبئة والأمراض.

■ بقلم: كيم مودي*
تعريب وإعداد: عروة درويش

في العصور الوسطى، استغرق انتشار الموت الأسود «طاعون دبلي» قرابة العقد عبر طريق الحرير والغزو المغولي لأوروبا، ثم سنوات أخرى للانتقال من صقلية إلى بريطانيا وما بعدها من خلال طرق التجارة وحركة الجيوش خلال حرب المائة عام. لكن مع تثبيت الرأسمالية لأقدامها انتشرت «الأنفلونزا الإسبانية» من إسبانيا خلال أشهر: إلى فرنسا وبريطانيا منتصف حزيران، وإلى الولايات المتحدة وكندا في أيلول. لقد تبع الانتشار إلى حد كبير خط المعارك وحركة الجيوش والعمليات اللوجستية العسكرية خلال الحرب العالمية الأولى. أما في الحقبة الحالية، فلم يستغرق فيروس كورونا سوى أيام لينتشر من ووهان إلى بقية المدن الصينية التي تبعد مئات الكيلومترات. ولم يستغرق سوى أسبوعين للخروج من حدود الصين - بشكل متسق مع سلاسل التوريد الكبرى من خلال طرق التجارة والسفر الجوية - إلى المقاطعات الصناعية في شرقي آسيا، ومنطقة الشرق الأوسط المنتجة للنفط التي مزقتها الحرب، والبلدان الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية والبرازيل. بحلول 3 آذار كان قد ضرب 72 دولة، متبعاً طرق سلاسل التوريد، ليتخطى في البدء معظم إفريقيا وأمريكا اللاتينية، رغم وصوله فيما بعد إلى تلك البلدان أيضاً ليضع مخاطر أكبر على النجاة.

على طول الدوائر الرأسمالية
في كتاب «قوة المرونة»، كتب البروفسور

يوسي شيفي: «إنّ الترابط المتزايد للاقتصاد العالمي يجعله أكثر عرضة للعدوى. يمكن للأحداث المعقدة، سواء الطبية أو المالية، أن تنتشر من خلال الشبكات البشرية المرتبطة غالباً بشكل وثيق بسلاسل التوريد». وفقاً لتقديرات شركة «Dun & Bradstreet» للإحصاء: لدى 51 ألف شركة حول العالم مورد أو أكثر في ووهان، ولدى 938 من أصل أثنى 1000 شركة في العالم مورد أو أكثر في منطقة ووهان. التركيز الشديد في العقود الثلاثة الماضية على «الإنتاج الخالي من الهدر» و«التسليم في الوقت»، ومؤخراً «المنافسة القائمة على الوقت»، جنباً إلى جنب مع تحديث البنية التحتية للنقل والتوزيع، هي المسؤولة عن تسريع انتشار الفيروس. ورد في تقرير لمركز جونز هوبكنز في إيطاليا: «عند التفكير في سلاسل التوريد لدينا - أو في طريقة إنتاج البضائع الصناعية - فالأوروبيون مدمجون بعضهم ببعض أكثر مما يتخللوا. إن عانت إحدى الدول الأوروبية بشكل حاد، فالمشكلة ستنتقل بسرعة هائلة إلى الجميع». يُفسّر هذا أنّ خريطة تركّز مناطق انتشار العدوى في الولايات المتحدة تطابق وتعكس خرائط معهد بروكينغز لتركّز التصنيع ومراكز النقل والتخزين. هذا دليل آخر على أنّ فيروس كورونا قد انتقل عبر دوائر الرأسمال والعمرالة الموجودة ضمنها، وليس عبر انتقال «مجتمعي» عشوائي.

الدوائر القصيرة

إنّ النقص الحاد في معدات الحماية الشخصية في الكثير من البلدان، وتحديدًا كمادات N95 المزودة بمنافس والضرورية لعمال الرعاية الصحية، هو نفسه نتيجة عقود من نقل الإنتاج

يمكن للأحداث
المعقدة سواء
الطبية أو المالية
أن تنتشر من خلال
الشبكات البشرية
المرتبطة غالباً
بشكل وثيق،
بسلاسل التوريد

للخارج. قامت شركات مثل 3M وهوني- ويل وكيمبرلي- كلارك بتحويل إنتاجها إلى الصين وغيرها من البلدان منخفضة الأجور بغرض وحيد هو تحقيق أرباح أعلى. وثقت الواشنطن بوست أنّ 95% من الكمادات الجراحية مصنعة خارج الولايات المتحدة، في أماكن مثل: الصين والمكسيك. وكتيجة لهذا أعلن أحد الموزعين الرئيسيين للمعدات الطبية في آذار: «لن تتوفر كمادات N95 قبل نيسان - أيار. الكثير منها يصنع في الصين وسيكون هناك تأخير إضافي». إنّ إخفاق الولايات المتحدة وغيرها من البلدان في إنتاج ما يكفي من معدات الطوارئ الطبية سببه أنّ شركات مثل 3M يمكنها أن تعظم ربحها بشكل مهمل ولا أخلاقي. ولهذا فتأثير الفيروس كان انتقامياً عبر ذات طرق الإنتاج وسلاسل التوريد المعقدة.

لنعصر العمال

إنّ استجابات الحكومات الغربية، وتحديدًا في الولايات المتحدة، كانت مصممة لإنعاش الاقتصاد بالطريقة الوحيدة التي يعرفها السياسيون النيوليبراليون و«خبراء» إدارة ترامب: إعانة قطاع الأعمال وتخفيض تكاليفه. فعلاوة على انحياز حزمة «تحفيز» ترامب الواضحة للأعمال بقيمتها البالغة 2 ترليون دولار، شمل رد فعل الحكومة الداعم للأعمال حتّى العمال للبقاء في أعمالهم، جنباً إلى جنب مع تسونامي تحرير الأعمال من التشريعات المقيدة لها. إنّ عزم وزارة الأمن الداخلي - وليس مركز التحكم بالأوبئة - على تقرير من يجب أن يتابع العمل بوصفه عمالة «جوهريّة» كان كاسحاً جداً بحيث شمل عملياً كامل العمالة المحركة للربح الرأسمالي. رغم أنّ وزارة الأمن الداخلي، بغير قصد منها، قد ذكرتنا بمدى أهمية الطبقة العاملة بأكملها لاستمرار المجتمع بفاعلية سواء في الأوقات الجيدة أو السيئة. ينطبق هذا على جميع قطاعات الأعمال ومن

ضمنها تلك المتطورة تقنياً مثل: «أمازون» التي أعادوا علينا مراراً بأنّ الروبوتات تقوم بجميع الأعمال فيها. ففي الوقت الذي يحتج فيه عمال أمازون وبقاء حوالي 30% منهم في المنزل، تحاول الشركة أن توظف الآلاف لملء الفراغ. وفقاً لما ذكرته صحيفة النيويورك تايمز: «رغم تطورها التكنولوجي الهائل، تعتمد أمازون في أعمالها للتجارة الإلكترونية الضخمة على جيش من العمال الذين يعملون في المستودعات التي باتوا يخشونها الآن لامتلائها بفيروس كورونا». سعياً لتخفيف «عبء» «أو تكاليف» التشريعات عن مجال الأعمال أكثر، قامت وكالة حماية البيئة بتعليق تطبيق جميع تشريعات حماية البيئة «وذلك بالرغم من أزمة المناخ الجارية». في الوقت الذي قامت فيه إدارة سكك الحديد الفدرالية بإصدار «تنازل طوارئ» عن العديد من أنظمة السلامة. والأهم: أنّ «مجلس علاقات العمال الوطني NLRB» قد علّق جميع انتخابات التمثيل النقابي، حتّى التي تتم منها عبر البريد الإلكتروني. كما أصدرت وكالة أمن الناقلين بالمحركات الفدرالية «إعفاءً» من قيود ساعات العمل لسائقي المركبات التي تنقل شحنات طوارئ». وبالتأكيد يعني هذا ساعات عمل أطول على الطريق. الألتحة التي أصدرتها الوكالة لتحديد بها معنى «طوارئ» كانت شاملة جداً، بحيث أدرجت المواد الخام والوقود والورق ومنتجات البلاستيك بالإضافة للمعدات الطبية. طلب من سائقي الشاحنات الذين يدخلون ويخرجون من مدينة نيويورك، مركز الفيروس في الولايات المتحدة، أن يستمروا بعملهم كالمعتاد وأن يتأكدوا من إبقاء «مسافة اجتماعية» ومن غسل أيديهم.

بطالة وركود ولا مساواة

هذه الصورة ستتغير بسرعة دون شك مع

نشرت الفيروس ووحدت العمال

نيويورك فنظموا المطالبة بإجازات مرضية ولعبوا دوراً هاماً في إجبار سلطات المدينة على إغلاق المدارس.

عمال نظافة بيتسبورغ توقفوا عن جمع القمامة مطالبين بالمعدات. جزء من عمال أونتاريو الكندية قاموا بالمثل مطالبين بمعدات حماية ويفرض تعبئة النفايات العضوية في أكياس قبل جمعها. رفض سائقو حافلات ألاباما القيادة في الطرق الاعتيادية حتى توافق إدارتهم على تزويدهم بالمعدات، ووقف تحصيلهم للأجرة ومنح إجازات مرضية مدفوعة للمصابين بالفيروس.

تعلم طرق جديدة للصراع

ساعد انتشار الفيروس على كشف مدى اتصال أماكن العمل بشبكات متعددة. يحاول تراب إبقاء الاقتصاد قائماً عبر جعل وزارة الأمن الداخلي تعرف «الجوهريين» من العمال بشملها جميع العمال. وضح هذا أن دوائر الرأسمال والعمل تربط العمال حول العالم وحول المدن.

إن عمال كمادات N95 الصينيين مرتبطون بممرضات نيويورك وعمال أمازون في إيلينوي وبسائقي حافلات شيكاغو، والجميع مرتبط ببعضه البعض. أفعال العمال، حتى المحدود منها، يمكنها أن تؤثر أبعد أماكن عملهم في إطار هذا النظام الاقتصادي.

لا شيء يمكن أن يتم بدون العمال، لا الإنتاج ولا الخدمات. ومثلما ساعدت دوائر الرأسمال والعمالة على الانتشار السريع للفيروس، يمكن كذلك لأفعال العمال المتصلة أن تربط الجهود لإنشاء نظام جديد لعلاقات القوى

الطبقية في فترة ما بعد الوباء. يتفق المعلقون: «لن تبقى الأمور على حالها». ستكون هناك تغييرات كبرى دون شك، لكن إن لم تكن هذه التغييرات مدفوعة من الأسفل عبر أفعال الأغلبية، عندها ستكون جميع التغييرات هادفة لتضمن «بقاء الأوضاع على حالها». ستغير الشركات شكلها ويكثر الدمج ويتم ترشيح سلاسل التوريد وتخفيض القوى العاملة، وستستمر الأموال الحكومية بالصّب في خزائن الشركات وتنتعش الأرباح. لكنهم لن يغيروا امتيازات الإدارة ولن يغيروا حملة الأسهم. ستتفق كلتا حكومتَي الليبراليين والمحافظين - على السواء - الأموال على الطريقة الكينزية زمن الحرب من أجل تعزيز أرباح الشركات.

لكن هل سيعوض هذا ملايين العمال عن المداخل التي خسروها؟ هل سيمكنهم من التمثيل النقابي؟ هل سيعيد حتى تشريعات السلامة والبيئة التي أزيحت؟ والأهم: هل ستحضرنا بخطوات جديّة للوباء القادم أو للآزمة المناخية المشرفة؟

ما لم يكن هناك صعود هائل من الأسفل، فإن علاقات القوة المتأصلة في علاقات الإنتاج الرأسمالية وتوسيعها عبر «المجتمع المدني» والحكومة، ستكرر ما حدث في 2008. الأمل الوحيد، وهو الذي بات ممكناً أكثر من أي وقت مضى، هو قيام العمال «الجوهريين» بعد وصولهم لهذه المرحلة بخلق معادلة توازن جديدة في القوة، وعالم صحي مستدام. علينا أن نقبل الطاولة على من يولون الربح أهمية أكبر منا.

*كيم مودي: كاتب وصحافي نقابي. ناشط بارز في مجال إعادة النقابات للعمال وسحبها من الهياكل التابعة للشركات. أسس منظمة «ملاحظات العمال». باحث رئيس في وحدة العمل في جامعة هيرتفوردشاير. له عدة كتب منها: «تعويض الإصابة للجميع»، و«الهجرة الداخلية والعمل المنظم».



نقابية بتوفير هذين الطلبين، واستطاع عمال البريد عبر نقاباتهم الحصول على أسبوعين مدفوعي الأجر إن أصيب أحدهم أو أحد أفراد عائلتهم بالفيروس. لكن عمالاً آخرين اضطروا للمضي خطوة أبعد. ضرب عمال نقابة UFCW للتوصيل وبيع التجزئة والتخزين في متاجر بقالة أوهايو مطالبين بإجازات مرضية مدفوعة. وكذلك فعل عمال نقابة تيمستر في متاجر كروغر في ممفيس، وتبعهم في فعلهم عمال توصيل الطعام على طول الولايات المتحدة، مطالبين بإجازة مدفوعة للذين يعانون من ظروف صحية. كما قام عمال أمازون في ستاتن آيلاند بالتظاهر وعمال منشأة شيكاغو بالاعتصام، ما دفع أمازون إلى منح عمال المخازن إجازات مدفوعة الأجر. كما قام خمسون من عمال الدواجن غير المنظمين في جورجيا بالتظاهر رافعين شعار: «لقد تعبنا من تعريض حياتنا للخطر لأجل الدجاج». رفض نصف عمال جنرال ديناميك لبناء السفن العمل عندما أصيب أحد زملائهم بالفيروس.

تظاهر عمال فيات - كرايسلر في ميشيغان وأونتاريو مطالبين بإغلاق مصانعهم. توقف عمال قطع الغيار في أميركان - أكسل عن العمل بدورهم مطالبين بالعتلة. أما عمال جنرال إلكتريك فلم يكتفوا بالمطالبة بمعدات الحماية وحسب، بل بأن تحول الشركة إنتاجها الاعتيادي وأن تستخدم مصانعهم لإنتاج منافس التهوية اللازمة لضحايا فيروس كورونا.

ومن الطبيعي أن نرى بأن عمال أمريكا الأكثر تنظيماً: المدرسون، قد احتلوا الصدارة. انطلق مدرسو شيكاغو مع عمال الرعاية الصحية في مظاهرات مشتركة تطالب سلطات المدينة بفرض إجازة الـ 15 يوماً وبإيصال الطعام للمنازل. طالب مدرسو لوس أنجلوس بدورهم بروتات أزمات أسبوعية للآهل كي يتمكنوا من البقاء في المنزل مع أطفالهم. أما مدرسو

يمكن السيطرة عليها بالنسبة للكثيرين، لكنّ تداعياتها ذات أثر وحشي على الفقراء والضعفاء والمهمشين من أفراد المجتمع. ومن بين الأكثر تضرراً هم الموجودون في أدنى أو بالقرب من أدنى سلاسل توريد الغذاء في البلاد - عمال المزارع وعمال المخازن على طول البلاد ممن يقطفون وينقلون محاصيل البلاد ذات الطابع الموسمي. غالبية هؤلاء العمال هم من المهاجرين غير المسجلين رسمياً. ومن المثير للسخرية أنه تم الإعلان عن كونهم عمالاً «جوهريين»، مما يشير إلى أن الاقتصاد يعتمد على بقائهم في أماكن عملهم، وهو ما يجعلهم معرضين للإصابة بالفيروس.

الصراع الطبقي في وقت الوباء

بالنسبة لغالبية العمال حول العالم اليوم، هناك قضيتان تحتلان الساحة: عتلة مدفوعة الأجر، ومعدات حماية شخصية. الأمران اللذان يختصران الصراع الطبقي في وقت الوباء. ضمنت حزمة الكونغرس للعمال الحصول على إجازة مدفوعة الأجر لمدة أسبوعين للمصابين بالفيروس، لكن فقط للذين يعملون في الشركات التي يبلغ عدد عمالها أقل من 500 عامل. يستبعد هذا قرابة نصف عمال القطاع الخاص، كما ليس هناك أمر يخص معدات الحماية.

العمال من مراكز الاتصال وخدمات التوصيل والبريد والمستشفيات والسكك الحديدية وغيرها يطالبون بكلتا العتلة والمعدات من أرباب عملهم الذين يتحدثون عن السلامة دون أن يوفرُوا لعمالهم أي شيء من أسبابها. طالب العمال في القطاعات المختلفة بعروض

تباطؤ التجارة العالمية وإجبار المزيد والمزيد من النشاطات على التباطؤ أو التوقف تبعاً للمرض و«المسافة الاجتماعية» والحظر والعزل الذاتي. فمن جهة، لن يملك ملايين العمال خياراً سوى العمل لساعات أطول مخاطرهم بالإصابة بالعدوى، بينما سيواجه ملايين العمال الآخرين البطالة والفقر. وضع العمال في هذا النظام سيسوء إن عملوا وإن لم يعملوا.

مع الانخفاض المفاجئ في الوظائف والذي يفوق ما حدث عام 2008، تقدّر مؤسسة سياسات الاقتصاد بأن أصحاب قرابة 20 مليون وظيفة سيفقدونها بحلول تموز. هناك بالفعل 10 ملايين عامل قد قدموا طلب ضمان بطالة في وقت مبكر من نيسان. قدرت النيويورك تايمز بأن معدل البطالة هو عند 13% وهو المعدل الرسمي الأعلى منذ الكساد الكبير في الثلاثينات. علاوة على ذلك، وكما يقول الاقتصادي مايكل روبرتس: هذا قد يكون مجرد بداية ركود عالمي أعمق.

ومع ذلك، فإن حقيقة أن الكثيرين سيستمررون في العمل لدى أرباب العمل في القطاع الخاص خلال الوباء تذكرنا بأميرين: الرأسمال يرغب بالاستمرار بتحقيق الأرباح بالاعتماد على عملهم، وأن «الإكراه الصامت للعلاقات الاقتصادية» الذي يواجهه العمال المكروهون على العيش «من الراتب إلى الراتب» لا تزال قائمة وحية حتى خلال هذه الأزمة الصحية المميتة.

وفي حين أنه يحلو للبعض أن يقولوا: بأن فيروس كورونا لا يميز بين الطبقات، فإن أثره في الحقيقة يتميز وبشدة. في نيويورك التي تفتش فيها الفيروس، قالت النيويورك تايمز في تقرير لها: «19 من أصل 20 شخص ممن كانت اختبارات إصابتهم بالفيروس سلبية هم من قاطني المناطق الثرية». شرح خبير في مركز جونز هوبكنز لموارد فيروس كورونا: «رغم أنها محبطة، فإن التداعيات الاقتصادية للمسافة الاجتماعية

السينما واشتراكية القرن الواحد والعشرين



لا تملك المنظومة الرأسمالية الوسائل الضرورية لمكافحة وباء كورونا، ولا تستطيع التوقف عن شن الحروب والتسبب بالآزمات الاقتصادية وتجويع الشعوب، ولكنها تملك أموالاً طائلة لصرفها على مباريات سينمائية- تلفزيونية خَلبية.

■ آلان كرد

متقفو الأفق المغلق

هكذا، الأفق مغلق في وجه السينما الرأسمالية وجمهورها المجاني في البلدان الطرفية التابعة لدرجة لا تستطيع معها أبداً تصور اشتراكية القرن الواحد والعشرين! وكل تصوراتها رجعية تعود بالتاريخ إلى الوراء، ولا تستطيع التقدم إلى الأمام قيد ميليمتر واحد فقط! ويقف في هذا الطابور متقفو نفس الأنظمة الذين يرددون النغمة نفسها، ولكن بأسلوب الجمهور المجاني الذي يردد أفكاراً لا يعي محتواها.

يمكننا قراءة هذا الأفق الذي انغلق في وجه الرأسمالية بشكل واضح من خلال الأفكار المعروضة في الأفلام السينمائية والبرامج التلفزيونية الأخيرة. إذ تتفق تلك الطروحات وإن اختلفت بالشكل على فكرة رئيسية واحدة، وهي أن الاتحاد السوفييتي هو البديل للمنظومة الحالية!

أجل لقد انحدرت المنظومة الرأسمالية ومثقفوها العميان إلى درك «السلفية»، ويقف آخرون على رؤوسهم يستطيعون تصور عام 1991 ولكنهم عاجزون عن تصور حزيران 2020، فما بالك بعقد كامل أو قرن كامل وإلى الأمام؟

سوبرمان الأحمر

بدلاً من «كانساس» الموطن الأصلي لشخصية سوبرمان، تصبح أوكرانيا السوفييتية موطناً له في العام 1950 عشية اندلاع الحرب الكورية وتصادد الحرب الباردة، سوبرمان الأحمر الذي سبب حالة من الذعر والهلع في الولايات المتحدة. بتاريخ 17 آذار 2020، أطلقت المؤسسات السينمائية الأمريكية الكبرى فيلم «سوبرمان: الابن الأحمر» الفيلم الذي يفتتح لقطته الأولى بصورة لسوبرمان وله عيون

الشیطان «الشیطان رمز يدل على الشر في ثقافة العديد من شعوب العالم»، وتحت قيادته الدبابات الشيوعية T52، ويظهر في الفيلم بطلاً فردياً للجماهير السوفييتية، حاملاً على صدره شعار المطرقة والمنجل، وهو سلاح ستالين الجديد!

الفيلم مخصص للسخرية من ستالين والاتحاد السوفييتي، ولم يوفر جهداً في تحقير العمل الجماعي مقابل تمجيد الفردانية، في المقابل وضع القائمون على هذا الفيلم شخصية سوبرمان «المشهورة في العالم» في مواجهة مع ستالين، حيث أصبح سوبرمان زعيماً للاتحاد السوفييتي بعد قضاؤه على «الديكتاتور ستالين». والفيلم مليء بشتى الإشارات والرموز ضمن هذا الخط.

انطلاقاً من مقولات هذا الفيلم الذي بدأ التخطيط لصناعته عام 2013 وأنجز عام 2019 بملايين الدولارات، نتساءل: مما تخاف الرأسمالية؟ من العمل الجماعي؟ من ستالين؟ من الاتحاد السوفييتي؟ أم تخاف من أفول الفردانية التي قامت عليها الرأسمالية؟ أما متقفو الأنظمة في البلدان التابعة فلا أعرف مما يخافون بالضبط، إذ ليس لهم محل من الإعراب.

سأقضي على الشيوعيين!

من يستطيع حصر عدد الأفلام السينمائية المخصصة لمحاربة الشيوعيين حول العالم والتي عرضت منذ 2019 فقط؟

وإذا أضفنا إليها عدد البرامج التلفزيونية والأغاني والمسلسلات والأبحاث الجامعية والمواد لإعلامية والصحفية المختلفة حول العالم، سيصعب حقاً تحديد العدد الذي يتجاوز عشرات الآلاف بلغة واحدة فقط، إذ أصبحت مفردات الشيوعية والماركسية مادة يومية في الإعلام.

أجل، فسخونة المعركة وصلت إلى هذه الدرجة، وإذا تحدثنا عن الجبهة المعادية باللغة العربية فقط، سنذكر على سبيل المثال فضائية MBC2 الخليجية- الصهيونية التي تعرض الأفلام الأمريكية الهوليوودية، ويا للعجب يكاد لا يخلو فيلم واحد من



إن كان عمر
كومونة
باريس 70 يوماً
وعمر الاتحاد
السوفييتي
70 عاماً فكم
سيكون عمر
التجربة القادمة؟

فصول هذه الحرب، بطريقة الهجوم المباشر، أو بطريقة الرموز والإشارات والتلاعب بالوعي.

نضيف إليها الأفلام السينمائية التي تعرضها القناة الفرنسية الموجهة للبلدان العربية في المشرق والمغرب. وقناة ناشيونال جيوغرافيك العربية التي تواصل إنتاج وعرض وترجمة الأفلام الوثائقية التي تزور التاريخ.

وحمل فيلم كوري جنوبي جديد عنوان «معركة جانغساري»، الفيلم الذي يتحدث عن معركة خلال الحرب الكورية بشكل يستجدي العاطفة من المشاهدين، لن ندخل في تفاصيل الفيلم، ولكن سنعلق على جملة واحدة وردت في أحد المشاهد: سأقضي على الشيوعيين! صرفت ملايين الدولارات من أجل إقحام هذه الجملة في مشهد صغير، وسيأتي أحدهم ليقول: السينما حيادية. كلا إنها تعمل في السياسة حتى النخاع. أما متقفو الأنظمة فهم يرددون المقولات القادمة من المؤسسات الخليجية- الصهيونية والرأسمالية الفرنسية والأمريكية

وغيرها، ويسمون أنفسهم حياديين!

كلمة أخيرة

نفهم من كل ما سبق أن الرأسمالية خائفة من الاتحاد السوفييتي ومن ستالين بالتحديد، وتعتقد هي كما يعتقد متقفو الأنظمة عودة الاتحاد السوفييتي قريباً!

وكم تشبه هذه الطروحات موضوعة قديمة تداولتها أحزاب مختلفة عام 1917، وهي العودة إلى كومونة باريس! ولكن التاريخ ضربهم صفعة قوية، لم يرجعهم إلى الوراء إلى كومونة باريس، بل أخذهم إلى الأمام، إلى الاتحاد السوفييتي، إذ لا يمكن إعادة التاريخ إلى الوراء، وسيضربهم التاريخ مرة أخرى صفعة أقوى لأنه يسير إلى الأمام، إلى اشتراكية القرن الواحد والعشرين التي تستند على إنجازات المرحلة السابقة، وتبلور نموذجاً أكثر تطوراً، وأكثر قوة، وإن كان عمر كومونة باريس 70 يوماً وعمر الاتحاد السوفييتي 70 عاماً، فكم سيكون عمر التجربة القادمة؟

يوم التراث العالمي

■ قاسيون

وبالرغم من وجود يوم كهذا برعاية اليونسكو، إلا أن التراث العالمي يتعرض للتشويه والتدمير والنهب في العشرات من البلدان، ولم تملك اليونسكو الصلاحيات اللازمة لوقف التدمير والنهب الذي لحق بالمواقع الأثرية. تعرضت آثار أفغانستان إلى التدمير على أيدي المسلحين «تمثيل بوذا الضخمة» وتكفل الجيش الأمريكي بنهب وسرقة العديد من المواقع بعد 2001، وتعرضت آثار العراق إلى التدمير على يد داعش، مثل: تدمير ونسف المواقع التاريخية في الموصل وغيرها، وسبقهم الاحتلال الأمريكي الذي دمر الآثار قصفاً وسرق كميات هائلة، وخلال سقوط الموصل من حزيران 2014 وحتى شباط 2015، نهبت داعش ودمرت ما لا يقل عن 28 مبنى تاريخي وثقافي، فيما نهبت مبانٍ أخرى

تحتفل العديد من دول العالم يوم 18 نيسان من كل عام بيوم التراث العالمي، وهو يوم حدده المجلس الدولي للمباني والمواقع الأثرية للاحتفاء به كل عام برعاية منظمة اليونسكو ومنظمة التراث العالمي، حسب الاتفاقية التي أقرها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في باريس عام 1972.



من أجل بيعها في السوق السوداء. مثل: قلعة تلعفر وقلعة الموصل ومنازة النبي يونان «النبي موسى» وآثار قلعة الشراقات ومدينة نينوى الآشورية. وفي سورية تعرضت عشرات المواقع الأثرية للتدمير بسبب الحرب، ونهبت العديد من المواقع في عمليات قرصنة ولصوصية دولية. ودمرت داعش العديد من المواقع التاريخية، مثل: آثار الجزيرة ودير الزور وتدمر إضافة إلى تدمير تماثيل محمد الفراتي وإبراهيم هنانو وأبي العلاء المعري بقصد محو الذاكرة الوطنية والتاريخية للسوريين وتدمير التراث. وشمل التدمير القلاع والكنائس والأديرة والمساجد والأضرحة والمتاحف والشواهد التاريخية والأسواق القديمة والمدن القديمة والتلال الأثرية والجسور القديمة والمنارات والقصور، إضافة إلى سرقة وإتلاف عدد هائل من اللقى الأثرية.

كتاب عن شهداء الذكرى الخمسين للجلاء



صدرت في مدينة القامشلي الطبعة الأولى من كتاب وثائقي بعنوان «لمسات تأثير جدلية الواقع على الحياة المادية والفكرية» صيف 2018، من إعداد وتقديم المحامي إبراهيم داود كرد.

قاسيون

يوثق الكتاب حياة أحد قادة الحزب الشيوعي في محافظة الجزيرة في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين، وفصولاً من تاريخ الشيوعيين في الجزيرة، ونضال المنطقة ضد الاستبداد العثماني والاستعمار الفرنسي «انتفاضة 1913-1917 وثورة عامودا 1936»، وصولاً إلى استشهاد أربعة رفاق في احتفالات الذكرى الخمسين للجلاء العظيم عام 1996. في نيسان 1996، نظم الشيوعيون احتفالات جماهيرية كبيرة في جميع المحافظات بمناسبة الذكرى الخمسين للجلاء المجيد، واستشهد أربعة رفاق أثناء مشاركة وفد الحسكة في احتفالات دير الزور وهم: سليمان شيخ نور ومحمد إبراهيم وعبد الحميد زبير برو ومحمود كرد. كما يحتوي الكتاب فصولاً من فعاليات التشييع الجماهيري للشهيد محمود كرد في حي العزيزية في الحسكة «حي الشيوعيين» والشهداء الثلاثة في ريف

الحزب عام 1961 في عهد العمل السري، حيث كانت منطقة الأحبار السود البركانية خلف حي العزيزية مقراً لاجتماعات الشيوعيين السرية، وصولاً إلى تطوعه في العمل الفدائي إلى جانب المقاومة الفلسطينية واللبنانية عام 1982، واعتقاله أثناء احتفالات الجلاء أعوام 1987 و1994، وتمثيله للحزب في الدور التشريعي الرابع لمجلس الشعب 1990-1994، ودفاعه الجريء عن مطالب الجماهير ومطالب نقابته «نقابة المعلمين».

وبعد عام 2003، تحولت أضرحة الرفاق الأربعة «ضريح الشهيد محمود كرد في حي الصالحية في الحسكة، وضريح الشهيد سليمان شيخ نور ومحمد إبراهيم في قرية سفر/ ريف الدرباسية، وضريح الشهيد عبد الحميد زبير برو في قرية جولبستان / ريف الدرباسية» إلى مقرات لإحياء يوم الشهيد الشيوعي الذي كان يصادف 25 حزيران من كل عام في ذكرى استشهاد الرفيق فرج الله الحلو.

الدرباسية والكلمات التي أقيمت في التشييع وسجل التعازي، ومواد العدد الخاص من مجلة «مواسم» والعدد الخاص من جريدة «في سبيل الأرض والعمل»، والكلمات والقصائد التي أقيمت في التآبين مثل: قصيدة الشاعر الشعبي الراحل الرفيق من دير الزور فاضل حسون «أبو سلام» وشهادات الأصدقاء والفعاليات السياسية والاجتماعية وغير ذلك من المواد. وتحدث الفصول المخصصة عن حياة الشهيد محمود كرد حول انتسابه

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



في السابع عشر من نيسان 1946، عُمّت الاحتفالات الشعبية بيوم الجلاء كافة أنحاء سورية، حيث نُظمت المهرجانات وانطلقت المسيرات والمظاهرات الجماهيرية والإضرابات العمالية والاجتماعات الطلابية. في الصورة احتفال التلميذات في مدرسة ابتدائية في حي القنوات الدمشقي بيوم الجلاء عام 1946.



مجلة دراسات الصين-أفريقيا

صدر العدد الأول من مجلة دراسات الصين- إفريقيا، وذلك بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لتأسيس معهد الصين- إفريقيا. وعقدت ندوة لإصدار العدد الأول من المجلة يوم 9 نيسان الجاري في بكين، حيث قام تساي فانغ نائب رئيس الأكاديمية الصينية للعلوم والاجتماعية ومدير المعهد، بإزاحة الستار عن العدد الأول من المجلة. وحضر الندوة أكثر من 90 شخصاً عبر الفيديو. وقال لي شين فنج رئيس تحرير المجلة: إن الأخيرة تشكل نافذة لتعزيز التعارف بين الجانبين الصيني والإفريقي، وأيضاً منصة لإجراء التبادلات بين الباحثين الصينيين المختصين بالشأن الإفريقي والباحثين الأفارقة المختصين بالشأن الصيني، ونشر نتائجهم البحثية.



100 ألف طالب دكتوراه عام 2020

ستقبل الجامعات الصينية المزيد من طلاب الدكتوراه لعام 2020 لتحقيق هدف 100 ألف، الذي حددته وزارة التربية والتعليم. وأظهرت سياسات القبول التي كشفت عنها بعض الجامعات أنها ستوسع برامج الدكتوراه مقارنةً بالعام الماضي. ومن المتوقع أن تقبل جامعة شانغهاي جياوتونغ حوالي 2500 طالب دكتوراه، بزيادة 300 طالب عن عام 2019. وتتيح جامعة رنمين الصينية حوالي 1000 مقعد لـ 131 برنامج دكتوراه هذا العام، مقارنة بـ 940 مقعداً لـ 130 برنامج دكتوراه في 2019. إضافة إلى جامعات نانكاى وجامعة الجنوب الشرقي وجامعة خان وجامعة قوانغتشو وجامعة الطب للقوات الجوية.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدالله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبوحامضة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0952769397	هاني خيزران	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2020/04/19» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

نمشي ونكفي طريق الأوائل! بيان من حزب الإرادة الشعبية



حزب الإرادة الشعبية

يستعيد السوريون في الذكرى الرابعة والسبعين لجلاء المستعمر الفرنسي عن سورية، الذكرى النقية والواضحة للثوار الأوائل، مؤسسي الدولة السورية: يوسف العظمة، سلطان باشا الأطرش، صالح العلي، عبد الرحمن الشهبندر، أحمد مريود، إبراهيم هنانو، محمد الأشمر، فوزي القاوقجي، حسن الخراط، الشيخ اسماعيل الحريري، عياش الجاسم، رمضان شلاش، سعيد أغا دقوري، وغيرهم من الأبطال الوطنيين الذي شقوا لنا بداية الطريق الذي علينا إكماله.

هؤلاء القادة، هم بالذات من وضعوا الأساس الأول المتين لهوية وطنية سورية جامعة، وإلى ذلك فقد امتازوا ليس ببطولتهم وشجاعتهم فحسب، بل وبإثارتهم وحكمتهم وغيريتهم وحتى زهدهم بالسلطة ومناصبها. وإلى مثالهم الناصع ينظر السوريون اليوم بقلوبهم وعقولهم لولادة جديدة لسورية، البلد المثخن بالجراح والآلام، والتي يتكامل في إحداثها وتعميقها أعداء الخارج وفاسدو الداخل.

بعد مئة عام على تأسيسها الفعلي الذي جرى في معركة ميسلون بالذات، تقف سورية اليوم قريباً من موعد ولادتها الجديدة، واستقلالها الكامل لأول مرة في تاريخها، فإذا كانت نضالات الأوائل قد حققت الاستقلال السياسي وجزءاً من الاستقلال الاقتصادي، فإن استعادة الاستقلال السياسي واستكمال الاقتصادي والثقافي هي مهمة الحاضر.

عروش الظلم العالمي والمحلي التي اهتزت مع انتصارات الحركة الثورية العالمية في النصف الأول من القرن العشرين، ومع نضالات أبناء سورية وحركتهم التحررية، هي الآن على موعد مع زلازل عظيمة تفتح الباب لنسف تلك العروش من جذورها، والتوازن الدولي الجديد ليس إلا شاهداً أولياً على ما ينتظر العالم في المستقبل القريب.

وفي سورية نفسها، فإن التنفيذ الكامل للحل السياسي عبر القرار 2254، يمثل الباب العريض الذي ستدخل منه سورية إلى مستقبل له صفاء ونقاء الثوار الأوائل، وله كل ألوان الخير الكامن في أرض سورية وأهلها. على درب القادة المؤسسين: نمشي ونكفي طريق الأوائل!

نمشي ونكفي طريق الأوائل



محمد طه الأشمر



- يوسف العظمة -



سلطان باشا الأطرش



الشيخ صالح العلي



حسن الخراط



عبد الرحمن الشهبندر



رمضان شلاش



إبراهيم هنانو



فوزي القاوقجي



نازك العابد



أحمد مريود



عياش الحاج



سعيد أغا دقوري



إسماعيل باشا الحريري